مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٨٩**

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسيبال/السيد أويارثبال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زغاينوف
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة ستوت ديسبوجا
	تشاد	السيد منغرال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جونز

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

النساء والفتيات المشرّدات: قائدات وناجيات

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693)

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (S/2014/731).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

النساء والفتيات المشرّدات: قائدات وناجيات

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693)

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (S/2014/731).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، العراق، غواتيمالا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هولندا واليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا؛ والسيدة سعاد اللامي، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة ماريت شورمان، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة ميروسلافا ريهام، كبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/693، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/731، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو – نغوكا.

السيدة ملامبو – نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): إن الأمين العام لم يتمكن، للأسف، من الانضمام إلينا اليوم. وقد طلب إليّ أن أدلي بالرسالة التالية نيابة عنه.

”أشكر مجلس الأمن، تحت رئاسة الأرجنتين، على عقد هذه المناقشة الهامة. إن تركيز المجلس باستمرار على المرأة والسلام والأمن يمكّن المجتمع الدولي من تجاوز رؤية النساء كمجرد ضحايا للصراع، وإنما كرسل للسلام والتقدم. ويعمد مجلس الأمن على نحو متزايد الآن إلى تلبية الشواغل الخاصة التي تساور المرأة،

وإشراكها في عمليات الوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام.

”إن التكلفة البشرية والمالية الباهظة للصراع تتضح بشكل صارخ في حالة اللاجئين، وملتمسي اللجوء، والمشردين داخليا. وثمة مستويات غير مسبوقة من التشرد تضع على المحك الالتزامات العالمية بتلبية احتياجات النساء والفتيات، وكفالة حمايتهن، وإشراكهن في منع نشوب الصراعات، وتسويتها، وبناء السلام.

”والأزمات العديدة التي نواجهها، بدلا من إبعادنا عن الضرورة الحتمية للمساواة بين الجنسين، ينبغي لها أن تدفعنا إلى القيام بما هو أكثر، من أجل الارتقاء إلى مستوى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعايير العالمية. وتبديد العوائد المحتملة لتحقيق المساواة بين الجنسين بالنسبة للسلام والتنمية لم يكن مكلفا بهذا القدر أبدا. يجب أن نقف على وجه السرعة في وجه التجاوزات. وأنا أشعر بالغضب جرّاء الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف النساء والفتيات، فضلا عن الذين يدافعون عن حقوقهن. وإنني أدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في مثل هذه الحالات.

”ويساورني القلق أيضا من استمرار التمييز ضد النساء والفتيات. وأدعو إلى زيادة الاستثمار في التدابير التي ترمي إلى مواجهة هذه المشكلة. فالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وضع خطة جريئة لتحقيق المساواة بين الجنسين كشرط مسبق لإيجاد مجتمعات سلمية وشاملة. وتسعى الأمم المتحدة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى تحقيق هذه الرؤية. ويشكل الجمع بين الأحداث العالمية الرئيسية في السياسة العامة في العام المقبل فرصة للنهوض بذلك. وتعوّل الأمم المتحدة على المشاركة النشطة من جميع البلدان في الاستعراضات الاستراتيجية الرفيعة المستوى المقبلة حول مسائل تبدأ من الجزاءات وتصل إلى عمليات السلام، وبناء السلام، والمساواة بين الجنسين.

”وأعوّل أيضا على المشاركة الواسعة النطاق في الدراسة الشاملة المقبلة التي أعمل على إعدادها بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن، والتي سوف تتضمن توصيات هادفة لتعجيل تحقيق النتائج. وأشيد أيضا بالمشرفة الرئيسية على هذه الدراسة، راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وهي المعروفة جيدا للمجلس بما تمتلك من طاقة وتميّز. وسوف تجري السيدة كوماراسوامي والفريق الاستشاري وأمانة الدراسة مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، النساء اللاتي تعرضن للتأثير المباشر للصراعات. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على دعم هذا الجهد. وهذه المجموعة الواسعة من التحديات توفر حافزا لا ريب فيه لاتخاذ القرار. وأحث المجلس على المشاركة في الاستجابة بعجالة وتصميم.“

أواصل الآن ملاحظاتي الخاصة.

إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن، وأن أعرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693). وأشكر رئاسة الأرجنتين على استضافة هذا النقاش، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء المشردات. إن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب بصورة خاصة بينما نشهد أسوأ مستويات التشريد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

خلال سنتي الأولى بصفتي المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سافرت إلى مخيمات للمشردين في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى مخيمات للاجئين السوريين في

الأردن. وفي كل توقّف لي هناك، كنت أستمد الإلهام – ولو بحزن – من النساء اللواتي يبنين السلام ويقمن بالعمل الشاق في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. السيدة سعاد اللامي، وهي من العراق ورائدة في الدعوة إلى حقوق المرأة، سوف تتكلم باسمهن اليوم وباسم النازحات واللاجئات في كل مكان.

وفيما ننظر حولنا إلى عالم يمر بأزمات، هناك شعور بأننا لا نشهد مجرد زيادة في أعمال العنف وانعدام الأمن فحسب، ولكننا نشهد تحولا في طبيعة الصراع نفسه. وفي المزيد والمزيد من أنحاء العالم – العراق، وشمال نيجيريا، وسوريا، والصومال، ومالي، على سبيل المثال لا الحصر – يعمد المتطرفون العنيفون إلى السيطرة على الأراضي ويهددون مباشرة النساء والفتيات ومجتمعاتهن المحلية، ويستهدفونهن. هذا هو الإرهاب الذي يساهم في رفع مستويات النزوح التي نناقشها اليوم. فالنساء والفتيات يجبرن على الزواج من الذين يقومون بخطفهن واغتصابهن، أو يجري بيعهن كرقيق. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتهديد والقتل عندما يتكلمون ضد الاعتداءات. ويتم إسكات الصحفيين الشجعان بممارسة العنف والقتل ضدهم. ويُستهدف الطلاب والمعلمون ومقدمو الخدمات الذين يكونون في الخطوط الأمامية.

ولا تزال القرارات الرئيسية تتخذ وراء أبواب مغلقة، ولا يُصغى إلى أصوات المتضررين مباشرة. في الأسبوع الماضي، رحّبنا مع الشعور بالأمل المشوب بالحذر بتقارير عن إمكانية إحراز تقدم فيما يتعلق بفتيات تشيبوك المختطفات. وفي هذا الأسبوع، تبدّدت آمالنا جرّاء أنباء عن عدم الافراج عنهن بعد. وهذا يبرز مرة أخرى حقيقة أنه، حتى بعد هذا الحدث المريع، هناك المزيد من النساء والفتيات اللواتي يجري اختطافهن.

وعلينا ألاّ ننسى الأسباب التي اختُطفن من أجلها. ويجب ألاّ ننسى الكابوس المروّع الذي يواجهنه، وأن هناك الكثيرات جدا ما زلن يعانين. فأثناء الصراع وبعده، يموت المزيد من النساء أثناء الولادة، ويتم إجبار المزيد من البنات على الزواج. هناك عدد أقل من النساء العاملات والمشاركات في الاقتصاد، وعدد أقل من الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس. ومن بين الأطفال في سن المدرسة الابتدائية اللواتي لا يذهبن إلى المدارس، نصفهن يعيشن في مناطق الصراع. وليس هناك سوى ٣٥ في المائة من الفتيات في التعليم الثانوي. وهذا يدفعني إلى القول إنه، لو لم يكن عندنا الكثير من الصراعات، لكنّا أحرزنا الكثير من التقدم في المساواة بين الجنسين. وهذا الأمر يضع العالم كله في دائرة الخطر.

إن تقرير الأمين العام، الذي شرّفني عرضه على المجلس اليوم بالنيابة عنه، ينوّه بأوجه التقدم المحرز على الصعيد المعياري خلال العام الماضي. فقد اتخذ المجلس قرارات جديدة لتعزيز حماية المرأة من العنف الجنسي. وأكد من جديد الأهمية الحاسمة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين. ومن خلال خطط عمل إقليمية أو وطنية، ثمة أكثر من ٨٠ بلدا التزمت بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وتعكف منظمات إقليمية بشكل متزايد على تعيين مبعوثين رفيعي المستوى مكرّسين لهذه المسألة. وفي هذا الصدد، أريد أن أرحب ترحيبا خاصا بتعيين المدافعة عن النساء منذ أمد بعيد، بينتا ديوب، بصفتها المبعوثة الخاصة الأولى للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

إن التقرير يبيّن أن مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات حل الصراع وتحقيق السلام قد شهدت تحسنا. فمن بين ١١ عملية تفاوض نشطة شاركت الأمم المتحدة في قيادتها خلال العام الماضي، شملت ثماني عمليات منها على الأقل امرأة رفيعة المستوى في صفوف المندوبين المفاوضين.

إن النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تلتزم بالنهوض بأمن النساء والفتيات ووضعهن زادت عن الضعف منذ ٢٠١١. وفي محادثات السلام الكولومبية الجارية، أكثر من ثلث المفاوضين

نساء، وأنشئت لجنة مخصصة للشؤون الجنسانية. اليوم، تجلس ست سفيرات هنا في مجلس الأمن، في حدث لم يسبق له مثيل. كل ذلك يشير إلى إحراز التقدم.

إن المكاسب التي تحققت مكاسب ملحوظة. بيد أن علينا جميعا أن نتفق على أنه ما زال لدينا ما يقرب من نصف جميع اتفاقات السلام التي لا تحتوي على أي إشارة إلى حقوق النساء أو احتياجاتهن، وعمليات السلام التي يشكل الحد الأدنى من وجود المرأة في غالبيتها أمرا ثانويا.

ويبرز تقرير الأمين العام المبادرات الجديدة الهادفة إلى حماية حقوق النساء، والتدابير الجديدة الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في القوات العسكرية وقوات الشرطة، والتعيين التاريخي لأول قائدة قوة في بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن نسبة ٩٧ في المائة من حفظة السلام العسكريين لا تزال من الرجال.

وهناك الآن فهم واسع النطاق لأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ولكن عمليات بناء السلام وعمليات التمويل لأغراض التعافي لا تزال تتجاهل إلى حد كبير الدور الاقتصادي للنساء، ولا تستثمر إلا النذر اليسير في سبل معيشتهن.

كما يتضمن التقرير مذكرة الأمين العام التوجيهية التي أطلقت مؤخرا بشأن التعويضات للناجيات من أعمال العنف الجنسي. وكان ذلك مجال مهمل في جدول أعمالنا. ولا تقتصر التعويضات على تحقيق العدالة فحسب، بل تتعلق بالتمكين. إن تمكين النساء والفتيات أفضل أمل لتحقيق التنمية المستدامة في أعقاب النزاع، وخير دافع للنمو، وأفضل أمل لتحقيق المصالحة، وأفضل سبيل لمكافحة تطرف الشباب، وتكرار دورات العنف. ونرى ذلك بوضوح، ومع التقدير، في الشرف الذي نالته مالالا هذا العام حيث حازت على جائزة نوبل للسلام: من الأهمية بمكان التأكيد على دور الفتيات في صنع السلام.

ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي وضع الأسس لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛ والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وبداية برنامج عمل التنمية المستدامة الجديد. إن ذلك المزيج من الأحداث فرصة لا تعوض لإدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الجهود الإنمائية الأوسع نطاقا. سيجري مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر المقبل استعراضاً رفيع المستوى لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، يسترشد بالدراسة العالمية للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فخورة بأن تتولى أمانته. وفي الواقع، يسرني أن أشيد بالمؤلفة الرئيسية المرموقة التي اضطلعت بالدراسة، السيدة راديكا كوماراسوامي. وهي معنا هنا اليوم، شأنها في ذلك شأن العديد من أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، الموجودين هنا لمدة أسبوع. ونحن ممتنون لوقتهم ولتفانيهم. وسيدرسون معا التقدم والتحديات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتتيح مناقشة اليوم فرصة لأعضاء مجلس الأمن وغيرهم لتبادل تقييمهم، وأنا على ثقة في أن الفريق الاستشاري سيصغي بانتباه لتلك التقييمات. وهي أيضا فرصة لتجديد التزاماتنا بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن بينما يتغير سياق الأمن العالمي، والتكيف تبعا لذلك. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق مرة أخرى إلى موضوع اليوم.

أسفرت الأزمات في أفغانستان وسوريا والصومال عن أكثر من نصف عدد المشردين حديثا جراء النزاع أو الاضطهاد في عام ٢٠١٣ البالغ عددهم ١٠,٧ مليون شخص. ويتجاوز مجموع السكان المشردين الآن ٥١ مليون شخص. وخلال ذروة أعمال العنف في غزة في وقت سابق من هذا العام أصبح ما يقرب من ثلث السكان من المشردين داخليا. وشرد ما يقرب من مليوني شخص بسبب الأزمات المستمرة في

جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونتجت عمليات تشريد جديدة عن النزاعات التي طال أمدها، مثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنزاعات الجديدة، مثل النزاع القائم في أوكرانيا.

وكانت حقوق المشردات من النساء والفتيات واحتياجاتهن، وحمايتهن ومشاركتهن مسألة اهتم بها مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرد مرارا في قرارات لاحقة، وفي القوانين الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني الدولي: إن المشاركة المجدية للنساء في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن أمر ضروري لتهيئة مجتمعات قوية. كما قالت الحائزة على جائزة نوبل للسلام والناشطة الليبرية في مجال السلام، ليماه غبوي، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الشهر الماضي،

”إذا استبعدنا النساء من عمليات بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، سنبني هياكل غير متوازنة، سرعان ما تسقط.“

بيد أن الجهود الرامية إلى تمكين المرأة من القيادة والتدريب والتعليم والحصول على الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى لا تزال هامشية. وغالبا ما تستبعد النساء المشردات من نظم العدالة، ولا تزال الاستثمارات الرامية إلى إصلاح ذلك غير كافية. مرة أخرى تعاني اللاجئات والمشردات داخليا معاناة غير متناسبة من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، والزواج بالإكراه والاتجار.

في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، يشير المجلس إلى أن عدم المساواة في حقوق المواطنة وعمليات اللجوء، وعدم إمكانية الوصول إلى تحديد الهوية تزيد من مخاطر تعرض النساء لانعدام الجنسية. وهن يعانين من الاستبعاد من عمليات صنع القرار وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم، والصحة، والإسكان، والأراضي وحقوق الملكية. لقد حان الوقت للقيام بتحسين كبير في حالة اللاجئات والمشردات في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لتجديد التزاماتنا وتنفيذها. وإذ نقوم باستعراض السياسات والاستراتيجيات على مدى الأشهر القليلة القادمة، ينبغي أن نتوخى الوضوح بشأن ما يتطلبه تحقيق السلام والتنمية المستدامين في ظل هذه الظروف المتغيرة.

يواجه مجلس الأمن تحديات استثنائية، من تفشي فيروس إيبولا – الذي ينطوي أيضا على بعد جنساني – إلى ازدياد التطرف العنيف وما يقترن به من مستويات غير مسبوقة لعمليات التشريد. ولن نتغلب على تلك التحديات من دون وضع المساواة بين الجنسين في الصدارة وفي صميم جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن. وذلك هو التزام هذا المجلس. كما أنه اختبار جماعي لنا في عام ٢٠١٥.

باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أرحب بمناقشة اليوم، وأتطلع إلى الوفاء بوعودنا لجميع النساء والفتيات اللائي يتعرضن للخطر جراء النزاع والعنف في كل أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد مولي.

السيد مولي (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم، إذ أن موضوع هذه المناقشة يكتسي أهمية مركزية في عملنا في مجال إحلال السلام. وما زلنا عازمين على حماية النساء والفتيات، وعلى تعزيز دورهن في جميع جوانب عمليات حفظ السلام.

تتحمل المرأة دائما العبء الأكبر في أي نزاع طال أمده، لا سيما في عمليات التشريد. وكثيرا ما تتعرض النساء المشردات لانتهاكات بشعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وتدمر هذه الأفعال الإجرامية هوية المجتمعات وتمزق سبل الحياة التقليدية، مما يترك المرأة وحيدة في مواجهة التحدي

المتمثل في توفير سبل العيش لأسرتها. وأثناء عمليات التشريد، تشكل النساء والفتيات أشد الفئات عرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني، لا سيما في الأماكن المكتظة التي تقل فيها أوجه الخصوصية والأمن. ووبعد أن يقتلعن من بيئتهن، يكافحن للوصول إلى شبكات الدعم والخدمات الصحية.

ونعلم أن أنجع وأنسب السبل الكفيلة بمنع أعمال العنف ضد النساء والفتيات المشردات داخليا هي تكثيف آليات الحماية، مع القيام في الوقت نفسه بزيادة الدعم المقدم لمشاركة المرأة في العمليات السياسية وفي مجال الحوكمة. وتدعو بعثات حفظ السلام إلى مشاركة المرأة في العمل السياسي. وتؤكد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على عملية استشارة النساء بشأن المسائل المتعلقة بالمشاركة السياسية في ذلك البلد. ونظمت البعثة مؤخرا اجتماعا رفيع المستوى لفريق المستشارات مع قيادة البعثة لمناقشة إدراج آراء النساء في الحوار السياسي، وعمليات المصالحة الوطنية.

وفي جنوب السودان، أدَّت الأنشطة الدعوية لبعثة الأمم المتحدة هناك إلى زيادةٍ تمثيل النساء وانتخابهنّ بصفتهن قائدات تقليديات في ولايتي شرق الاستوائية وغرب الاستوائية.

إنَّ العقبات الهيكلية تُواصل التسبب في تفاقم المخاطر على النساء في مخيَّمات المشرَّدين داخليا. ونحن نحاول في إدارة عمليات حفظ السلام تعزيز أصوات النساء لتحديد ماهية العقبات الهيكلية القائمة والحدِّ من التهديدات المباشرة لأمن المرأة. وفي هايتي، زادت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وجودها العسكري القوي في مخيمات المشردين داخليا وفي المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة، حيث تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي. وفي جنوب السودان، شكَّل التزايد السريع في عدد النساء والفتيات اللواتي لُذن بقواعد الأمم المتحدة ضغطاً على لوجستيات المخيمات، مؤدياً إلى الضعف المتزايد للنساء والفتيات. لذا، دعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع لجان إدارة المخيمات إلى اتباع نهج جنساني بشأن لوجستيات المخيمات وحمايتها، ممَّا أدّى إلى إنشاء مرافق منفصلة للنساء والرجال، وتعيين نساء مديرات مخيمات. وبالمثل، أُنشئت في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور شبكة لحماية المرأة لسكان مخيمات المشرَّدين داخليا حول زالنجي لكي تناقش مع النساء استراتيجيات حمايتهن بشكل أفضل وتعزيز مشاركتهن في العملية السلمية.

ويجب أن ندرك أنَّ أفضل سبيل لحماية ودعم النساء المشردات داخليا هو تمكينهنَّ من مساعدة أنفسهنّ بإعطائهنَّ صوتاً في صنع القرار وتوفير الموارد الاجتماعية – الاقتصادية لتمكينهنّ. ويتعيَّن علينا أن نفعل المزيد لدعم الدول في إعداد سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية، ولا سيما في قطاعَي القضاء والأمن، والتي تحمي وتشجع مشاركة المرأة في جميع مساعي السلام والمصالحة. ومن الأساسي للمجتمع الدولي أن يواصل جميع الجهود لمعالجة وإزالة العقبات الكأداء التي تعرقل المشاركة الكاملة للمرأة في السلام والأمن. وإذا فعلنا ذلك، سنضمن أنَّ تصبح النساء عناصر قيادية فاعلة ونصيرات للسلام.

إنَّ علينا مسؤولية حماية المرأة على نحو أفضل، لكنَّ الحماية لا يمكن أن توجد بدون فهم صحيح لحقوق النساء وقبول مشاركتهن الكاملة، كما طلب القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) وجميع ولايات مجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فحماية النساء، سواء كُنَّ مستقرَّات أو مشرَّدات، غير ممكنة إلاَّ حين يكون بوسع النساء أنفسهن تحديد وتشكيل مسار وحياتهن ومسار السلام في نهاية المطاف، والتأثير عليهما.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد مولي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بياني.

السيد بياني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البعثة الدائمة للأرجنتين والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على

عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالنساء والفتيات المشردات في إطار جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. إنَّ تقاطع السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية أساسي للتعامل مع مسألة التشريد الداخلي. ويجب ألاَّ نُغفِل الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه النساء المشردات داخليا في التفاوض بشأن السلام، وضمان حقوقهنَّ الإنسانية وتحقيق التنمية في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وفي إطار ولايتي، فإنني أدخل في حوار مع الحكومات والمجتمع الدولي على السواء، لتقديم المشورة بشأن أفضل سبل الحماية الممكنة للمشردين داخليا والدعوة إليها، وفي جميع بعثاتي الميدانية، فإنني أولي اهتماماً خاصّاً لحماية النساء والفتيات المشردات داخليا. وفي هذه السنة وحدها، قمت بزيارات إلى كينيا وأذربيجان وكوت ديفوار وهايتي وأوكرانيا. وهذه البعثات الميدانية هامة لكونها توفِّر للمجتمع الدولي نظام إنذار مبكِّر عبْر مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن نفسه في هذه الحالة بشأن الأسباب والظروف والأوضاع الحقيقية للتشريد.

إنَّ ولايتي تلقى دعماً محدداً من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإنني ممتنٌّ لها على دعمها وتعاونها العظيم. وما كان لعملي أن يكون ممكناً لولا الدعم المتميز المقدَّم من الدول الأعضاء، سواء تلك التي تعمل من أجل القيام باحتياجات المشردين داخلياً وحمايتهم، وتلك التي تدعم العمل لتحسين حياة أولئك الأشخاص على مستوى دولي. وإنني ممتنٌّ على التعاون المتنامي بصورة مطردة الذي تقدِّمه الدول لولايتي. وأودّ أيضا أن أسلِّط الضوء على اجتماع صيغة آريا الذي عقد في أيار/مايو بشأن حماية المشردين داخليا، والذي اشتركت في رئاسته شيلي والأرجنتين، وكان لي شرف مخاطبته، وجرى خلاله بحث مسألة التشريد الداخلي والمخاطر على السلام والأمن الدوليين.

لقد بدأنا عام ٢٠١٤ بذروة غير مسبوقة في عدد الأشخاص المشردين قسراً داخل بلدانهم، بسبب النزاع المسلح وانتشار العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان –٣٣,٣ مليون شخص مشرد داخليا، وهو أعلى رقم مسجَّل على الإطلاق. وفي بلدان عديدة، يُشرَّد الأشخاص داخليا نتيجة الكوارث الطبيعية التي تُضاعف مَواطن الضعف القائمة. والنساء والفتيات يشكِّلنَ نحو نصف السكان المشردين داخليا في العالم.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، يجري إيلاء اهتمام أكبر لحقوق واحتياجات النساء والفتيات في حالات الطوارئ وبعد انتهاء النزاع، ولتعزيز نُهُج مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية والإنمائية والتعافي المبكِّر. وقد اتُّخِذت في هذا الصدد مجموعة واسعة من القرارات – ومنها على سبيل المثال القرار التاريخي ١٣٢٥(٢٠٠٠)– ولكن جرى أيضا في هذا الصدد اعتماد سياسات وجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبرامج محددة الأهداف، شملت بشكل متزايد النساء والفتيات المشردات داخليا.

وقد اعترفت الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي لعام ١٩٩٨، والتي توضح بالتفصيل الحقوق المحددة للنساء والفتيات المشردات داخليا. وقد تم الاهتداء بتلك المبادئ في إدراج أحكام محددة وتدريجية بشأن المشردات داخليا في صكوك لاحقة، مثل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦ واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا والتي اعتُمدت في كمبالا في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٣، كرَّستُ تقريري المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لحالة النساء المشردات داخليا، وأثناء هذه المناقشة، أود أن أوجه اهتمام مجلس الأمن إلى ذلك التقرير.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإنّ الاستجابات للتشريد الداخلي لا تعالج حتى الآن الشواغل والأدوار المحددة للنساء والفتيات معالجة كافية. فأثناء حالات النزاع والعنف، تفرُّ النساء والفتيات هرباً من عمليات القتل التعسفي والاغتصاب والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المُهينة أو التجويع. وربَّما كُنَّ هنَّ أنفسهنّ ضحايا لتلك الانتهاكات أو شهِدْنَ أحبَّاءهنَّ يُهاجَمون ويُعتدى عليهم. وتظهر تجربة ولايتي أنَّ استهداف النساء والفتيات وسيلة من وسائل النزاع المسلح لتدمير وإذلال المجتمعات المحلية وللتلاعب بالتركيب الديمغرافي لهذه المجتمعات من أجل الاسترقاق الجنسي، بما يشمل المعاشرة القسرية دون زواج، وفي بعض الأحيان التعقيم القسري. والنساء المشرَّدات داخلياً يواجهن مختلف تحديات حقوق الإنسان التي تتَّسم بها حالات التشريد، والتي تُعرِّض غالباً المشردين داخلياً لمخاطر أكبر مما يتعرض له السكان المتضررون الآخرون. وهذه التحديات تشمل فقدان سبل العيش والوثائق الأساسية، فضلا عن فقدان إمكانية الحصول الفعال على عدد من الحقوق والخدمات الهامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المرأة المشرَّدة داخليا في أغلب الأحيان تمييزاً مضاعفاً، يستند إلى كونها شخصاً مشرَّداً داخليا وامرأة معا، كما تواجه تحديات تتعلق بحقوق الإنسان نظراً لتقاطع نوع الجنسمع عوامل أخرى مثل العمر والانتماء إلى مجموعة مثل وضع الأقلية، والإعاقة والحالات المدنية أو الاجتماعية – الاقتصادية. ويتعين على المشردات غالباً أداء أدوار جنسانية جديدة تزيد تعرُّضهنَّ للعنف الجنساني، بما يشمل العنف الجسدي والاتجار. وهذه الأدوار تشمل كونَهنَّ المعيلات الوحيدات وتحمل العبء المتزايد لرعاية الأسر الموسَّعة. فالنساء المشردات داخليا يخاطرن بحياتهنّ وسلامتهن وسلامة أجسادهنّ لحماية أزواجهنَّ وأسرهنّ. وقد أخبرنني، ”لو تركنا أزواجنا وأطفالنا الذكور يجمعون الحطب أو يحضرون الطعام أو الماء، فإنهم سيُقتلون، في حين أننا يمكن أن نُغتصَب، لكننا ننجو من الموت“.

إنَّ شواغل الحماية المحددة الأخرى للنساء المشرَّدات داخليا تشمل الفرص غير المتكافئة للحصول على المساعدة والدعم النفسي، التعليم، التدريب وسبُل العيش؛ والرعاية السيئة في مجال الصحة الإنجابية؛ والإقصاء عن عمليات صنع القرار. وحقيقة أنَّ المزيد من المشردين داخليا يعيشون غالبا في المناطق الحضرية أكثر من المخيمات أو الأماكن الريفية، تثير تحديات إضافية ذات تأثيرات مؤذية للنساء والفتيات. لقد زرتُ كوت ديفوار للمرة الأولى بعد انتهاء العنف الانتخابي بسنة. وكان العديد من المشردين داخليا قد وجدوا ملاذاً في المناطق الحضرية، وبينهم فتيات أصبحن حوامل أثناء التشريد، ونتيجة لذلك لم يستطعن العودة إلى مجتمعاتهن المحلية. لكنَّ عدم قدرة المشردين داخلياً على مواصلة استئجار مآويهم في تلك المراكز الحضرية فور نفاد المنحة النقدية التي تلقَّوها لتمكينهم من الإقامة في أماكن حضرية، دفعت الفئات الأكثر ضعفاً، بما يشمل النساء والفتيات، للذهاب إلى ضواحي المدينة.

والعديد من النساء والفتيات المشردات، لا سيما من ينتمين إلي الأقليات، يتعرضن لخطر انعدام الجنسية.

وتتفاقم أنماط التمييز القائمة أصلا في العديد من تلك السياقات خلال النزاعات وتسهم في انتهاكات حقوق النساء في الحصول على مسكن وأرض وممتلكات. فعلى سبيل المثال، خلال زيارتي إلي سري لانكا، شعرت بالصدمة من كون العديد من النساء المشردات داخليا إما يفتقرن إلي الوثائق الضرورية لأرضهن أو لديهن وثائق بأسماء أزاوجهن أو آبائهن المتوفين، مما يمنعهن من الحصول على أرضهن.

وللتصدي لتلك المشاكل الصعبة ذات الآثار البعيدة المدى، فإننا بحاجة إلي النظر في إيجاد حلول طويلة الأجل. فالتشريد ليس مسألة إنسانية فحسب، بل هو أيضا مسألة تتعلق ببناء السلام، وهو بشكل تحديا طويل الأجل لتحقيق التنمية له تداعيات سياسية واقتصادية وبيئية وأمنية هائلة.

ويؤدي التشرد الطويل الأمد، إذا لم يعالج، إلى المزيد من التهميش وعدم المساواة والضعف والتعرض للخطر وتآكل قدرة النساء على الصمود.

وبوسع التشرد أن يطغى على قدرات مؤسسات الدول المتأثرة، التي تتعامل بالفعل مع نزاعات أو كوارث رئيسية. ولا تحظى العديد من الدول بأطر السياسات أو بوجود نظم للتنسيق للاستجابة للتشرد الداخلي أو بمجموعة من الإجراءات لتقديم المساعدة السريعة للسكان الذين يتعرضون لخطر بالغ من يوم إلى آخر إذ انهم فقدوا سبل كسب الرزق والحماية الاجتماعية ومروا بتجارب تسبب الصدمة. كما أن الدول تفتقر إلى نظم شاملة لتسجيل المشردين داخليا حسب العمر ونوع الجنس.

ويلزم القيام بالمزيد من العمل إذا أريد نستجيب بقدر كاف لشواغل الحماية المحددة للنساء المشردات. ويتسم جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والموقع والمؤشرات الرئيسية الأخرى بأهمية بالغة للتوعية الفعالة ولوضع برامج لتلبية الإحتياجات المحددة للنساء المشردات داخليا في جميع مراحل التشرد. وينبغي تعزيز الجهود الوطنية والدولية لجمع كل من البيانات الكمية والنوعية عن المشردين داخليا وتحديد هذه البيانات وتحليلها ونشرها، بما في ذلك خارج المخيمات، والمجتمعات المتأثرة بحالات التشرد والمجتمعات المعرضة لخطر التشريد.

كما أن من الضروري إتخاذ نهج وقائي أكثر نحو العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في سياق التشرد الداخلي. وفي ذلك الصدد، ينبغي توفير التدريب المراعي لنوع الجنس بصورة أكثر منهجية لقوات الشرطة والقوات العسكرية وموظفي الجهاز القضائي والعاملين الاجتماعيين. والمطلوب أيضا التركيز القوي على الوقاية في إطار أسر ومجتمعات المشردين داخليا، بما في ذلك إشراك الرجال والصبيان في تلك الجهود للوقاية والحماية. وعلى الدول إتخاذ جميع التدابير لمكافحة الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك بالتحقيق وإخضاع الجناة للمساءلة. كما تستلزم جهود تقليص التعرض للعنف الجنسي ضمان حصول الناجين على الدعم، بما في ذلك الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية وخدمات الدعم النفسي – الاجتماعي.

ويشكل الوصول إلى آليات العدالة والمساءلة عاملا رئيسيا حينما نناقش التشرد الداخلي من منظور نوع الجنسي. وإضافة إلى تعزيز إمكانية وصول النساء المشردات إلى نظم العدالة الجنائية والمدنية، فان من الضروري أيضا النظر في كيفية معالجة شواغلهن من خلال تدابير العدالة الانتقالية مثل لجان الحقيقة والمصالحة ودفع التعويضات. ومساءلة الجهات المانحة عن وضع برامج المساواة بين الجنسين للمشردين داخليا أمر أساسي وتستلزم إدماج المسائل الجنسانية بصورة أكثر فعالية في ممارسات الجهات المانحة.

وأثلج صدري القدرة على الصمود التي أبدتها النساء المشردات اللائي اجتمعت معهن في أوكرانيا. والعديد منهن كن يتطوعن لمساعدة غيرهن من المشردين داخليا. وتشكل المشاركة الهادفة للنساء والفتيات المشردات داخليا في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم القوانين والسياسات والبرامج والأنشطة التي تؤثر على حياتهم في جميع مراحل التشرد عاملا رئيسيا في الاستجابة للتشريد الداخلي. وللنساء المشردات الحق في إتخاذ قرارات حرة ومستنيرة فيما يتعلق بتقرير أمر تشردهن إستنادا إلى معلومات كافية تصل إليهن بشكل ملائم، وفي المشاركة الكاملة في بناء السلام وتخطيط مسألة عودتهن وإدارتها أو إندماجهن المحلي أو إعادة توطينهن في أماكن أخرى. وتتسم مشاركة النساء المشردات وقيادتهن في إيجاد حلول دائمة تعالج شواغلهن المحددة للغاية بأهمية بالغة.

وأود مرة أخرى أن أشكر الأرجنتين على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد بياني على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة اللامي.

السيدة اللامي (تكلمت بالإنكليزية): لقد حضرت إلي هنا من أجل صديقاتي وزميلاتي سامية صالح النعيمي وأميمة الجبارة، اللتين قتلتا مؤخرا وهما تدافعان عن حقوق النساء في العراق؛ ورزان زيتونة، التي اختطفت لتوثيقها انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا؛ وجميع الناشطين الذين يخاطرون بحياتهم يوميا لجعل النساء والسلام والأمن ليس قرارا فحسب، بل واقعا. ويلزم إتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ كامل جدول أعمال المجلس للنساء والسلام والأمن في جميع الأوضاع. وأنا أتكلم بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وبصفتي أحد مؤسسي مركز النساء من أجل التقدم في العراق ومديرة للمركز.

إن التشرد أحد أسباب النزاع ونتيجة له. وفي عملي اليومي أرى مدى تأثر النساء والفتيات المشردات حينما يجبرن على الفرار. وتصاب العديد منهن بالصدمة من جراء أعمال العنف. وتخيل أنك تهرب لأن إبنتك معرضة لخطر الإختطاف، وقسرها على الزواج من مقاتل متشدد أو الاتجار بها في سوق العبودية الجنسية. ويجب أن يكرس الوقت الحالي للنساء والفتيات والاستجابة لحقوقهن وإحتياجاتهن وتعزيز حقوقهن وقيادتهن وصوتهن.

ونحن في المجتمع المدني نردد أصواتهن بتقديم التقارير إلي مجلس الأمن و لم نشهد أي تغيير كبير في المجالات التي من شأنها أن تحدث أكبر تأثير. وتشمل تلك المجالات جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء لإنهاء عدم المساواة بين الجنسين، ووقف الإمداد بالأسلحة التي تؤدي إلي تفاقم الأضرار الناجمة عن الحروب، والإصرار على إشراك النساء في المفاوضات والتشاور مع النساء، ودعم حقوق الإنسان للنساء والاستثمار فيها والمجتمع المدني.

وأود أن أتناول ثلاثة سبل رئيسية مترابطة للتغلب على العجز وهي: أولا، أهمية قيادة النساء ومشاركتهن؛ وثانيا، ضرورة تقديم استجابات مراعية للمنظور الجنساني ومتعددة القطاعات لجهود الحماية والمساعدة الإنسانية؛ وثالثا، دور النساء في منع نشوب النزاعات وفي مكافحة أعمال العنف التي ترتكبها الدول والأطراف من غير الدول، بما في ذلك التطرف العنيف والإرهاب.

أولا، يجب أن تشارك النساء مشاركة كاملة وان يشاورن بصورة منهجية في صنع القرار في جميع أوضاع التشرد، وفي وضع البرامج الإنسانية، وبطبيعة الحال، في العمليات السياسية والأمنية الواسعة وعمليات السلام. ويشكل دعم المجتمع المدني للنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان عاملا رئيسيا، من كلتا الناحيتين السياسية والمالية. ولا بد أن تستثمر الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة الدولية والجهات المانحة في الحلول الطويلة الأجل التي تقودها المجتمعات المحلية وان تقدم المساعدة والتدريب لنطاق متنوع من منظمات المجتمع المدني القاعدية.

ثانيا، من الأهمية الحيوية بمكان أن تكون جهود الحماية والمساعدة الإنسانية مراعية للمنظور الجنساني ومتعددة القطاعات، وفقا للقانون الدولي. ويجب أن توفر للنساء والفتيات، بمن فيهن المشردات، إمكانية الحصول على فرص كسب الرزق، والنطاق الكامل لخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، والتعليم لتمكينهن من المزيد من السيطرة على زمام حياتهن. ويتركز إهتمامي على تقديم المساعدة الإنسانية الفورية إلي الأشخاص المشردين داخليا في العراق. ومع ذلك، توجد فجوات في معالجة الآثار الطويلة الأجل عليهم.

ومؤخرا، أُنقذت فتاتان أيزيديتان حينما بيعتا من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكانتا تنقلان من مجموعة

من المقاتلين إلى أخرى في جميع أنحاء البلد واغتصبتا بشكل متكرر. وأعيدتا إلى طائفتهما، حيث لا تتوفر لهما إمكانية الحصول على التعليم أو الخدمات النفسية – الاجتماعية. وأكد لهما الزعماء الدينيون أنهما لن تتعرضا للمزيد من الأذى، ولكن لم يؤكد لهما على معالجة صدمتهما الطويلة الأمد ووصمهما.

وباستخدام نهج يركز على الضحايا، يجب أيضا أن نبني قدرات أجهزة إنفاذ القانون على التصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك في أوساط المشردين. ويجب توظيف نساء في مناصب عليا في الشرطة. ولا بد من إخضاع جميع الجناة، بما في ذلك في جنوب السودان والصومال حيث بلغ العنف الجنسي من قبل جميع أطراف الصراع مستويات مروعة، للمساءلة بموجب القوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ثالثا، إن منع نشوب النزاعات هو في صميم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ولا بد من أن تعالج جميع الحلول الأسباب الجذرية للصراع والتشريد. ويشمل ذلك التصدي لمسائل نزع السلاح والتجريد من السلاح، وعدم المساواة بين الجنسين والاستثمار في حقوق الإنسان للمرأة ومساواتها بالرجل وتمكينها اقتصاديا وتعليمها، والمجتمع المدني الذي تقوده النساء. إن التسليح وانتشار الأسلحة يؤججان الصراعات لأنهما يؤديان بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قتل المدنيين ويؤثران عليهم. وندين استخدام العنف ضد النساء والفتيات وجميع المدنيين، بما في ذلك في غزة وسوريا والعراق. وتتسبب الجهات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول على السواء في تزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين من النساء وفي تفاقم ظروفهن. وفي العراق والمنطقة، يقوم المتطرفون العنيفون عن عمد بتشريد المجتمعات المحلية. ولا بد من دعم المرأة في جهودها الرامية إلى الربط بين نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية وللتواصل مع زعماء القبائل والقادة الدينيين المعتدلين في ما يتعلق بحقوق المرأة.

ولا بد من أن تدرج استراتيجية الأمن القومي العراقية، الجاري إعدادها حاليا، بشكل كامل دور المرأة في إطارها وأن تجسد في خطة عملها الوطنية الالتزامات الناشئة عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن تعالج جهود مكافحة التطرف التهديدات سابقة الوجود التي تتعرض لها النساء والفتيات والكامنة في القوانين والأعراف الاجتماعية. ولا بد للحكومة العراقية من القيام بواجبها في ضمان أن يوفر الإطار القانوني الحماية للنساء والفتيات وأن يضمن مشاركتهن الكاملة. ويجب على الحكومة إلغاء أي شكل من أشكال التمييز، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك سن قانون يتعلق بالعنف المترلي وإلغاء وتجريم زواج الأطفال والزواج خارج المحكمة. ويجب على العراق كفالة استقلال مؤسساته، ولا سيما لجنته الوطنية لحقوق الإنسان، والتأكد من قدرتها على العمل في جو يخلو من التأثير السياسي. ولا بد من توفير تمويل لتقديم المساعدة القانونية للفئات المهمشة والضعيفة، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

كل الأمور سالفة الذكر تتطلب ضغوطا دولية وإرادة سياسية محلية. وندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى استخدام منظور جنساني في التصدي للتحديات التي تواجهها النساء المُشردات قسرا، وكذلك في جميع جهود إحلال السلام والأمن، وإلى تجديد التزامنا بالعمل من أجل التنفيذ الكامل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. إن العام المقبل يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلنجعل من عام ٢٠١٥ سنة للعمل الإيجابي وللقيادة السياسية العليا ولتعزيز فرص المرأة في المشاركة وفي تولي القيادة، وسنة للتنفيذ المتسق لجميع الالتزامات ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن بصورة نهائية. وفي الختام، فإن من حق كل إنسان أن يتمتع بالأمن وأن يعيش حياة كريمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة اللامي على شهادتها وعلى بيانها.

معروض على أعضاء المجلس نص مشروع بيان رئاسي بشأن موضوع جلسة اليوم. وأتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي تم توصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/21.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى التزامكم الشخصي بهذه المسألة. كما أتوجه بالشكر الحار إلى السيدة ملامبو – نغوكا والسيد مولي والسيد بياني على إحاطاتهم الإعلامية المقنعة والتي تحفز على التفكير الجدي. وأود بصفة خاصة أن أرحب بالسيدة سعاد اللامي (العراق) وأن أشكرها على تشاطر خبراتها مع المجلس اليوم. كما أشكر جميع من حضروا هذه الجلسة لإظهار اهتمامهم والتزامهم. وحضورهم هنا يشجعنا جميعا على أن نفعل المزيد.

اليوم، وبعد عام من اتخاذ القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) وقبل سنة من الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ننظر في الخطوات الكبيرة التي قطعناها وفي العمل الذي ما زال يتعين القيام به لترجمة التزاماتنا المتعلقة بجدول الأعمال الحيوي هذ إلى واقع. وأرحب بتقرير الأمين العام (S/2014/693) الذي يدل على تزايد الاهتمام بالمرأة والسلام والأمن بوجه عام. إن ما يزيد على ثلث المشاركين في محادثات السلام الجارية في كولومبيا هم من النساء، على النحو الذي سمعناه. وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥ في المائة في الفلبين.

ونرحب بالنظر، على نحو مكرس، في المسائل الجنسانية في هذه العمليات منذ العام الماضي. وهناك عدد من المحققين المدربين في حالات العنف الجنسي والجنساني منتشرين حاليا أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا العام، تشكل النساء نسبة ٤٠ في المائة من السفراء في مجلس الأمن، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل. غير أن هذا التقدم يحدث تدريجيا. ومن المحزن أن هناك استثناءات للقاعدة. ومما يوضح أن الالتزام الحقيقي بقضايا المرأة والسلام والأمن لا يزال ذا طابع جزئي أنه ما زال يتعين علينا الكفاح من أجل الاستعانة بخبرات كافية في مجال الشؤون الجنسانية في عملياتنا لحفظ السلام، وأخرها في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وأنه ما زال يتعين علينا النضال من أجل إشراك امرأة واحدة في معظم عمليات السلام، وأن الحكومات والجماعات المسلحة تواصل انتهاك حقوق المرأة وإساءة معاملتها، بما في ذلك من خلال ارتكاب العنف الجنسي والجنساني. واستعراض حفظ السلام والدراسة العالمية يشكلان فرصتين للتحفيز على العمل بشأن هذه المسائل إلا أن التغيير يجب أن يبدأ الآن. وتقرير مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع سيُنشر أيضا في القريب. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

يتضمن البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 الذي اعتمدناه اليوم أربعة عناصر رئيسية. أولا، إنه يعيد التأكيد على المبادئ الأساسية للقرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) في ما يتعلق بقيادة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وأساليب عمل المجلس. وثانيا، إنه يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الحماية والخدمات المقدمة للنساء والفتيات المشردات وإلى تجميع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن لتوجيه السياسات وإعداد البرامج. ثالثا، إنه يسلط الضوء على التأثير الهائل للتطرف المقترن بالعنف على النساء ويحث الدول على توفير الحماية لهن والعمل معهن في سياق التصدي لهذا الاتجاه. وأخيرا، فإنه يدعو جميع الجهات الفاعلة إلى استعراض وتفعيل التزاماتها قبل الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥.

إننا نمر بفترة اضطرابات غير عادية. ووفقا لمعهد الاقتصاد والسلام، فإن ١١ فقط من بلدان العالم لا ترتبط بالصراع بطريقة ما.

تجاوز للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا ٥٠ مليون نسمة. ولو كان للمشردين بلد خاص بهم، لكان البلد الرابع والعشرين الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم. وهذه إحصائية مذهلة. إن المملكة المتحدة تدرك الصعوبات الخاصة التي يواجهها اللاجئون والمشردون داخليا، بما في ذلك العبء والضعف الإضافيان للنساء والفتيات. لقد قدمنا أكثر من ١٨٠ مليون دولار أمريكي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. والتزمنا بدفع أكثر من مليار دولار لمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاع في سوريا، بينما قدمنا ٤٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية في العراق، تدعم ٣٠ مليون دولار منها المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويشمل ذلك دعم برامج لمنع العنف الجنسي والتصدي له، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مراكز للنساء والأطفال، لتقديم المشورة الجماعية وكذلك من أجل توفير أماكن آمنة للأطفال.

وخلال الأزمات كتلك التي تعصف بسوريا والعراق، تعيل النساء الكثير من الأسر الأكثر ضعفا، ويفتقرن غالبا إلى الضروريات الأساسية لتلبية احتياجاتهن واحتياجات أطفالهن. وقدمت المملكة المتحدة مساعدات مالية لمساعدة اللاجئات في الأردن على دفع إيجارهن، والحصول على دعم فيما يتعلق بسبل كسب العيش. والنساء الحوامل أكثر عرضة للخطر بوجه خاص. إننا نوفر المعدات الضرورية للأمهات الجديدات، والنساء الحوامل في العراق، ونقدم خدمات الصحة الإنجابية للنساء في الأردن. كما نقوم بتقديم دعم مالي للنساء السوريات المستضعفات اللائي يعتقد أنهن عرضة لخطر الزواج بالإكراه.

يجب زيادة البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية، إلى جانب الحصول على الحماية الدولية، والخدمات الصحية والتعليم، وأنشطة كسب الرزق في الدول المتضررة من النزاع. كما يجب علينا أن نقوم بذلك مع جميع المشردين، ولا سيما النساء والفتيات. ويجب على المجتمع الدولي أيضا مضاعفة جهوده لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويتطلب ذلك تضافر الجهود وتمويلا في الأجل الطويل. إن فوائد ذلك واضحة.

أخيرا، لا بد لنا من وضع النساء والفتيات في طليعة نهجنا المتعلق بمعالجة التطرف العنيف وهزيمة الأيديولوجية المتطرفة، التي تدعم الأعمال الوحشية لجماعات مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب علينا ألا نسمح بعدم الاكتراث لهضم حقوق المرأة – من حظر تعليم الفتيات لاستعباد أجساد النساء. ويجب أن تكون المرأة جزءا من الحل.

تواجهنا مهمة هائلة. وأنا واثق، مع ذلك، أنه من خلال هدفنا المشترك، ومن خلال المتابعة الفعالة، يمكننا تحويل الخبرة وحسن النية في اقاعة، إلى حماية أكبر لبعض أكثر الأشخاص ضعفا في مختلف أنحاء العالم، وإتاحة مساحة للنساء ليصبحن شريكات كاملات ومتساويات في جميع المساعي الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. كما يجب أن نضاعف جهودنا في العام المهم القادم.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر بحرارة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو – نغوكا، والسيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، السيد تشالوكا بياني. والسيدة سعاد اللامي، المدافعة عن حقوق الإنسان في العراق، على إحاطاتهم الإعلامية. إن التزامهم مصدر إلهام حاز إعجابنا جميعا.

إن موضوع المرأة في النزاع يمثل أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا، كما يتبين من وجود وفد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بيننا. وأود أن أرحب بهم، وأشكرهم على التزامهم النشط فيما يخص هذه المسألة.

عند تناول التحديات التي يطرحها موضوع اليوم، يجب أن نكون ملحين في مطالبنا وطموحين. ويشكل الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات الذي يقترب من نهايته، والاستعراض الرفيع المستوى لبعثات حفظ السلام، الذي بدأ، والاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي جرى الإعلان عنه، فرصا للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. الذي يشكل أولوية شاملة تهم حوالي ٨٠ في المائة من قرارات المجلس، وبالتالي يستحق نفس الاهتمام الذي تحظى به مواضيع أخرى تتعلق بالسلام والأمن. إن النساء، ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على ذلك، هن الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال صون السلم والأمن، ليس فقط بالنسبة للمجلس، ولكن أيضا خلال مفاوضات السلام، أو في إطار عمليات حفظ السلام. وسنستمر في تأكيد ذلك لوسطاء الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بسوريا. وفي هذا السياق، أود أن أرحب باعتماد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لاستراتيجية جنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأنشطة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في هذا الصدد. وأرحب أيضا باعتماد بيان رئاسي طموح (S/PRST/2014/21)، بفضل الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة.

وينبغي أيضا أن يجري على أرض الواقع الشعور بالاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لقضايا المرأة، بما في ذلك في البلدان التي تشهد صراعات. إننا كثيرا ما نسمع أنه يجري في أوقات الأزمات أو حالات الطوارئ إعطاء الأولوية للمسائل الأمنية على حساب قضايا المرأة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون ثمة أمن وسلام بدون توفير الأمن والحماية للمرأة، ولا سيما أكثرهن ضعفا، أي تلك التي هجرت قسرا. ولا يمكن اعتبار أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد اللاجئات أو المشردات أمرا حتميا وكأضرار جانبية للصراع. إن هذا أمر غير مقبول. وتلك الانتهاكات كثيرة جدا، ومتكررة ولا تطاق، وبلغت من ثم درجة تجعل من غير الممكن التقليل من شأنها، أو جعلها في المرتبة الثانية في اهتمامات المجلس.

ساهمت الاضطرابات التي حصلت في البيئة الأمنية العالمية، مع صعود التطرف العنيف والإرهاب، وانهيار الدول أو التحديات الصحية مثل الإيبولا، في حدوث مستوى غير مسبوق من التهجير القسري لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. حيث تشرد داخليا ما يناهز ٣٢ ٠٠٠ شخص يوميا خلال عام ٢٠١٣. ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال. وقد اتسم عام ٢٠١٣ في سوريا والعراق بزيادة كبيرة في الانتهاكات، وكانت عمليات الاغتصاب، والزواج القسري المبكر، والبغاء والسخرة حوادث يومية في حياة النساء والفتيات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأضحت الإجراءات التي يتخذها المدافعون عن حقوق الإنسان، مثل تلك التي تقوم بها السيدة سعاد اللامي في العراق، أكثر أهمية.

ويعرض اضطهاد النظام السوري للنساء، وقصف الجيش السوري للمناطق المدنية، والقيود المتعددة المفروضة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، للخطر بقاء أسر بأكملها ويؤدي إلى نزوح ٢,٥ مليون لاجئ، أكثر من ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال. إن النساء اللائي فررن هن أكثر عرضة لأشكال مختلفة من الاستغلال، والاتجار بالجنس والعنف المترلي والفقر. وأصبح الوصول إلى الرعاية النسائية وللرعاية الصحية أمرا صعبا للغاية. وفي محاولة لتلبية احتياجات المرأة في المنطقة، دعمت فرنسا منذ ٢٠١٣ مشاريع منظمة محلية غير حكومية، لتقديم المساعدات إلى النساء السوريات

المشردات داخل سوريا أو كن قد لجأن إلى بلدان مجاورة، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي أو الطبي لضحايا العنف الجنسي. ونأسف، مرة أخرى، لعدم اعتماد مشروع القرار الفرنسي الذي كان سيحيل تلك الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأدى تشرد أعداد كبيرة من السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان إلى ازدياد تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي، ولجميع أشكال العنف التي ارتكبتها القوات والجماعات المسلحة. إن نشر مستشار جنساني للعمل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثل خطوة إلى الأمام في مجال مكافحة العنف الجنسي. وتطلب فرنسا، التي شجعت البعثة في هذا الخصوص، بأن تتضمن جميع قرارات إنشاء عمليات حفظ السلام أو توسيعها أحكاما ذات صلة بحماية المرأة ومشاركتها. ويجب علينا أيضا ضمان إفادة البعثات عن انتهاكات في تقاريرها، ونحن نتذكر حالة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في السودان.

إن القوات والجماعات المسلحة في البلدان التي تشهد صراعات تشكل تهديدا يوميا للنساء والفتيات اللاجئات أو المشردات. ويشكل في هذا السياق بدء سريان معاهدة تجارة الأسلحة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر خطوة حاسمة. إن فرنسا تدعو إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك البند الجنساني، من أجل مراعاة أفضل لمخاطر استخدام السلاح ضد النساء والأطفال.

ومن الضروري ضمان حقوق اللاجئات والمشردات في جميع مراحل نزوحهن، سواء في المخيمات أو خارجها. وللأسف، لا تزال العديد من الخدمات بعيدة المنال بالنسبة للنساء والأطفال اللاجئين والمشردين.

وعلاوة على ذلك، فإن غياب الأمن بالمرة في بعض المخيمات، في جنوب السودان على سبيل المثال، يحول دون وصول النساء إلى الخدمات الأساسية كالمياه والأغذية، في حين يصعب الوصول إلى الخدمات الأخرى.

وبالنسبة لفرص التعليم، كثيراً ما يكون الطريق إلى المدرسة محفوفاً بمخاطر جمة بالنسبة للفتيات، وبالتالي فإن الفتيات اللواتي يحضرن إلى المدرسة خلال أوقات النزاع يكون عددهن أقل من عدد الذكور. أما بالنسبة لفرص الحصول على الخدمات الصحية، فالقليل من النساء النازحات أو اللاجئات لهن الحق في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا السياق، نرحب بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير خدمات الصحة الإنجابية لأكثر من ٦٧ ٠٠٠ شخص في سوريا. أخيراً، من المهم أن يتسنى للاجئات والمشردات داخلياً الوصول إلى العدالة، التي لا تزال – كما هو معروف – العمود الفقري في أي جهد لتحقيق الاستقرار ما بعد النزاع.

والحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن ملاحقة مرتكبي العنف الجنسي ومعاقبتهم. ولكن، عندما تعجز الدول عن الاضطلاع بتلك المسؤولية، يجب أن تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دورها. والمحكمة تنظر في الحالات في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال المناقشة المفتوحة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر التي نظمتها الرئاسة الأرجنتينية (انظر S/PV.7285)، تم التأكيد على أهمية المتابعة الفعالة لقرارات المحكمة.

وفرنسا ترحب بالمراسلات المنتظمة بين المحكمة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونحث على تواصل أعمق وعلى أن تأخذ تقارير الممثلة الخاصة للأمين العام التطورات القضائية في الاعتبار بالكامل.

وفرنسا ستواصل التعبئة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في حالات مرتكبي العنف ضد المرأة من خلال

المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، وأيضاً من خلال تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن كأولوية شاملة للمجلس. تلك مسؤوليتنا المشتركة. ويمكن للمجلس أن يعول على بقاء فرنسا على خط المواجهة في تلك المعركة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة فومزيل ملامبو – نكوكا، المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على إحاطتها الإعلامية وعلى نقل رسالة الأمين العام. وأشكر أيضاً السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور السيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والسيدة سعاد علامي، اللذين يلهمانا بإحاطتيهما الإعلاميتين ضرورة مضاعفة جهود المجلس.

وأثني على الرئاسة الأرجنتينية لمجلس الأمن على اختيارها موضوع هذه المناقشة المفتوحة، في وقت بلغ فيه عدد اللاجئين والنازحين داخلياً في شتى أنحاء العالم مستوى لم يُر منذ الحرب العالمية الثانية. وأشكر وفد المملكة المتحدة لتيسير المفاوضات بشأن البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 الذي اعتمده المجلس للتو. ولكسمبرغ تؤيد تماماً البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

وهذه المناقشة المفتوحة اليوم تمثل بداية لفترة نأمل أن تكون حاسمة في النهوض بالمرأة على مستوى العالم. ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة عشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما يتيح لنا تقييم حالة المرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن. واستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، في الذكرى السنوية العشرين لصدوره، يوفر فرصة للنظر في التقدم المحرز والتحديات التي يتعين معالجتها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالكامل. وأخيراً، ينبغي أن تكفل الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة اضطلاع المرأة بدورها الذي تستحقه في جهود التنمية البشرية، بوصفها عاملاً من عوامل التغيير.

إن النزاعات لا تنشئ حالات جديدة من التمييز. بل هي تسلط الضوء على الحالات القائمة في وقت السلم وتبرزها فحسب. وفي هذا السياق، لن نجد مثالاً أفضل من حالة النساء اللاجئات والمشردات داخلياً. ويوماً بعد يوم، تتوالى الأخبار الآتية من سوريا أو أفغانستان، أو من الصومال وجنوب السودان – والبلدان الأخيران زارهما مجلس الأمن في آب/أغسطس – ما يوضح الحالة المحزنة التي آلت إليها الأمور. ومن جانبي، لا يمكن أن أنسى تلك الشهادة المؤثرة للسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، التي سافرت إلى جنوب السودان للمرة الأولى في بداية هذا الشهر، وقدمت في الأسبوع الماضي تقريراً للمجلس بشأن الحالة المأساوية للنساء المشردات داخلياً في مخيم بنتيو (انظر S/PV.7282).

والنساء اللاجئات والمشردات داخلياً من أضعف الفئات بين السكان، إذ تنتهك حقوقهم في الأمن والصحة الجنسية والإنجابية والتعليم بشكل ممنهج. والعنف الجنسي داخل مخيمات النازحين وحولها داء متوطن. ويتعين على النساء المسؤولات عن إعاشة أسرهن مواجهة عدة نقاط للتفتيش في كثير من الأحيان بحثاً عن الماء والغذاء. فهؤلاء يتركن لمصيرهن، ويفتقرن إلى أي وسيلة للدفاع عن أنفسهن ضد المعتدين. والخوف من العنف الجنسي يمكن أيضا أن يشجع على الزواج المبكر، كما هو الحال في الصومال، على سبيل المثال. ويفترض أن تحمي تلك الترتيبات الفتيات الصغيرات، ولكنها تؤدي إلى عواقب وخيمة من حيث الصحة والحصول على التعليم.

والنساء اللاجئات والمشردات داخلياً لا يواجهن العنف الجنسي فحسب؛ فالوصول إلى التعليم والعدالة والخدمات

الصحية هي بعض التحديات الواردة في الورقة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة الأرجنتينية (S/2014/371، المرفق). وما من إجابة بسيطة لهذا الوضع المعقد؛ فالأمر يحتاج إلى نهج كلي. ومطلوب أيضاً الالتزام المشترك من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

سأتناول أربعة مجالات أعتبرها أولوية. لا بد لنا من وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي العنف ضد النساء والفتيات. فبدون نظم قضائية وأمنية يوثق بها، سيستمر مرتكبو تلك الجرائم في تجاوزاتهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بناء قدرات الدول الأعضاء في الأجلين القصير والطويل. وهناك مبادرات إبداعية ويجب دعمها. وفي ذهني أساساً فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في النزاعات ومبادرة التدخل السريع لإقامة العدل. ولكسمبرغ تدعم هاتين المبادرتين بشكل فعال. وأؤكد أيضاً تأييد بلدي الكامل للمحكمة الجنائية الدولية – تلك المؤسسة التي تعزز مكافحة الإفلات من العقاب، وتؤدي دوراً هاماً جداً.

وإدانة مرتكبي الجرائم جانب واحد من العدالة فحسب؛ وكفالة حصول الضحايا على تعويض حقيقي عن الضرر الذي لحق بهم أساسي أيضاً. وفي هذا السياق، نرحب بالمذكرة التوجيهية الصادرة عن الأمين العام بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي قام بنشرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه.

ثالثاً، يجب ضمان مشاركة المرأة في جميع المناقشات المتصلة بحقوقها واحتياجاتها الخاصة، وفي هياكل صنع القرارات وفي مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، وأيضاً في تطوير البرامج الإنسانية وفي مفاوضات السلام. مشاركة المرأة شرط ضروري لضمان نجاح أي إجراءات قد تتخذ. ولهذه الغاية، يجب تعزيز ودعم دور المجتمع المدني والنساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

والنقطة الرابعة هي التذكرة بأن على مجلس الأمن أن يواصل أداء دوره في هذا المجال، بما في ذلك خلال زياراته الميدانية. وزيارتنا الأخيرة إلى جنوب السودان والصومال سمحت للمجلس بأن يجتمع مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وخلال زيارته إلى منطقة البحيرات الكبرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اجتمع مجلس الأمن أيضا مع النساء المشردات داخلياً في مخيم موغونغا الثالث للنازحين بالقرب من مدينة غوما. ويجب أن تستمر تلك الممارسة.

وكما ذكرت آنفاً، سيكون ٢٠١٥ عاماً مهماً بالنسبة للنساء في جميع أنحاء العالم. ونحن نترقب بفارغ الصبر نتائج الاستعراض العالمي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي طالب مجلس الأمن بإجرائه في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، وتدعمه لكسمبرغ من خلال برنامج مهم تنفذه إدارة عمليات حفظ السلام.

ونأمل حقا أن نتمكن معا من الارتقاء إلى مستوى التوقعات التي وعدنا بالاستجابة لها منذ قبل ١٥ عاما تقريبا. ولنكفل ألا تكون هذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة فرصة للشعور بالرضا عن النفس، بل ينبغي أن تشجعنا على مضاعفة جهودنا من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة في حالات النزاع، وبالتالي كفالة المزيد من السلام والأمن الدائمين.

السيدة جونز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، والسيد إدموند موليه، والسيد تشالوكا بياني، والسيدة سعاد اللامي على إحاطاتهم الإعلامية وتفانيهم في خدمة سلام المرأة وأمنها في جميع أنحاء العالم، فضلا عن شجاعتهم. ونرحب اليوم أيضا باعتماد البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2014/21.

لقد استرعت مسألة المرأة والسلام والأمن اهتمامنا مجددا جراء الهجمات المحددة الأهداف التي تشنها الجماعات

المتطرفة العنيفة من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على النساء والفتيات يوميا في العراق وسوريا. وتتباهى هذه الجماعة الإرهابية بكل وقاحة بأعمال اختطاف واسترقاق واغتصاب آلاف عديدة من النساء والفتيات الإيزيديات وغيرهن من المنتميات إلى الأقليات الأخرى، علاوة على تزويجهن قسرا وبيعهن. وتبرر الجماعة هذه المعاملة البغيضة بالزعم زورا وبهتانا بأنها مباحة دينيا. فقد عذّب تنظيم داعش ثم أعدم علنا العراقية سميرة صالح النعيمي المدافعة عن حقوق الإنسان لا لشيء إلا لأنها انتقدت علنا وبشجاعة هذه الجماعة، حتى في وجه التهديدات المتكررة لها بالقتل. وفي الأسبوع الماضي، رجمت امرأة سورية حتى الموت. وندين بشدة معاملة النساء والأطفال بوصفهم غنائم حرب وإخضاعهم للعنف البدني والجنسي المروع، بالإضافة إلى تخويفهم وحرمانهم من الحرية.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن التركيز على مسألة المرأة والسلام والأمن من خلال منظار التشريد القسري للأشخاص، أمر مناسب للغاية. فقد بلغ التشريد القسري مستوى لم يسبق له مثيل، إذ شرّد نحو ٥١,٢ مليون شخص – تعادل النساء والأطفال نسبة ٨٠ في المائة منهم – بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ولا يمكن حل هذه الأزمة دون التصدي بصورة شاملة للركائز الأربع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن – الحماية والمشاركة ومنع نشوب النزاعات والإغاثة والإنعاش – وإدماجها في عمل المجلس في سياق سعينا إلى الوفاء بولايتنا المعنية بتعزيز السلام والأمن.

وأود أن أركز على ثلاثة عناصر هي: المشاركة، والوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، والفرص الاقتصادية، وسيادة القانون.

فالمشاركة تعني أكثر من مجرد التصويت أو الذهاب إلى المدرسة. ونحن بحاجة إلى المزيد من النساء القائدات على الصعيدين الوطني والمحلي اللائي يتم تمثيلهن في مختلف قطاعات المجتمع – نساء من أمثال السيدة كلوديا باث إي باث، بصفتها أول سيدة تتولى منصب المدعي العام في غواتيمالا، أو نساء من قبيل أفراد كتيبة البشمركة الثانية، التي تتألف جميعا من الإناث المقاتلات في الخطوط الأمامية ضد تنظيم داعش. لقد كانت اللواء كريستين لوند أول امرأة تعيّن لتولي قيادة إحدى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبذلك فقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر قربا من تحقيق هدفها لهذا العام، المتمثل في إشراك المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام، وتولي المزيد منهن للمناصب القيادية.

ومن الأهمية بمكان مشاركة المرأة بين صفوف القادة السياسيين. ومع ذلك فإن النسبة المئوية للإناث من أعضاء البرلمان على الصعيد العالمي لا تزال ثابتة عند أقل من ٢٢ في المائة. غير أن هناك بعض النقاط المضيئة. فهناك ما يقرب من ٣٠٠٠ من المرشحات في الانتخابات العراقية هذا العام – وهو أكبر عدد يشهده ذلك البلد على الإطلاق. لكن وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2014/693) فإن العنف ضد المرأة المرتبط بالانتخابات ما زال يشكّل مصدر قلق بالغ، شأنه في ذلك شأن حرية المرأة في المشاركة السياسية. وقد كانت هناك سلسلة مروعة من الاعتداءات الجنسية على المرأة أثناء الاحتفالات بمناسبة تولي الرئيس المصري الجديد منصب الرئاسة، بما في ذلك الهجوم على طالبة تبلغ من العمر ١٩ عاما، حيث تم تجريدها من ملابسها في ميدان التحرير في القاهرة. وفي منطقة القرن الأفريقي، يجب وقف الهجمات المميتة على البرلمانيين في الصومال، بما في ذلك الهجمات على النساء.

وقد رأينا الأهمية الحاسمة لمشاركة النساء والفتيات بطريقة مجدية في عملية اتخاذ القرارات ووضع البرامج وتنفيذها، فضلا عن مشاركتهن في القيادة في حالات الأزمات الإنسانية.

ويكتسي بالقدر نفسه من الأهمية، شعور المرأة بالتمكين حين تسند إليها أدوار في صنع القرارات أو في المسائل التي تؤثر على الحياة. وفي نيبال، تمكنت المنظمات النسائية المحلية من وضع برامج الاستجابة عن طريق التشاور مع المرأة البوتانية اللاجئة من ذوات الإعاقة بشأن البرامج الفعالة المعنية بالتصدي للعنف الجنساني. وقد أدى ذلك إلى إنشاء فصول للتدريب المهني تناسب احتياجاتها بشكل أفضل وأسهمت بشكل كبير في تحسين حياتها.

ولكن تقتضي مشاركة المرأة وإظهار قدرتها على القيادة أن تتمتع بالصحة والتعليم. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، فقد ارتفعت معدلات الوفيات النفاسية في حالات النزاع وما بعد النزاع بنسبة ٦٠ في المائة عن المعدلات العالمية. وبالنسبة لمجتمعات الأشخاص المشردين فإن الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية يكتسي أهمية أكبر. ويشمل ذلك النساء من قبيل اللاتي يقمن في مخيم اليرموك للاجئين في سوريا، وما زلن يواجهن ظروفا بالغة الصعوبة ويعانين من محدودية إمكانية الحصول على الغذاء والماء الصالح للشرب والإمدادات الطبية. وقبل أقل من أسبوعين تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تقديم المساعدة الطبية إلى مخيم اليرموك للمرة الأولى خلال عام كامل. غير أن المستشفى الموجود هناك لم يعد قادرا على توفير الرعاية الطبية الضرورية للنساء والأطفال حديثي الولادة في حالات الطوارئ. وسجّلت زيادة في حالات الإجهاض بسبب النقص في الأغذية وسوء التغذية بالنسبة للنساء الحوامل، علاوة على انهيار نظم الرعاية قبل الولادة في ظل الحصار.

ومن شأن التعليم أن يخفف من آثار النزاع ويوفر الأساس اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في الأجل الطويل. ومن الأهمية بمكان توفير الخدمات التعليمية للنساء والفتيات في البيئات المتضررة من النزاع. وتعمل الولايات المتحدة من أجل زيادة تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم في بيئات الأزمات والنزاعات، كي يصل عدد الطلاب إلى ١٥ مليون طالب بحلول عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، فإننا نكفل توفير برامج التعليم الثانوي للفتيان والفتيات على حد سواء في مخيمات لاجئي دارفور في تشاد.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نواصل السعي إلى كسر حلقات الفقر المتعددة الأجيال. وعليه، فإنه يجب علينا التركيز على تزويد الفتيات بالأدوات اللازمة لتحررهن من الحاجة. وتواصل الولايات المتحدة العمل في هذا الصدد. فقد أعلنا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عن تمويل مبدئي قدره ٢٩ مليون دولار لمبادرة سبرينغ (SPRING)، وهي عبارة عن شراكة بين حكومة المملكة المتحدة ومؤسسة نايكي وتهدف إلى التعجيل بتمكين الفتيات اقتصاديا. ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد الأعمال التجارية على تسويق المنتجات التي تمكّن الفتيات من التعلم والكسب والاستثمار والادخار، وبالتالي تساعد على تحسين حياة ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ من الفتيات على مدى السنوات الخمس المقبلة. ونأمل أن يتحقق ذلك بالنسبة للملايين بحلول عام ٢٠٣٠ .

وإذا ما أريد للمرأة أن تضطلع بدورها الصحيح في سائر المجتمعات والثقافات، فإن من الضروري توفير الحماية المتساوية لها بموجب القانون عن طريق إجراء الإصلاحات المؤسسية والهيكلية. ويعني ذلك كفالة وعي المرأة بحقوقها، وتمكينها حقا من الوصول بطريقة عملية إلى العدالة، فضلا عن مساءلة أولئك الذين يستهدفون المرأة على نحو يتسم بالمصداقية والشفافية. ولا يقتصر ذلك على المسائل المتعلقة بالعنف والانتهاكات فحسب. وغالبا ما تكون المرأة معيلة لأسرتها في بعض المجتمعات، غير أنها تفتقر إلى الحقوق والحريات ذاتها التي يتمتع بها أرباب الأسر من الرجال. وينبغي معالجة ذلك الخلل في وقت يزداد فيه إدراك العالم لانضمام الشباب المتشددين إلى جماعات التطرف العنيف. وليس

مرجحا انضمام الشباب الذين نشأوا في بيئات تشكل فيها المرأة قدوة قوية وخارج نطاق الفقر.

ويمثل تعزيز تمويل المشاريع التي تدعم تمكين المرأة أحد السبل الممكنة للتصدي لهذه التحديات. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تدعم تحقيق الانتعاش والاستقرار بعد الأزمات عن طريق تمكين المرأة من الإسهام الاقتصادي في معيشة أسرتها ومجتمعاتها المحلية. ونحث الدول الأعضاء على الاستثمار بصورة جادة في تلك الجهود، ولا سيما في البرامج التي تدعم الأسر التي تقودها المرأة في حالات التشريد وما بعد انتهاء النزاع. وفي سياق مماثل، فإن من شأن التشريعات القائمة على عدم المساواة في حقوق المواطنة أن تجعل النساء والأطفال أكثر ضعفا. وفي حين تواصل العديد من الدول الأعضاء – تماشيا مع القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)– إصلاح القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة في مسائل الجنسية، فإن هناك ما لا يقل عن ٢٥ بلدا ما يزال يبقي على القوانين التي لا تسمح للمرأة بمنح الجنسية لأطفالها.

وفي الختام، فقد فعلنا الكثير فيما يتعلق بالنهوض بدور المرأة في السلام والأمن منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٤ عاما. وقد ذكرتُ بعض المجالات التي لا يزال يتعين علينا إحراز تقدم فيها لأجل حماية النساء والفتيات وتمكينهن من تحقيق إمكاناتهن بصورة كاملة. وهذه مسألة بالغة الأهمية، فضلا عن كونها شاملة في جميع أعمال المجلس. وفي ضوء هذه الخلفية، ترحب الولايات المتحدة بالاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥ باعتباره فرصة مناسبة لتقييم البرامج الحالية، وتحديد ثغرات التنفيذ، علاوة على التصدي للمشاكل الناشئة. وبالنظر إلى أن ذلك الاستعراض سيجرى بالتزامن مع استعراض خطة عملنا الوطنية في عام ٢٠١٥، فإننا نأمل في أن تكمل هاتان العمليتان وتدعمان بعضهما، فضلا عن تذكيرنا بما تمكنا من تحقيقه وما الذي يتعين علينا القيام به.

وكما قال وزير الخارجية كيري في مؤتمر قمة المبادرة المتعلقة بمنع العنف الجنسي المعقودة في لندن في حزيران/يونيه: فلا سبيل لأي مجتمع يترك نصف سكانه متخلفين عن الركب أن ينعم بالسلام. ويشكّل صوت المرأة عنصرا بالغ الأهمية في التصالح مع الماضي عن طريق الاستثمار في بناء مستقبل مشترك يرفض النزاع ويعمل على تعزيز كرامة الإنسان. وقد تعرّض عدد لا يحصى من النساء للاغتصاب والعنف الجنسي بوصفهما من أساليب الحرب. ويجب علينا الآن تعبئة جهود المرأة وتمكينها بوصفها عاملا من عوامل تحقيق السلام.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أود الإعراب عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم التفصيلية بشأن هذا الموضوع الهام.

لم يفقد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) شيئا من أهميته رغم اعتماده قبل ١٥ عاما. فهو يقدم التوجيه بشأن زيادة الدور الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، بل وفي حماية المرأة أثناء حالات النزاع.

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام المعد لهذه الجلسة (S/2014/693). ونتشاطر القلق بشأن الاتجاهات الجديدة لزيادة أعداد أعمال العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فعادة ما تكون النساء ضحايا العنف أثناء النزاع المسلح. ويشكل قتل النساء والأطفال وإصابتهم، بما في ذلك من خلال الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة ضد المدنيين، مصدر قلق بالغ. واليوم، يحدث ذلك في أوروبا أيضا. وليس من المقبول أن يتم تجاهل هذه الجرائم أو تبريرها باعتبارها أضرارا جانبية لا مفر منها.

أما إحدى الضمانات لفعالية الإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فهي عمله في إطار ولايات محددة ونظره في قضايا المرأة في سياق صون السلم والأمن، وفيما يتعلق بالحالات المدرجة على جدول أعماله. وبالنسبة لمسألة العنف ضد المرأة، فهي لا تندرج تحت سلطة مجلس الأمن فحسب، بل أيضا الجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة. والجهود التي تبذلها تلك الهيئات المختلفة من شأنها التوصل إلى أفضل النتائج من حيث الاستجابة لمبدأ تقسيم العمل وعدم ازدواجية السلطة. ولذلك، لا نزال نشك في مدى استصواب أن يتضمن التقرير تقييم الحالات التي لا ترتبط فيها المرأة مباشرة بمسائل السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بفكرة صياغة خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرى أنه ينبغي إعداد هذه الخطط على أساس طوعي، في المقام الأول من جانب الدول التي هي في حالة نزاع مسلح أو في حالة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وندعو في تلك المسألة إلى اتباع نهج يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحالة في كل بلد على حدة.

أما ارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخليا – معظمهم من النساء والأطفال – فيعني وجود حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية الأفراد. ونعرب عن ارتياحنا لأن البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2014/21) يولي الاهتمام الواجب لهذه المسألة بالذات. ونحن مقتنعون بأن هناك ميزة قوية تتيحها مشاركة النساء واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في مختلف جوانب حل النزاعات المسلحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات. فمشاركتهم النشطة وسيلة من وسائل منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

وقبل عام، واجه الاتحاد الروسي المهمة المتمثلة في توفير مساعدة كبيرة إلى اللاجئين من جنوب شرق أوكرانيا. وفي الوقت الراهن، تستضيف الأراضي الروسية ما يقرب من ٨٣٠ ٠٠٠ من المواطنين الأوكرانيين، منهم ٤٥٠ ٠٠٠ طلبوا مركزا رسميا، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم بإقامة مطولة في روسيا، ومنحهم مركز اللاجئين أو اللاجئين المؤقتين. والأغلبية الساحقة منهم من النساء والأطفال. وبالنظر إلى استمرار قصف المناطق السكنية في جنوب شرق أوكرانيا، فإن الأعداد التي ذكرتها قابلة للزيادة.

ويتم استضافة اللاجئين في ٦٦ مقاطعة روسية. يعمل معهم موظفون متخصصون في خدمات حالات الطوارئ مقدمين لهم المساعدة الطبية والنفسية. ويتم إعداد وجبات مجانية، وتدفع لهم بدلات تمنح مرة واحدة. ويساعد أخصائيون في مجال العمالة الوافدين الجدد لإيجاد فرص عمل. وتم تخصيص أماكن للأطفال في رياض الأطفال والمدارس ومؤسسات التعليم العالي. ويتم تقديم المساعدة الطبية الضرورية للأطفال والنساء الحوامل، من بين آخرين. وهناك خطوط اتصال مباشر على مدار الساعة. ووفقا لما ذكره ممثلو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في روسيا، فإن الحكومة الروسية توفر نسبة ١٠٠ في المائة من احتياجات اللاجئين. كما يقدم المتطوعون والمنظمات غير الحكومية يد العون.

ومن المشجع أن بدأت الآن تتبلور الأعمال التحضيرية لاحتفال العام القادم بذكرى مرور خمسة عشر عاما على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالنسبة لطلب المجلس في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بإجراء استعراض عالمي رفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فنأمل أن يحفز الجهود التي تبذلها الدول لسد الثغرات وتحديد الأولويات لاتخاذ مزيد من الإجراءات في كفالة الإنصاف والمشاركة الكاملة للمرأة في منع النزاعات المسلحة وتسويتها. وكي تكون هذه العملية فعالة، يجب أن تشارك جميع الدول مشاركة نشطة. أما أخذ موقف جميع الدول في الاعتبار – وليس فقط أعضاء مجلس الأمن – فيمكنه

كفالة أن تكون المزيد من التدابير المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فعالة بحق. وندعو إلى القيام بعملية تتسم بالشفافية والانفتاح في إعداد الاستعراض، بالتعاون الوثيق والتشاور مع الدول. وننتظر باهتمام نتائج الاستعراض، التي من المقرر أن يقدمها الأمين العام خلال تقريره المواضيعي السنوي إلى المجلس.

السيدة لارو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وفد الأرجنتين على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2014/731، المرفق) المقدمة كي نسترشد بها في مناقشاتنا. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ومن الملائم أن يترأس وفدكم، سيدتي الرئيسة، مناقشة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، نظرا إلى أن الأرجنتين كانت عضوا غير دائم في مجلس الأمن عندما اعتمد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

يؤكد البيان الرئاسي الذي تم اعتماده للتو (S/PRST/2014/21) عزم المجلس على المضي قدما في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بتركيز يستحق الترحيب على حالة النساء المشردات. إنه يستفيد من المكاسب التي حققتها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) ويؤكد من جديد الدور القيادي للمجلس في معالجة المسائل المتصلة برفاه المرأة في حالات الشدائد.

ووفقا لما ذكرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن النساء والفتيات يشكلن نحو نصف عدد اللاجئين، أو المشردين داخليا، أو عديمي الجنسية. كما تحدد المفوضية أنه في العديد من المجتمعات تواجه النساء والفتيات مخاطر محددة تتصل بنوع الجنس وأن هذه المخاطر يمكن أن تتفاقم في حالات التشرد. وتلاحظ المفوضية كذلك أن المشردات من النساء والفتيات غير المصحوبات أو الحوامل أو المعوقات أو المسنات يواجهن تحديات خاصة.

إن التصدي بفعالية للمشاكل التي تواجهها المرأة اللاجئة والمشردة داخليا يستلزم اتباع نهج شامل يجمع بين الاستراتيجيات الوقائية وتوفير الاستجابات وإيجاد الحلول. كما يلزم أن يتم إدماج المنظور الجنساني في جميع القطاعات ذات الصلة باللاجئين والمشردين داخليا وفقا للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكي تكون هذه السياسات فعالة، يجب أن تعالج جميع الركائز الأربع الواردة في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وهي المشاركة، ومنع نشوب النزاعات، والحماية والإغاثة، والإنعاش. ويجب أن تضمن مشاركة النساء اللاجئات والمشردات في كل جهود الحماية، والمنع، والمشاركة والإغاثة، والإنعاش.

وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٩، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية حماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، التي تعرف أيضا باتفاقية كامبالا. ذلك الصك التاريخي، الذي دخل حيز النفاذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز الأطر القانونية والمعيارية الوطنية والإقليمية من أجل توفير الحماية وتقديم المساعدة إلى المشردين في أفريقيا.

وتؤمن نيجيريا بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، التي تعتبر إطارا دوليا هاما لحماية المشردين داخليا.

صدقت نيجيريا على الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية بشأن حماية اللاجئين، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول المتعلق بها لعام ١٩٦٧، فضلا عن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة المتعلقة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩. وقد أصدرنا في شكل قانون الاتفاقيات الدولية والأفريقية الرئيسية المتعلقة باللاجئين من خلال قانون سنه البرلمان بإنشاء لجنة وطنية للاجئين وتوفير إطار قانوني وإداري لإدارة شؤون اللاجئين في

نيجيريا. كما أنه يحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد مركز اللاجئين في البلد.

وتمشيا مع التزامها بتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين، قامت حكومتنا الاتحادية بتعجيل عملية اعتماد سياسة وطنية ستحدد إطارا لما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد، في إطار جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية كامبالا. وهي تبين أيضا التزامنا باحترام حقوق الإنسان للأشخاص المشردين في نيجيريا وحمايتها وتعزيزها.

وفي الختام، تؤيد نيجيريا الدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن التي كلف الأمين العام بإجرائها. ينبغي أن تفيدنا بما حققناه في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما الذي لا يزال يتعين القيام به. ونحن نتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى في عام ٢٠١٥، ونغتنم هذه الفرصة لنكرر مجددا التزامنا بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة الأرجنتين تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/693). كما أود أن أشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمين العام المساعد موليه على إحاطتيهما الإعلاميتين. استمعت الصين أيضا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا وممثلة المجتمع المدني.

تحل العام القادم الذكرى السنوية الـ ١٥ لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وبفضل الجهود المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أحرز تقدم إيجابي في تنفيذه. لقد حقق المجتمع الدولي نتائج هامة في جهوده الرامية إلى توفير الحماية الشاملة لأمن المرأة وحقوقها ومصالحها، وإلى تعزيز الدور الفريد الذي تضطلع به المرأة في مجال السلام والأمن.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الدولية الراهنة تزداد تعقيدا وصعوبة، مع نشوب نزاعات إقليمية الواحد تلو الآخر. في العديد من المناطق، يشرد المدنيون، والنساء بصفة خاصة، بسبب الحرب والنزاع. ويتعين عليهم التعامل بأنفسهم مع مختلف أنواع العنف والانتهاكات، دون أي مساعدة، وبالتالي فإنهم في حاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي. ولذلك، يجب أن نعمل معا وبالتنسيق الوثيق من أجل تعزيز الحماية الشاملة للمرأة في حالات النزاع.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية. أولا، ينبغي تناول حماية المرأة في حالات النزاع من أجل معالجة كل من الأعراض والأسباب الكامنة وراءها، والدعوة إلى اتباع نهج كلي. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لتوفير ضمان شامل لأمن المرأة وضمان حصولها على الإغاثة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضا أن نعزز بقوة العملية السياسية، وأن نعزز المصالحة الوطنية وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، بهدف تهيئة بيئة خارجية آمنة ومستقرة تفضي إلى حماية حقوق المرأة ومصالحها. وفي كل مرحلة من مراحل عملية السلام، ينبغي كفالة حق المرأة الكامل في المشاركة فيها وصنع القرار في إطارها حتى يتسنى إنشاء نظام ضمانات لحماية حقوقها ومصالحها.

ثانيا، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها دعما للجهود الوطنية الرامية إلى حماية المرأة في حالات النزاع. وتتحمل البلدان المعنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المرأة في حالات النزاع، وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا ذلك الدور القيادي، مع توفير الدعم البناء على أساس احتياجات البلدان المعنية. وعلى مجلس الأمن التنسيق على نحو أوثق مع الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى ولاية كل منها، لكي تتمكن من

الاضطلاع بمختلف مهامها في تآزر. وينبغي أيضا أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور كامل.

ثالثا، تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والقضاء على الأسباب الجذرية للتراعات شرطين أساسين من أجل ضمان حقوق المرأة ومصالحها. ويمكنهما أيضا الإرتقاء بتمكين المرأة وتحسين إسهامها الإيجابي في السلام والأمن الدوليين، من أجل مساعدة البلدان المعنية على الشروع في أقرب وقت ممكن في التعمير بعد انتهاء التراع والنهوض بالمرأة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته الإنمائية والدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية، مع إعطاء الأولوية إلى البلدان المعنية في مجال بناء القدرات الوطنية، فضلا عن كفالة التركيز على نحو ملائم على الدور التكميلي الذي تضطلع به الجماعات النسائية والمجتمع المدني ككل.

يشهد المجتمع الدولي حاليا عودة ظهور الإرهاب في بعض البلدان والمناطق؛ ينتشر الإرهاب والتطرف ويلحقان أضرارا هائلة بالمدنيين بصفة عامة والنساء بصفة خاصة. إنه يمثل الآن أحد الأسباب الرئيسية لتشريد النساء، وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الكافي لهذه المسألة وأن يجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جزءا لا يتجزأ من تصديه للإرهاب، باتخاذ تدابير فعالة لحماية المرأة من الآثار المترتبة عن الإرهاب والتطرف، وضمان مشاركة المرأة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

ستجري الأمم المتحدة في العام المقبل استعراضا شاملا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتدرس الدروس المستخلصة استنادا إلى خبرات الدول الأعضاء وممارساتها، وتستكشف الطرق الفعالة لحماية حقوق ومصالح وأمن المرأة في حالات التراع. وترحب الصين بجهود الأمين العام لبدء تلك الدراسة العالمية وستدعم الأنشطة ذات الصلة وتشارك فيها بنشاط. وسوف نشترك مع جميع الدول الأعضاء في المساعدة على الارتقاء بأنشطة الأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن إلى مستوى أعلى.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بعقد رئاسة الأرجنتين لهذه المناقشة المفتوحة. ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/693) وعلى التوصيات الواردة فيه. ونشيد أيضا بعمل وتفاني السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفريقها، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم القيمة.

هناك أكثر من ٥٠ مليون شخص مشرد حاليا في جميع أنحاء العالم، في أسوأ مستويات نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. شهدت أفغانستان، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، جمهورية أفريقيا الوسطى، العراق، السودان وجنوب السودان – وتلك القائمة ليست شاملة – جميعا أعدادا هائلة من الناس تفر للنجاة بحياتها. تشكل سوريا، مع أكثر من ٦ ملايين شخص مشرد داخليا، أسوأ أزمة إنسانية في هذا القرن. وفي وسط أوروبا، بلغ التشريد القسري أيضا ذروته بسبب عدوان روسيا على أوكرانيا.

وتتحمل المرأة، التي تشكل نصف أولئك المشردين، الوطأة البدنية والنفسية للتراع. وبالنسبة لكثيرات منهن، إذ يقمن على توفير الإعاشة لأسرهن ويدبرن الحطب ويجلبن الماء ويعتنين باحتياجات النظافة الصحية الأساسية، فإن كل خطوة خارج مخيمات المشردين – وفي كثير من الأحيان حتى داخل المخيمات – محفوفة بالتعرض لأخطار بدنية حقيقية، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب وزيادة خطر التعرض للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. يدمر الزواج المبكر والزواج القسري حياة العديد من الفتيات السوريات اللائي يعشن في مخيمات اللاجئين. إن الممارسات الشنيعة المتمثلة في الحمل بالإكراه

والاتجار بالبشر والاسترقاق الجنسي تدمر الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونحن لا نزال ننتظر الإفراج عن الطالبات النيجيريات اللواتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام. إن التدفق غير الشرعي للأسلحة، عبر الحدود المليئة بالثغرات وفي تحدٍ للحظر المفروض على الأسلحة، يؤجج العنف والإجرام ويزيد من ضعف اللاجئين والمشردين داخليا، حتى في مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. والنساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذه التدفقات غير الشرعية، كما ذكرت السيدة اللامي في وقت سابق من هذا اليوم.

وهناك عدد من الوثائق الهامة التي توفر الأساس للتصدي لمشكلة التشرد. والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي توفر إطارا معياريا شاملا يطبّق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على المشردين داخليا. واتفاقية كمبالا، وهي أول اتفاقية من نوعها في العالم، تلزم الحكومات بتوفير الحماية القانونية لحقوق ورفاه الذين أُجبروا على الفرار من بلدانهم بسبب الصراع والعنف وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، أو بسبب الكوارث الطبيعية. ثُمّ هناك القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذه، والقرارات اللاحقة له، بما في ذلك القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، الذي يتضمن إشارات هامة إلى التشريد القسري وآثاره على النساء والفتيات.

ومع ذلك، وكما ذكّرَنا جميعا زميلنا، ممثل بريطانيا، لا تزال هناك ثغرات، ونحن بحاجة إلى العمل لسد هذه الثغرات الموجودة بين التشريعات القائمة والحقيقة على أرض الواقع. ويجب أن نواصل العمل لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال توفير التدريب لحفظة السلام والموظفين الميدانيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتوعيتهم بالشؤون الجنسانية، وتعيين مستشارين في الشؤون الجنسانية، ووضع مؤشرات محددة لتقييم تنفيذ سياسات تعميم المنظور الجنساني. والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس هي بيانات هامة لصنع القرار على نحو أفضل على صعيد تلبية احتياجات النساء المشردات وشواغلهن، كما قال المقرر الخاص بياني في وقت سابق من هذا اليوم.

بل أن إجراء تحسينات أساسية، مثل دعم توفير وقود الطهي أو المياه في المخيمات، وإشراك المرأة في وضع نظم التوزيع وتنفيذها ومراجعتها، يمكن أن يُحدث فرقا كالفرق بين الحياة والموت فعليا، من خلال الحد من تعرضها للهجمات. وتطوير المهارات القيادية للمشردات وقدراتهن أمر ضروري لتمكينهن من المشاركة المجدية في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمعات المحلية وداخل المخيمات وخارج المخيمات وفي الأماكن الحضرية، فضلا عن العمليات السياسية والأمنية وعمليات تحقيق السلام والمصالحة على نطاق أوسع. ومثلما ذكرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وقت سابق من هذا اليوم، فإن النساء والفتيات هن جزئيا أفضل أمل لتحقيق التنمية المستدامة في أعقاب الصراع. ويجب تجميع الممارسات الجيدة القائمة حاليا وجعلها متاحة بسهولة، بما في ذلك إشراك المشردات في عمليات العدالة الانتقالية.

والعنف الجنسي في سياق التشرد يؤثر على أولئك الأكثر ضعفا بالفعل. فلقد استمعنا في الأسبوع الماضي إلى رواية صادمة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة زينب بانغورا، عن زيارتها الأخيرة إلى جنوب السودان. إن مثل هذه الجرائم ستستمر بلا هوادة ما دام الذين يرتكبونها يعلمون أنهم سيظلون أحرارا، بصرف النظر عن عدد الضحايا الذين يخلّفونهم وراءهم.

إن تقديم مرتكبي الجرائم الجنسية ضد النساء والفتيات المشردات إلى المحاكمة بموجب القانون الوطني والدولي أمر في غاية الأهمية. وجمع معلومات دقيقة وموثوق بها والموضوعية

بشكل منهجي بمعرفة اللجان التابعة لبعثات التحقيق وتقصي الحقائق وحقوق الإنسان بشأن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات المشردات، أمر رئيسي لتحقيق العدالة.

نلاحظ التقدم الهام المحرز في القانون الدولي بفضل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يدرج العنف الجنسي في تعريف الجرائم، لا سيما باعتباره جريمة ضد الإنسانية. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية آلية هامة في مجال مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، وينبغي استعمالها بنشاط في سبيل تحقيق المساءلة.

وزيادة التفاعلات بين الممثلة الخاصة للأمين العام ولجان الجزاءات، فضلا عن اتخاذ العنف ضد النساء والفتيات المشردات، بما في ذلك العنف الجنسي، كمعيار لتحديد الجزاءات، ستيسّر مواجهة الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

ومن الضروري القيام بأعمال منتظمة ودقيقة على أرض الواقع بغية التصدي لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بهذه الجرائم وتهيئة بيئة يشعر فيها ضحايا العنف الجنسي بالأمان ليتكلموا بدون خوف. وتوفير التدريب الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية للشرطة المحلية والقوات العسكرية وموظفي السلطة القضائية، فضلا عن العاملين في مجال الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي، في السياق المحدد أي التشرد، لهو بالتالي أمر ضروري. وتوظيف الإناث وتدريبهن في مجال القانون والنظام كمسؤولات وقضاة، وتوفير آليات الدعم الاجتماعي والنفسي اللازم للنساء والفتيات المشردات هي أمور ينبغي مواصلة النهوض بها.

وبالنسبة لأفراد حفظ السلام والموظفين الميدانيين، يجب أن تكون التدابير الوقائية جزءا لا يتجزأ من التدريب قبل الانتشار. ويجب تنفيذ سياسة عدم التسامح على الاطلاق إزاء العنف الجنسي والاعتداءات الجنسية تنفيذا صارما. ومن غير المعقول أن تتعرض النساء والفتيات لاعتداءات جنسية على يد الموجودين لحمايتهن. والادعاءات الأخيرة ضد أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مقلقة للغاية، ويجب التحقيق فيها بشكل صحيح. ونحن نرحب بحقيقة أن الاتحاد الأفريقي قد أنشأ فريقا لهذا الغرض.

أخيرا، أثناء مناقشة حالة النساء المشردات، ينبغي أن نراعي أيضا التشرد غير الناجم عن الصراعات، مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ونحن بحاجة إلى دراسة الأبعاد الجنسانية لهذا التشرد عن كثب، بغية تحديد تعيين أوجه ضعف محددة والممارسات الجيدة في العمليات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في مجالات الحماية والمساعدة والتكيف وتخفيف الآثار وإعادة التوطين والإعمار.

السيدة ستوت ديبسبوجا (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن أستراليا تشكر الأرجنتين على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن وعلى استرعاء انتباه المجلس إلى المخاطر والتحديات المحددة التي يواجهها بعض أشد أعضاء المجتمع ضعفا – النساء والفتيات المشردات. ونشكر أيضا الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على التزامهم بتنفيذ جدول أعمال المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضا المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والسيدة سعاد اللامي على تشاطرهما معنا الوقائع المرّة غير العادية التي تواجه اللاجئات والمشردات داخليا من النساء والفتيات في الصراع.

ونشيد باعتماد المجلس اليوم بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/21) يركّز على هذه المسائل.

إن العالم يواجه المزيد من الأزمات المتزامنة الكبرى أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. والمدنيون هم الأهداف المباشرة للاستراتيجيات العسكرية التي ترمي إلى

القضاء على مجموعات سكانية بأكملها وترويع المدنيين. أمّا الهياكل الأساسية المدنية الهامة، مثل المدارس والمستشفيات، فيتم استهدافها عمدا. وهناك المزيد من الناس الذين يتشردون، والمزيد من العاملين في المجال الإنساني الذين يجري استهدافهم أكثر من أي وقت مضى.

وإزاء هذه الخلفية المرعبة، فإن النساء والفتيات هن اللواتي يتضررن ويتأذين على نحو غير متناسب. وكما سمعنا، فمن بين النازحين الذين يزيد عددهم على ٥١ مليون نازح في العالم، الغالبية هي من النساء والفتيات. وعندما يهربن، تواجه كثيرات منهن خطر العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، فضلا عن الحرمان والتمييز. وهن يواجهن مخاطر متزايدة ناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها، بسبب تقصير الخدمات الأساسية تحت ضغط التشرد والأزمات. وأوجه الضعف الحالية لدى النساء آخذة في التفاقم: زيادة حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري؛ وتقويض الفرص الاقتصادية، مما يزيد من تعرض النساء والفتيات لخطر الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي أو بغرض الاستغلال في العمل؛ وانقطاع تعليم الفتيات بمعدلات أعلى من تعليم البنين، مما يؤثر على الفرص المتاحة لهن طوال حياتهن.

ويجب كفالة أن تتصدى استجاباتنا لمواطن الضعف المحددة لدى النساء والفتيات حيال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب أن نركّز على تحسين جهود الوقاية والاستجابة، بينما ندعم الجهود التي يبذلها المجتمع المدني وسائر المدافعين عن حقوق الإنسان، ونعزز المساءلة وإمكانية الوصول إلى العدالة، ونكفل الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات – الطبية، والقانونية، والنفسية، والاجتماعية، والصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.

وتدرك أستراليا أن هذه المسألة هامة وأن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم العملي على أرض الواقع. فلقد قدمت أستراليا منذ عام ٢٠١٣ مبلغ ٣ ملايين دولار إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دعما لاستراتيجية مناهضة العنف الجنسي والجنساني. إن هذه الاستراتيجية تنسق بين الجهات الفاعلة التي تعمل على أرض الواقع وتدعم المجتمع المدني لتنفيذ استراتيجيات للوقاية والاستجابة. كما قدمنا مبلغ ٤ ملايين دولار لتعزيز تصدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعنف الجنسي.

إن زيادة التعرض للعنف الجنسي تعرّض أيضا النساء والفتيات لمخاطر صحية وخيمة. والخدمات التي تتيح الإنهاء الآمن للحمل الناجم عن الاغتصاب في حالات الصراع وإمكانية إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات المشورة، لهي خدمات أساسية لمساعدة الناجيات من العنف الجنسي على استعادة حياتهن.

وفي عام ٢٠٠٧، أيّدت أستراليا وضع برنامج الصحة الجنسية والإنجابية في سياق الأزمات وما بعدها – المعروف باسم مبادرة ”سبرينت“– وقدّمت منذ ذلك الحين مبلغ ١٠,٢ مليون دولار لتمويل هذه المبادرة. وفي الشهر الماضي تحديدا، قدمت أستراليا مبلغ مليوني دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بغية دعم مئات الآلاف من النساء والفتيات المتضررات من العنف الدائر في العراق. وقد وفّرنا أيضا لوازم للتوليد في الحالات الطارئة لخدمة ٧٨٠ ٠٠٠ امرأة في سوريا، فضلا عن توفيرنا ٥٧ ٠٠٠ وحدة من اللوازم الصحية النسائية وخدمات الصحة الإنجابية.

إن النساء والفتيات المشردات لسن مجرد ضحايا. ويجب تسخير قيادتهن ومشاركتهن في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في إعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع. ويشمل ذلك مخيمات اللاجئين ومواقع إقامة المشردين، حيث يجب أن تضطلع النساء بدور محوري في تصميم وتنفيذ برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦،

ستقدم أستراليا مبلغ ١٢ مليون دولار إلى صندوق لحفظ السلام في الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى إقامة المزيد من المشاريع التي تركز على النساء في مجال بناء السلام، لا سيما مشاركة النساء في العمليات السياسية والتخطيط في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

ما زال الطريق أمامنا طويلا لتحقيق الهدف المتمثل في إنفاق ١٥ في المائة من إجمالي الأموال على أوجه المساواة بين الجنسين. كما يجب الاضطلاع بالمزيد لكفالة الحماية القانونية للنساء والفتيات المشردات ليتمكن من تخليص أنفسهن قانونا من حالات الضعف. ويجب أن تتيح حقوق المواطنة انتقال الجنسية من الأم إلى أطفالها، ويجب أن تتوفر للنساء والفتيات إمكانية الحصول على وثائق هوية. وبغية المساعدة في نقل النساء والفتيات من أماكن الخطر، توفر الحكومة الأسترالية سبل محددة لإعادة التوطين عبر برنامج النساء المعرضات للخطر. ومنذ عام ١٩٨٩، أعادت أستراليا توطين ما يزيد على ١٤ ٥٠٠ لاجئة من خلال ذلك البرنامج.

ونقص البيانات المتعلقة بالتشريد، بما في ذلك البياناتال مصنفة حسب نوع الجنس والسن، يؤثر على جهودنا في مجالي الوقاية والاستجابة. وكما اقترحت أستراليا خلال الاجتماع الذي عقده المجلس بصيغة آريا بشأن حماية الأشخاص المشردين داخليا، والذي دعت أستراليا وشيلي إلى عقده في أيار/مايو، ينبغي أن يُطلب إلى عمليات حفظ السلام وغيرها من بعثات الأمم المتحدة رصد التطورات المتعلقة بالتشريد والإبلاغ عنها.

وفي الختام، إذ نحتفل العام القادم بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتطلع أستراليا إلى الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥، الذي سيمكننا جميعا من إمعان النظر في التقدم المحرز، وكذلك التحديات المستمرة في سياق تنفيذ جدول أعمال المجلس للمرأة والسلام والأمن.

ونرحب بتعيين السيدة راديكا كوماراسوامي، مؤلفة الدراسة العالمية المعنونة ”المرأة والسلام والأمن“، ونتطلع إلى العمل معها ومع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، وكذلك إلى تعزيز إدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في عمل المجلس.

السيد ندوهونغريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي، سيدتي الرئيسة، إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن – النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات، بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن اختيار ذلك الموضوع تحديدا دليل على استمرار التزامكم بحماية وتعزيز النساء والفتيات في حالات النزاعات وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع. كما أشكر السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والسيدة سعاد اللامي، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على ملاحظاتهم الثاقبة.

والأهمية التي توليها رواندا لهذه المناقشة مستمدة من تجربتنا الخاصة، إذ حرم العديد من الروانديين من الحق في العيش في بلدهم على مدى ٣٥ عاما بسبب الإقصاء وسوء الإدارة. وعاش الروانديون لسنوات عديدة في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، وشهد العديد كيف كانت النساء والفتيات يتعرضن بشكل خاص للمخاطر. ولحسن الحظ، فإن جهودنا الرامية إلى إعادة البلد إلى سابق عهده في أعقاب عمليات الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ قد آتت أُكُلها، وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٣، عاد ما يزيد على ٣,٤ ملايين شخص من اللاجئين الروانديين، معظمهم من النساء والفتيات، إلى ديارهم حيث تمت عملية إعادة إدماجهم

بنجاح في المجتمع. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استندت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى بند انتفاء صفة اللاجئ فيما يتعلق باللاجئين الروانديين. وعقب ذلك القرار، واصلت رواندا حشد وتيسير عودة ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ متبقي، بحسب إحصاءات المفوضية. وفي ذلك الصدد، نواصل العمل مع المفوضية من أجل التعجيل بالتنفيذ الكامل للبند المتعلق بانتفاء الصفة، حتى يتسنى لجميع الروانديين التمتع بالحق في بلدهم.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء مصير النساء والرجال والأطفال الذين ما زالت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحتجزهم رهائن وتستخدمهم دروعا بشرية على مدار ٢٠ عاما. ويحدونا الأمل في أن تكفل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عودتهم إلى ديارهم، كما فعل أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص منذ عام ٢٠٠١، وفقا للقرارين ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤).

كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2014/731، المرفق) التي أعددتموها لهذه المناقشة، سيدتي الرئيسة، فإن الأعداد الحالية للاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا لم تكن يوما أعلى مما هي عليه الآن منذ الحرب العالمية الثانية – حيث بلغت أكثر من ٥٠ مليون شخص بنهاية عام ٢٠١٣، وهي الأعداد التي زادت كثيرا منذ عام ٢٠١٤ وذلك في ظل تشريد ٠٠٠ ٣٢ شخص قسراً يوميا، نصفهم من النساء والفتيات. ومن الواضح، كما ذكرتنا الممثلة الدائمة للكسمبرغ، أن حالة التشريد القسري تزيد من ضعف النساء والفتيات القائم بالفعل، إذ يتعرضن، أكثر من غيرهن، للعنف الجنسي والجنساني والاسترقاق والاتجار وللإقصاء على أساس التقاليد التاريخية والثقافية، كما أن لهن احتياجات صحية خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من النساء اللائي فقدن أزواجهن في النزاعات يواجهن تحديات اجتماعية واقتصادية، إذ أن عددا منهن غير متعلمات ويجب عليهن تحمل مسؤولية أسرهن.

غير أنه منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أُحرز تقدم ملحوظ في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن الذي أصبح إحدى أولويات المجلس، كما يتضح من القرارات المواضيعية وتلك الخاصة ببلدان معينة التي ما برحنا نتخذها منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، هي أيضا في طليعة الأطراف المعنية بهذه المسألة، حيث اعتمد الكثير منها خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأقرت إعلانات التزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع.

أما بالنسبة للاتحاد الأفريقي، منظمتنا القارية، وكما أشار ممثل نيجيريا، فقد اعتمد وثيقة تاريخية في عام ٢٠٠٩، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا، المعروفة باسم اتفاقية كمبالا، والتي صدقت عليها رواندا. وتفرض الاتفاقية عددا من الالتزامات على الدول الأطراف فيما يتعلق بالحماية العامة والخاصة للنساء والفتيات، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني، وفي مجال الصحة الإنجابية والجنسية. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إن العالم مُسلح بإطار قانوني ومعياري شامل لحماية النساء والفتيات على نحو فعال، بما في ذلك في حالة التشريد القسري.

وبالرغم من الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى حماية النساء اللاجئات والمشردات داخليا، لا تزال هناك فجوة بين الإطار وتنفيذه الفعلي. إن الموضوع الذي اقترحتموه لهذه المناقشة، سيدتي الرئيسة، يدعونا إلى مناقشة مسألة ”النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات“. وهذان المفهومان – قائدات وناجيات – يكمل أحدهما الآخر حيث إن الحماية والتعزيز لا غنى عنهما من أجل التنفيذ الفعال لسياساتنا. وفي الواقع، فإن حماية النساء والفتيات في حالات التشريد

القسري تتطلب عزمنا، إذ يجب أن نوفر لهن الحماية الفعالة من العنف الجنسي والجنساني في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، وأن نكفل استفادة من يتعرضن للاعتداء الجنسي من الخدمات الطبية، بما في ذلك الرعاية الصحية والنفسية.

وتتمثل إحدى الخطوات العملية لتحقيق ذلك الهدف في زيادة نشر النساء في صفوف حفظة السلام. ويمكن تحقيق ذلك بالطبع بزيادة تدريب النساء وتعيينهن في صفوف الجيوش والشرطة على الصعيد الوطني. كما أنه يتطلب التزاما أكبر من الدول الأعضاء بتعيين حفظة سلام من النساء، بما في ذلك في المناصب القيادية، فضلا عن تعيين مستشارين لشؤون الحماية من النساء. وثمة تدبير عملي آخر من أجل حماية النساء، على نحو ما اقترحه السيد بياني، وهو منع النساء من المخاطرة بالخروج من مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا لجمع الحطب لأغراض الطبخ. وفي ذلك الصدد، أحضرت قوات حفظ السلام الرواندية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مواقد طهي مُحسنة وموفرة للطاقة إلى دارفور، وهي المواقد التي بدأ استخدامها في رواندا في عام ٢٠٠٠ من أجل الحفاظ على الأشجار. ونعتقد أن مواقد الطهي عنصر بالغ الأهمية، لا من أجل حماية البيئة فحسب، بل من أجل حماية اللاجئات والمشردات داخليا. بيد أنه لن تكون هناك فعالية لأي من تدابير الحماية ما لم تقترن بعزمنا الجماعي على محاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي وغيرها من الفظائع الجماعية.

وعلاوة على ذلك، لا بد أن تتلازم حماية اللاجئات والمشردات داخليا مع تشجيع تمكينهن. ويتطلب ذلك أن نبذل جهودا جماعية لتشجيع تعليم الفتيات، وأغتنم هذه الفرصة، كما فعلت السيدة ملامبو – نغوكا في وقت سابق، لأشيد بمالالا يوسفزاي التي مُنحت جائزة نوبل للسلام في هذا الشهر.

وينبغي لتمكين المرأة ألاَّ يتجسَّد أيضا في المجلس فحسب، بل في مواقع قيادية أخرى أيضا، مثل الحكومة والبرلمان. وفي الحقيقةأنَّ ذلك التدبير لن يقتصر على تجسيد التمثيل الفعلي للنساء في مجتمعاتنا، بل يشمل تمكينهنَّ أيضا من ضمان ترشيد مسائل الجنسانية في قوانيننا، بما يشمل تلك المتعلقة بالمسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

وكما قال ممثل المملكة المتحدة – وإنني أشكره على تقديم البيان الرئاسي S/PRST/2014/21، الذي اعتُمِد للتوّ – إنَّ أفضل حماية للنساء المشرَّدات داخلياً واللاجئات هي ضمان ألاَّ يُصبحن لاجئات ومشرَّدات داخلياً في المقام الأول. وكما قالت رواندا دائما، يتعين على مجلس الأمن أن يحوِّل اهتمامه من الإدارة اليومية للتراعات وتداعياتها إلى منعها، بما يشمل معالجة أسبابها الجذرية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أنَّ عام ٢٠١٥ سيكون سنة استعراض ثلاثي هو: استعراض حفظ السلام، واستعراض بناء السلام والاستعراض رفيع المستوى للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). ونأمل أن تكون جميع هذه الاستعراضات مكمِّلة وتؤدي إلى حماية وتعزيز أفضل لحقوق المرأة، وبخاصة في حالات التراع وما بعد انتهائه. وبلدنا مستعد لمشاطرة خبرته ولمزيد من المساهمة في عالَم لا تُحمى فيه النساء والفتيات فحسب، بل يُمكَّنَّ أيضاً ليصبحن قائدات كما يجدر بهن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بعد أربعة عشر عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، تشكر شيلي رئاسة الأرجنتين على عقْد هذه المناقشة حول هذا الموضوع، وبالتحديد، حالة النساء والفتيات المشرَّدات داخليا. وإننا نشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وبخاصة السيدة سعاد علاَّمي، التي تشجعنا كلماتها على مواصلة تنفيذ

القرار. وستواصل شيلي المساهمة في هذا التنفيذ عبْر خطة عملها الوطنية الثانية، التي نأمل أن تبدأ قريباً. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُلقيه ممثل أستراليا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

وفكرة أنَّ تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين محوري لمهمة صون السلم والأمن الدوليين تكتسب دعماً بشكل متزايد. وخطط العمل الوطنية، والإعداد الناشئ للمؤشرات والتطورات في التشريع، مثل معاهدة تجارة الأسلحة والتوصية رقم ٣٠ للّجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أدلّة على ذلك. وتعيين بينيتا ديوب، أول مبعوثة خاصة معنية بالمرأة والسلام والأمن من الاتحاد الأفريقي، واللواء كريستين لوند أولى قائدة قوة في تاريخ الأمم المتحدة، يحثنا على مواصلة الدعوة إلى عدد أكبر من النساء في مواقع المسؤولية.

لكنَّ التطلعات لا تجسِّد الواقع حتى الآن، وتبقى هناك فجوة واسعة بين التشريع والتنفيذ. وفي الحقيقةفإنَّ فإن التمييز والعنف، إضافة إلى عدم وصول المرأة إلى هيئات صنع القرار، تعني أنها تبقى ناقصة التمثيل في العمليات السلمية وبناء الدولة. والعنف الجنسي القائم على الجنسانية المتواصل، والاعتداءات المحددة الأهداف على النساء والفتيات، بما يشمل الطالبات والمدافعات عن حقوق الإنسان، مثيرة للقلق. وإننا نستذكر مع الأسى الذين قُتِلوا في الدفاع عن حقوقهم، كما هي حال المقيمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لذا، من المُلِحّ إعداد وتنفيذ آليات لضمان وقاية النساء وحمايتهن، فضلاً عن مشاركتهن الكاملة على قدم المساواة مع الرجال في اتفاقات وقف إطلاق النار، وعمليات حفظ السلام، وإرساء سيادة القانون والعدالة وإصلاح القطاع الأمني. وهذا شرط ضروري لتحقيق مجتمعات هادئة وعادلة وشاملة. وبعثات حفظ السلام، ولجان الجزاءات والأجهزة الفرعية الأخرى للمجلس، ولجان التحقيق، ولجنة بناء السلام والآليات الأخرى ذات الصلة يجب أن تفكِّر في نهج جنساني في عملها، وأن تدرِّب وتشمل مستشارين في هذا المجال.

ولن يتمَّ التغلُّب على العراقيل أمام تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة إلاَّ من خلال التزام فعّال بالتمكين ومشاركة المرأة وحقوق الإنسان وقيادة حازمة، وبيانات مصنَّفة متعلقة بالجنس والعمر والتدابير متعددة القطاعات الدائمة والمموَّلة تمويلاً كافياً. ويجب أن تسير هذه الجهود يداً بيد مع المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. والمحكمة الجنائية الدولية أداة مكملة هامة.

وفي حديث الممثلة الخاصة زينب حواء بانغورا عن زيارتها لجنوب السودان، ذكرت بذعر انعدام الأمن والظروف المعيشية غير القابلة للتصور التي تواجهها النساء المشرَّدات في بنيتو. وإلى جانب أستراليا وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظمت شيلي في ٣٠ أيار/مايو اجتماعاً بصيغة ”آريا“ حول حماية المشردين داخليا، حيث لاحظنا تنامي تلك الظاهرة وتأثيرها المدمِّر على النساء والفتيات. لذا، فإنَّ حالة المشردات داخليا واللاجئات، الضعيفات بشكل خاص أمام الزيجات القسرية، والرق الجنسي والأشكال الأخرى من العنف الجنسي، التي تُستخدَم في الغالب أسلوباً للحثّ على التشرُّد، يجب أن تكون في صُلب مقررات المجلس.

ويتعيَّن علينا منع هذه الحالات والحماية منها وتخفيفها، ضامنة حصول النساء بشكل كافٍ على خدمات الرعاية الصحية والعدالة، فضلا عن المساءلة. ويجب أن تكون النساء المشرَّدات صاحبات القضية في مبادرات الإنذار المبكِّر والوساطة والوقاية، كما يجب ضمان مشاركتهنّ في الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويتعين على المنظومة أيضاً مواصلة دعمها للبلدان التي تستضيف اللاجئين. وإننا نسلِّط الضوء على أهمية تعميق تبادل المعلومات بين جميع الأطراف الفاعلة في الميدان، وتعزيز تدريب أفراد حفظ السلام، وتوفير

استجابات مبتكَرة متعددة القطاعات، تشمل الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المشرَّدات. وتشجيع وتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال حيويّان. ويجب تزويد النساء بالوسائل الضرورية والتدريب لكي يستطعن ممارسة هذا الصمود.

إنَّ عام ٢٠١٥ سيكون حاسماً لهذه الخطة. ونأمل في أن إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تكون فيها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً مستقلاً، واستعراض الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والاستعراضات الاستراتيجية لجزاءات الأمم المتحدة وحفظ السلام في عام ٢٠١٥، ستضمن أنها تشمل الالتزامات والأولويات في سياق القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). والاحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة عشرة والدراسة الشاملة المستقلة بشأن القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) ستشكلان خريطة طريق لتسريع تنفيذ وضمان دور المرأة في وضع الحلول.

ختاماً، لقد اتفقت الرئيسة ميشيل باشيليه مع المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على عقد اجتماع رفيع المستوى، د في سانتياغو في شباط/فبراير ٢٠١٥، للمساهمة في المناقشة بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار. ونختتم بكلمات كادي أدزوبا، وهي ناشطة أفريقية: إنَّ النساء اللواتي ما يزلنَ ضحايا حتى الآن يجب أن يكُنَّ على طاولة التفاوض لأنهن يعرفن ما عانينه وما يجب أن يطلبنه.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد الأرجنتين، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المواضيعية بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإعطاءنا فرصة لتقييم التزامنا فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أن أشكر السيدة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أن أرحب أيضا بالسيدة سعاد اللامي وأشكرها على التزامها وشجاعتها. أخيرا، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على إجرائه مفاوضات ناجحة، بشأن البيان الرئاسي (S/PRST/2014/21) الذي اعتمدناه للتو.

عندما يتعرض السلام والأمن للتهديد، فإن أحد المؤشرات الأولية هي حركة الناس. وفي بداية الألفية، تتضح العديد من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة المختلفة والإرهاب أو ببساطة القيود الاقتصادية، من خلال الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل عدد المشردين في العالم في نهاية عام ٢٠١٣، إلى رقم قياسي بلغ ٥١,٢ مليون مشرد، ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال، وشكلت النساء والفتيات نصفهم. إن أفريقيا هي المسرح الرئيسي لحركة اللاجئين والمشردين. وما الحرب في مالي والصراعات المتكررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان سوى عدد قليل من الأمثلة التي أجبر فيها مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار من منازلهم وبلدانهم. وهناك حاليا في أفريقيا، أكثر من ٢,٨ مليون لاجئ. والدول المضيفة الرئيسية هي كينيا وإثيوبيا وتشاد وأوغندا. وثمة أيضا ٧ ملايين شخص مشرد داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٢,٢ مليون في السودان، وحوالي ٣ ملايين في بلدان أخرى.

دعوني أركز الآن على الخبرة في بلدي، تشاد، الذي يستضيف عددا كبيرا من اللاجئين القادمين من ثلاثة بلدان مجاورة، هي السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا.

لقد أنهك الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعنف الإرهابي في نيجيريا والعنف الطائفي في السودان، قدرات بلدي على استضافة اللاجئين. واحتراما لمبدأ عدم إقفال الباب في وجه

أي شخص، فقد استضفنا ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أكثر من ٠٠٠ ١٩ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٠٠٠ ١ لاجئ من نيجيريا، وأكثر من ٠٠٠ ٣٠ لاجئ من دارفور. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك ما مجموعه حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجئ استضافهم بلدي قادمين من تلك الدول الثلاث المعنية. وكان أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. ومن بين اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك ما يناهز ٠٠٠ ١ طفل من القصر غير المصحوبين.

وكما يدرك المجلس، تؤثر الصراعات المسلحة سلبا على الرجال والنساء والفتيان والفتيات بأشكال مختلفة للغاية. وهناك أيضا العديد من التقاليد التي تمارس على أساس نوع الجنس ضد النساء والفتيات، مما يحول دون وصولهن إلى الموارد، والتعليم، والعمل، والصحة الجنسية والإنجابية، ويستثنيهن من عملية اتخاذ القرار. ولهذا السبب، في أوقات النزاع وحالات ما بعد الصراع، تواجه النساء والفتيات تحديات كبيرة تجعلهن أكثر عرضة للخطر. وفي معظم الحالات منفصلات، تكون أولئك النساء، وهن منفصلات عن أزواجهن أو فقدنهن خلال الحرب، وحيدات مع أطفالهن ويجدن أنفسهن يعلن أسرهن. وبدون حماية أسرهن أو مجتمعاتهن المحلية، يستمر تعرض النساء والفتيات اللاجئات للعنفين الجنسي والجنساني، والاغتصاب، والعنف المترلي، والبغاء القسري، والاتجار بالبشر. وكل هذه الحقائق هي حقائق يومية.

وحدث في تشاد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، ٦٦٨ حادثة عنف جنسي وجنساني، ضد اللاجئين والمشردين، وفقا لبيانات من المفوضية وشركائها. وقد كانت الاستجابة والحماية فوريتين، وأتاح ذلك لـ ١٠٠ في المائة من الضحايا المعروفين، الاستفادة من المساعدة الطبية. وقدم دعم نفسي لـ ٩٥ في المائة من الضحايا، في حين كانت نسبة ٢٦ في المائة أخرى من الضحايا في حاجة إلى متابعة ولخدمات أمنية. ومن بين الحالات المسجلة، لم تعرض سوى ٨,١ في المائة منها على المحاكم. ورغم هذه النسبة المنخفضة، شكل ذلك زيادة مقارنة مع عام ٢٠١٣، عندما اتخذت إجراءات قضائية بشأن ٤ في المائة فقط من الحالات.

وعدا التحديات المتعددة الناجمة عن إدارة تدفقات اللاجئين والمشردين داخليا، تكتنف حماية النساء والأطفال صعوبات خاصة، مثل تحديد الهوية. ولا يملك أكثر من ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال، وثائق هوية. كما أن أكثر من ٧٥ في المائة من ضحايا العنف الجنسي هم دون سن ١٨ عاما. ونحن نواجه أيضا وصمة العار المرتبطة بالاغتصاب وثقافة الصمت بشأن العنف الجنسي، مما يعيق تقديم الشكاوى. وهناك أيضا العديد من الحالات المتعلقة بالأمن في المخيمات، فضلا عن عدم قدرة الشرطة والجيش على إجراء التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنسي. وأخيرا، هناك نقص في القدرات القضائية على ملاحقة الجناة.

وقد استجاب المسؤولون التشاديون، من خلال لجنة وطنية معنية باستضافة اللاجئين وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، جنبا إلى جنب مع الوزارات ذات الصلة، التي تعمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين، فورا لتلك التحديات، من خلال تنفيذ آلية توجيهية ذات نهج متعدد القطاعات، لمنع حوادث العنف الجنسي والجنساني. وسمح ذلك للضحايا بتلقي الرعاية والدعم النفسي والمساعدة القانونية والحماية الأمنية.

وبشكل أعم، أعلنت تشاد استراتيجيتها الخاصة باللاجئين، لضمان الاستقلال وتقليل اعتماد اللاجئين على المساعدات الإنسانية في الأجل الطويل. وتستهدف تلك الاستراتيجية أغلبية السكان اللاجئين السودانيين في ١٢ مخيما

تقع في المنطقة الشرقية، فضلا عن لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى المقيمين في خمسة مخيمات في الجنوب. وعلاوة على ذلك، تعمل تشاد على تعزيز القوانين الوطنية، وتسترشد الجهود بالتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وقوانين اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك القانون الإنساني الدولي، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، وغيرها.

في الختام، تكرر تشاد التزامها بتطوير آليات فعالة لحماية النساء والفتيات اللاجئات أو المشردات. وينطبق ذلك أيضا على المؤسسات، لضمان حمايتهن ومشاركتهن في عمليات السلام. إن تشاد تؤيد مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة المبادئ المنصوص عليها في القرارين ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، التي تتناول التحديات التي تواجه النساء والأطفال اللاجئين أو المشردين. وخلال الـ ١٤ عاما التي مرت على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا ندرك جميعا أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين إلا بمشاركة المرأة.

أخيرا، نرحب بالدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقرر إطلاقها خلال عام ٢٠١٥.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المديرة التنفيذية ملامبو – نغوكا، والأمين العام المساعد موليه، والمقرر الخاص تشالوكا، وممثلة المجتمع المدني سعاد اللامي على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن جمهورية كوريا ترحب بالتقدم المحرز على الصعيد المعياري لدعم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن منذ اعتماد قرار المجلس التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أننا نحيط علما مع التقدير بالجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان حماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح، فضلا عن مشاركتهن في منع نشوب الصراعات، وتسوية النزاعات وبناء السلام. ومع ذلك، ترى كوريا وجود حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير لتلبية الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره (S/2014/693)، حصلت خلال العام الماضي سلسلة من الجرائم البشعة المرتبطة بالصراعات، مما أدى إلى نزوح جماعي جديد، وإلى حدوث كوارث إنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

وكثير من ضحايا هذا العنف المتزايد في النزاعات من النساء والفتيات. وهناك أكثر من ٥١ مليون شخص هجروا قسراً حتى عام ٢٠١٣– وهو أعلى رقم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – وثلاثة أرباع اللاجئين والسكان النازحين هم من النساء والأطفال.

ولا تزال النساء والفتيات النازحات يواجهن تهديدات هائلة إلى جانب العنف في النزاعات في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسوريا، وأماكن أخرى. ومما يزيد من قلقنا أن العديد من المجموعات المسلحة التي تتسم بالتطرف العنيف تستهدف النساء والفتيات بشكل متعمد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر العنف الشديدة التي تواجهها النساء والفتيات خلال فترة النزوح تستمر عادة حتى عملية العودة وإعادة الإدماج. ويزيد ضعفهن حال اقتران نوع الجنس بعوامل أخرى، كالإعاقة.

أما بعد، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن حماية النساء والفتيات النازحات.

أولاً، لا بد من معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي يرتكب ضد النساء والفتيات النازحات. فالاستغلال الجنسي والزواج القسري والاتجار بالبشر مجرد أمثلة قليلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق النساء والفتيات النازحات. ولا بد من كفالة التدابير الوقائية، بما في

ذلك الأمن المشدد في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن مساءلة الجناة. ويجب عدم التسامح إطلاقاً إزاء التحرش والإيذاء الجنسي من قبل أي قوات، بما في ذلك القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول وحتى حفظة السلام، ممن يستغلون ضعف الضحايا. وفي هذا الصدد، نعرب عن القلق بشكل خاص إزاء المزاعم المستمرة بشأن الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في مخيمات النازحين في الصومال.

ثانياً، إن النساء والفتيات النازحات لسن ضحايا فقط، بل منهن ناجيات وقائدات أيضاً. وكثيراً ما يبدين شجاعة وقدرة على التحمل رائعتين في حماية أسرهن ودعمها. وحالياً، هناك أسرة واحدة من كل أربعة من أسر اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والعراق والأردن ترأسها نساء يكافحن لرعاية أفراد أسرهن المصابين بصدمات نفسية. وينبغي لنا تعزيز اعتمادهن على الذات بدعم تمكينهن الاقتصادي وحقوقهن القانونية وحقهن في التعليم.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن نتأكد من سماع صوت النساء والفتيات النازحات. ولكي يعبرن عن احتياجاتهن الخاصة، يجب أن تشملهن إجراءات صنع القرار وأن يؤدين دوراً رياديا. ويجب تحسين مشاركة النساء اللاجئات والنازحات وتمثيلهن أثناء عملية وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهن.

أخيراً، فإن تحسين الامتثال للقانون الدولي هو بمثابة مقياس شامل لحماية النساء والفتيات النازحات. ونحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على احترام التزاماتها المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. نحن بحاجة إلى سد الفجوة في تنفيذ القانون الدولي من خلال زيادة التوعية وبناء القدرات وتشريعات المتابعة.

إن النساء والفتيات النازحات في النزاع يشكلن واحدة من أضعف المجموعات. وهذه المجموعة غالباً ما تكون غير مرئية ومنسية ومغفلة. وتمكيننا ودعمنا الإنساني ضروري بالنسبة لها للتغلب على المصاعب التي يواجهنها. وفي إطار جهودنا لدعم تنفيذ جدول الأعمال المهم هذا، تدعم جمهورية كوريا النساء الأفغانيات اللاجئات بتقديم تبرع لعدة سنوات لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يخصص للعائدين. كما بذلنا جهوداً لتحسين وضع النساء اللاجئات وطالبات اللجوء في جمهورية كوريا، استناداً إلى قانون اللاجئين لدينا. وتشمل تلك الجهود دعم سبل كسب العيش والتدريب المهني والتكيف الاجتماعي والثقافي.

ومع اقتراب موعد استعراض ٢٠١٥ الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد جمهورية كوريا مجدداً التزامها الثابت بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح.

السيد الحمود (الأردن): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية؛ ونرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/21) في وقت سابق اليوم.

أود أن أؤكد على أهمية مناقشة اليوم بشأن النازحات واللاجئات من النساء والفتيات، خاصة في ظل التقدم الكبير المحرز في تطوير المعايير والأطر القانونية الخاصة ببرنامج المرأة والسلام والأمن منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي تم البناء عليه من خلال اتخاذ المجلس للقرارين اللاحقين ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣).

ولكن، بالرغم من كل الجهود المبذولة في تنفيذ هذا البرنامج، مازلنا نشهد زيادة غير مسبوقة في أعداد النازحين واللاجئين من النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط مؤخراً، نتيجة الصراعات والحروب التي تنتهك أبسط حقوق النساء والفتيات، والتي أصبح معظمها غير تقليدي، يكون أحد أطرافها على الأقل من غير

الدول، الأمر الذي يفاقم من حدة الانتهاكات ويساعد على إفلات مرتكبيها من العقاب.

بالنظر إلى تقرير الأمين العام (S/2014/693) والتوصيات الواردة فيه، نجد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن على أرض الواقع، وفي المقدمة محاسبة مرتكبي الجرائم ضد النساء والفتيات وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بتفعيل تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية ليشمل إحالة الحالات التي ترتكب فيها الجرائم المروعة بحق النازحات واللاجئات. ولا بد أيضاً من اتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة مرتكبي تلك الجرائم من العاملين على حماية النازحات واللاجئات. وفي هذا الإطار، يرى الأردن أن الوقت قد حان للانتهاء من صياغة مشروع اتفاقية المساءلة الجنائية لمسؤولي الأمم المتحدة والخبراء العاملين في بعثات الأمم المتحدة، بهدف تنفيذ سياسة عدم التسامح مع مرتكبي تلك الجرائم ممن يوفرون الحماية.

يوجد في الأردن ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ سوري نتيجة للأزمة السورية، منهم ٥١ في المائة من النساء والفتيات. ويبذل الأردن أقصى الجهود لتوفير مستويات عليا من الحماية والخدمات للاجئات السوريات على أراضيه، بما يتوافق مع برنامج المرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك على الرغم من رزوحه تحت وطأة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الهائلة الناتجة عن أزمة اللاجئين والشح المزمن في الموارد المائية والطاقة. وقد فتح الأردن مدارسه لتعليم الأطفال السوريين في المدارس الحكومية والخاصة، وهو واجب علينا. وقد بلغ عدد التلاميذ السوريين ٠٠٠ ١٢٠ طالب داخل وخارج المخيمات، ونسبة الفتيات منهم حوالي ٩٤ في المائة، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية بزيادة ٤١ في المائة، ودفع ٨٠ في المائة من المدارس في الأردن إلى العمل بنظام الفترتين. وعمل الأردن مؤخراً على إنشاء مراكز رعاية خاصة بالأطفال اللاجئين ومركز لتعزيز البيئة التعليمية والوقائية للفتيات، بالإضافة إلى تمكين المراهقات من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي بالتعاون مع اليونيسيف.

كما يستمر الأردن، عبر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المملكة، وبجهد ممنهج لتنظيم الندوات التعليمية للفتيات والنساء من اللاجئات السوريات، في مواضيع التوعية الصحية والإنجابية، بالإضافة إلى عقد الحلقات التدريبية للموظفين العاملين في المنظمات غير الحكومية في المخيمات عن كيفية التعامل مع النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وذلك بالتنسيق مع وحدة الأسرة في الشرطة الأردنية.

كما يتم دعم المشاريع الصغيرة التي ترأسها النساء من خلال تقديم المساعدة المالية إلى الأسر التي تعيلها تلك الفئات الأساسية والمهمشة داخل المخيمات وخارجها.

يرحب الأردن بتعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام، ويؤكد على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار في عمليات حل النزاع، حيث حرصت قيادة القوات المسلحة الأردنية على النهوض بدور المرأة العسكرية ليصبح أكثر فاعلية من خلال مشاركتها في قوات حفظ السلام والبعثات الإنسانية الخاصة، بالإضافة إلى تعزيز دور النساء في الخدمات الطبية الملكية عبر المشاركة في المستشفيات الميدانية في المناطق التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة.

وقد لعبت المرأة العسكرية الأردنية دورا كبيرا في عمليات استقبال وحماية ورعاية اللاجئين السوريين. وفي هذا الإطار، فإننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى تخصيص ميزانية محددة ضمن ميزانيات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لإيفاد مستشارين متخصصين في شؤون حماية المرأة لتشمل جميع البعثات وليس بعضها كما هو عليه الحال الآن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أن الأردن يولي أهمية كبيرة للاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن المقرر إجراؤه العام المقبل بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وذلك بعد ١٥ عاما من اعتماده. وهنا يجب علينا جميعا دعم جدول الأعمال بشأن النهوض بالمرأة والسلام والأمن، على نحو يتناسب مع التحديات بهدف تحسين المستقبل بالنسبة للملايين من اللاجئات والمشردات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأرجنتين.

أنا أنتمي إلى بلد تمثّل فيه المرأة نسبة ١٥ في المائة من أفراد الجيش، ونالت رتبة الضباط العسكريين في التسلسل الهرمي. وأصبحنا الآن بلدا يشجع على وجود المرأة في جميع فروع الجيش التي كان محظورا فيها عمل المرأة حتى عام ٢٠١٢. وأنشأنا مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية في جميع المجالات العسكرية، فضلا عن تعزيز مراكز الاتصال للشؤون الجنسانية بغرض الاستعداد لنشر النساء والرجال الذين سيشاركون في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فقد تم افتتاح مراكز رعاية لأطفال الآباء الذين يعملون في القوات المسلحة وقوات الأمن.

وأعدنا أيضا تعيين موظفي المستشفيات العسكرية الذين أعربوا عن اعتراضاتهم الأخلاقية على الإجهاض، وهو أمر تسمح به التشريعات الأرجنتينية لكي تكون المرأة قادرة على ممارسة حقها في الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية دون أي عائق أو تأخير.

وندعو إلى تشريع القوانين بشأن زواج مثليي الجنس وإقرار الهوية الجنسانية، علاوة على مكافحة أي شكل من أشكال التمييز. ووقعنا هذا العام في لندن – جنبا إلى جنب ١٣٧ بلدا – على صك ملزم بوضع حد للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

ونحن نعمل في منطقتنا ومعها في ذات الوقت. وأنا أنتمي إلى بلد واجهت فيه المرأة بوجه خاص إرهاب الدولة بالوسائل السلمية – وأتكلم هنا عن الأمهات والجدات اللائي ذهبن إلى ساحة مايو – لكي يكافحن من أجل العدالة بدلا عن الانتقام. وقد اخترن إطلاق العنان للحقيقة عوضا عن البقاء في أسر الأكاذيب، واخترن المضي عبر ثقافة الذاكرة، بدلا عن الركون إلى اللامبالاة والنسيان.

وأنا أنتمي إلى ذلك البلد. وعليه، فإن بوسعنا أن نفهم – بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن – أن عدد الضحايا من المدنيين في جميع حالات النزاع المسلح يفوق كثيرا عدد المقاتلين. واليوم فقد بلغ ذلك العدد معدلا أعلى من أي وقت مضى في التاريخ.

وندرك أن النساء والرجال ما زالوا يعانون من جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاعات. ومع ذلك، فقد تمكنا في الآونة الأخيرة فحسب من الكشف عن وجود أشكال محددة وأنواع شتى من العنف الذي تعانيه المرأة أثناء النزاعات، فضلا عن مساعدة السكان على فهمها. وأصبح مفهوما أيضا أن لذلك العنف آثارا مختلفة على النساء والفتيات في مختلف المراحل – قبل نشوب النزاع، وأثناءه وفيما بعد انتهائه.

وندرك أيضا أن أثر النزاع على النساء والفتيات يتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، سواء كنا نتكلم عن المدنيين أو المقاتلين أو اللاجئين أو المشردين. وتؤثر أنواع العنف وطرائقه المتباينة على المرأة بصورة غير متناسبة ومختلفة، لا لشيء سوى لكونها امرأة، وتكون لها آثار مدمرة على سلامتها النفسية والجسدية وحقوقها الأساسية.

لقد وفرت مختلف التقارير الصادرة في السنوات الأخيرة عن وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المرأة والمنظمات النسائية، إفادات وأدلة تجريبية على حقيقة أن

النزاعات تبيّن وتعمّق، بل توفر أدلة على ممارسات العنف غير المتناسبة استنادا إلى القوالب النمطية القائمة جراء عدم المساواة والتمييز والعنف ضد المرأة في المجتمعات.

بل ما زلنا نواجه في أوقات السلم أيضا أنماطا ثقافية قائمة على هياكل السلطة الأبوية التي يبدو أنها تتسامح مع ممارسات العنف والاغتصاب وغيرهما من أشكال الاعتداء الجنسي ضد المرأة، أو أنها تبرر تلك الممارسات. ولا جدال في تزايد جميع أشكال العنف فيما يبدو – بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة – في الحالات التي يزداد فيها التوتر السياسي ويبدو الطابع العسكري هو الخيار المتبع لتسوية النزاعات المحتدمة.

ونحن ندرك أن العنف الذي يسبق نشوب النزاعات ثم يزداد ضراوة أثناءها، غالبا ما يبقى عقب انتهاء النزاع بوصفه جزءا من إرثه. ومن المعروف في هذه الحالات أن النساء والفتيات يكنّ الأكثر تعرضا للعنف الجنسي، ولا سيما الاغتصاب.

وتواجه النساء أيضا عقبات هائلة في نيل العدالة من جراء الوصم الذي يلحق بنا بوصفنا ناجيات من العنف الجنسي، والشروط الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين القائمة في معظم مجتمعاتنا، الأمر الذي يجبرنا في كثير من الأحيان على الخضوع لإفلات الجناة من العقاب والتعايش معه.

ويتلقى المجلس على أساس يومي، تقارير تصف انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة، والجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية للنساء والفتيات في حالات النزاع، بما في ذلك خطف النساء والفتيات لأغراض استغلالهن في العمل والاسترقاق الجنسي والاتجار بالبشر. وقد تم تحذير المجلس في العديد من الحالات من أن أولئك الجناة أعضاء في جماعات المتمردين، أو في الجماعات التي تمارس الأعمال الإرهابية. غير أنهم ينتمون أيضا إلى الميليشيات المدعومة من الحكومات، بمن في ذلك أفراد القوات المسلحة الحكومية أو قوات الأمن، بل حتى أفراد عمليات حفظ السلام.

ونحن نعلم ذلك، ونعلم أن النساء يصلن إلى مخيمات اللاجئين، ولكنهن ما زلن غير آمنات هناك. وفي آذار/مارس، واستنادا إلى أحد تقارير الأمم المتحدة، يتعرض يوميا نحو ١٦ امرأة من سكان مخيمات اللاجئين للاغتصاب لدى خروجهن بحثا عن الماء وللقيام بواجباتهن ومهامن لأنه كانت هناك مخاوف من أن يُقتل الرجال إذا غادروا المخيم.

واليوم نعرف أن أعمال العنف ضد المرأة واللاجئين والمشردين في المخيمات، بما في ذلك العنف الجنسي، ليست استثناء، بل إنها القاعدة في العديد من الحالات. وعلاوة على ذلك، لا يزال العنف الجنسي واغتصاب النساء والفتيات المستخدم كسلاح من أسلحة الحرب منتشرا على نطاق واسع وفي جميع حالات النزاع لدرجة أنه بات يعتبر أحيانا عنصرا أصيلا من عناصر النزاع، مما يهدد بأن تصبح هذه الجريمة أمرا عاديا في حين أنها تشكل بوضوح جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإنه وبينما قد يكون العنف الجنسي أكثر أنواع العنف انتشارا ضد المرأة في حالات النزاع، علمنا كذلك أن النساء أيضا تلحق بهن أضرار محددة ويتضررن على نحو غير متناسب بطرق أخرى عديدة في حالات النزاع. والجوانب الاقتصادية لحالة الضعف والإقصاء الاجتماعي والتهميش الثقافي هي آثار ناتجة عن التسلح والنزاع. وتشكل الآثار السلبية على حقوق المرأة في الغذاء والمياه والسكن والعمل والرعاية الصحية والتعليم خطرا كبيرا على حياة النساء بنفس القدر الذي يشكله خطر تعرضهن للعنف البدني.

وفي عام ٢٠١٣، قيل إن هناك ٥٠,٢ مليون شخص مشرد قسرا في العالم. ونعلم أن النساء يشكلن أكثر من نصف

عدد اللاجئين. وكما تذكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فمهما كانت شدة الضعف التي قد يكون عليها المشردون، فإن المرأة تعيش في حالات أكثر ضعفا، بما في ذلك عندما تنجح في الوصول إلى مكان يبدو آمنا. ويتعرض بعض النساء للملاحقة لأنهن لا يتبعن بعض العادات أو لكونهن هدفا للزواج المبكر أو القسري. كما يزداد خطر العنف الجنسي في الأماكن التي يلجأن إليها من أجل الحماية.

وعندما تصبح النساء لاجئات، يجب أن يتخلين عن سبل كسب عيشهن ودورات حياتهن وأن يعتمدن اعتمادا كليا على وكالات المساعدة الإنسانية من أجل الحصول على مقومات البقاء الأساسية. ويكون الكرب عظيما بالنسبة للنساء اللواتي يتركن ديارهن للشروع في رحلة يلفها عدم اليقين، والتي غالبا ما تكون بلا عودة. وكثيرا ما تتعرض النساء والفتيات اللواتي فررن من ديارهن ومجتمعاتهن لمعاناة طويلة حيث يصبح مكان اللجوء مكانا للعنف. ويجري إجبارهن في بعض الأحيان على تقديم خدمات جنسية مقابل الغذاء أو للحصول على مركز اللاجئين أو للحصول على وثائق.

وتزيد معاناة النساء المنتميات إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية. ويمكن للسن ونوع الجنس والميل الجنسي وعوامل أخرى معينة أن تعرضهن للمزيد من مخاطر التمييز وانعدام الحماية. وتواجه النساء المعاقات خطرا أكبر بالافتقار إلى الحماية أثناء التشرد في المخيمات. وتعاني النساء والفتيات اللواتي يلتمسن اللجوء إلى المدن من خطر التمييز وسوء المعاملة. ويعيش العديد منهن في فقر أو فقر مدقع، الأمر الذي يجعلهن أكثر عرضة لخطر أن يصبحن سلعة جنسية.

وقد تكتشف النساء والفتيات اللواتي يتوجهن إلى مخيمات المشردين واللاجئين أنه حتى هناك لا يوجد سوى قدر ضئيل من المساعدة المادية. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا العام إلى أن نسبة ١٢ في المائة فقط من المشاريع التي يجري تمويلها اليوم من أجل الامتثال للقانون الإنساني الدولي في المخيمات –١٢ في المائة فقط – تتضمن المنظور الجنساني ونهجا قائما على حقوق الإنسان.

كما يمثل التوزيع المادي للمخيمات مشكلة وخطرا بالنسبة للنساء. ففي بعض الحالات، يكون المسؤولون الذين من المفترض أن يقدموا العناية والرعاية لهؤلاء اللاجئات هم من ينتهكون حقوق المرأة. وهناك ارتفاع كبير في عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه والإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس والإجهاض. وفي بعض الأحيان، يتعين على الحوامل أن يواجهن مخاطر صحية بسبب الافتقار إلى المساعدة الطبية، الأمر الذي يؤدي – إلى جانب الضغوط الجسدية والنفسية الناتجة عن النزاع – إلى عدد غير متناسب من حالات سقوط الحمل والولادة المبكرة ونقص وزن المواليد عند الولادة، حيث يعاني ما بين ٠ إلى ٥٠ في المائة من المواليد الجدد من نقص الوزن. ويقترب معدل حمل المراهقات في المخيمات من ٥٠ في المائة. وفي بعض الحالات، لا تتضمن الإمدادات الاحتياجات الخاصة بالمرأة.

وأشير إلى أنه لم يتم سوى مؤخرا إدراج البنود الخاصة بالنظافة الشخصية في قائمة اللوازم الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك بفضل الزخم الذي ولدته الحركة النسائية ومطالبها وعلى الرغم من أن معظم اللاجئين من النساء. فعندما لا تكون هناك سبل للحصول على منتجات النظافة الشخصية، ينبغي أن تظل النساء والفتيات في معزل، دون الحصول على التعليم ودون أن يتمكن من البحث عن الغذاء ودون الحصول على الإمدادات المنتظمة التي يحتجن إليها عندما يحضن.

وأخيرا، أعتقد أن عقد هذه المناقشة اليوم كان أمرا ضروريا ومهما لأن الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن لديهم خبرة بواقع مخيمات اللاجئين. وكما قال زملائي، فإنه في ضوء

الاستعراض المقبل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وفي ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وفي ضوء الاستعراض المقبل لنظام الجزاءات وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وفي ضوء استعراضنا في الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، أعتقد أننا نعيش عصر المرأة. وكما قلنا كثيرا، فإننا نشكل نصف عدد السكان ونحن بشر ولنا الحق في التمتع بحقوقنا ولنا صوتنا ولدينا أشياء نؤمن بها ونملك الشجاعة، وسنمضي قدما نحو عام ٢٠١٥، معبرين عن أنفسنا وعن مطالبنا وداعين إليها ومدافعين عن حقوقنا. وسنمارس حريتنا في التفكير والكلام والتصرف بل وفي التعبير عن احتياجاتنا كنساء في مخيمات اللاجئين. لا نريد أن نكون إما ظالمين أو مظلومين. نريد أن نكون أحرارا ومتساوين، حتى يتسنى لنا أن نصيغ سلاما حقيقيا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة، توزيع نصوصها مكتوبة والإدلاء بنص موجز عند التكلم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إستونيا.

السيد بايت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم إستونيا ولاتفيا. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم التي أدلوا بها اليوم، وأرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/21).

وتؤيد إستونيا ولاتفيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

كما برز في المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفد الأرجنتين (S/2014/731، المرفق)، وطوال فترة تطوير الإطار المعياري لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، أي في عدد من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الموضوع، تمّت معالجة المخاطر الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات اللاجئات والمشردات داخليا. وعلى الرغم من ذلك، وُضعت المسألة في خلفية الصورة أكثر من التركيز المحدد عليها في المناقشات المفتوحة السابقة التي أجراها مجلس الأمن. لذلك، نود أن نشكر الأرجنتين على اختيار هذا الموضوع الهام للمناقشة الجارية في هذا اليوم.

إن التهجير القسري للنساء والفتيات ليس مجرد مسألة إنسانية، ولكنه مسألة إنمائية طويلة الأجل، ومسألة من مسائل حقوق الإنسان والسلام والأمن، ومسألة تحدٍ رئيسي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ومن الأهمية البالغة بمكان أن نتصدى للتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعقبات التي تعترض العدالة، وهي الأمور التي تواجهها اللاجئات والمشردات داخليا من النساء والفتيات كل يوم.

وطوال هذه السنة، تأثرت النساء والأطفال، لا سيما الفتيات، بأشكال ناشئة حديثا من العنف والصراعات المرتبطة بانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة ذات الصلة بالتطرف العنيف. ففي العراق، قامت حركة إرهابية تسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام بأعمال اختطاف واسترقاق واغتصاب عدة آلاف من النساء والفتيات اليزيديات وأقليات أخرى، وإجبارهن على الزواج وبيعهن. وفي نيجيريا، اختطفت حركة متطرفة أخرى، بوكو حرام، تلميذات وأصبحن أسيرات لأكثر من ستة أشهر حتى الآن. يجب على المجتمع الدولي أن يعارض بحزم مثل هذه الأعمال الهمجية.

هذه ليست سوى بضعة أمثلة. للأسف، القائمة أطول من ذلك. وهناك العديد من الصراعات التي طال أمدها والتي تؤثر على النساء والفتيات – في سوريا، والعراق، وأفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية – لا تزال من دون حل. ولسوء الطالع أننا شهدنا في هذه السنة أيضا صراعا عسكريا في أوروبا، سبّب معاناة

لشعب أوكرانيا. فأكثر من نصف النازحين داخليا المسجلين في أوكرانيا – ٦٦ في المائة – هم من النساء، و ٣١ في المائة من الأطفال. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية لمعالجة حالة الأشخاص المشردين داخليا. وبينما استطاع العديدون من المشردين داخليا العودة إلى ديارهم في منطقتي دونتسك ولوهانسك، وشجعهم على ذلك وقف إطلاق النار، فالحالة العامة للأشخاص المشردين داخليا في أوكرانيا تتطلب حلا طويل الأجل لتحقيق تكاملهم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المضيفة، أو العودة إلى ديارهم بنجاح. ومن واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، العمل من أجل حل الصراعات وتخفيف المعاناة البشرية.

والمؤسف أن النساء والفتيات يشكلن حوالى نصف أي مجموعة من السكان اللاجئين أو المشردين داخليا. لذلك، يجب أن نولي اهتماما خاصا لاحتياجاتهن. وحالة اللاجئات والمشردات داخليا من النساء والفتيات كثيرا ما تواجه التعقيد بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد، والوصول غير المنصف إلى الخدمات مثل التعليم والصحة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، والوصول إلى مبادرات التدريب وسبل كسب العيش.

إن تحسين المستوى التعليمي للنساء والفتيات أمر حاسم لتمكينهن سياسيا واقتصاديا. والتعليم ضروري لمنع الإساءة للاجئات أو المشردات من النساء والفتيات اللواتي يكن في حالة ضعف، ولمساعدتهن على التكيف مع الحياة بعد الصراع، وإدماجهن في المجتمعات المضيفة إذا لم يكن لديهن خيار العودة إلى بلدهن الأصلي. وهناك حاليا نسبة ١٢ في المائة فحسب من الفتيات اللاجئات يلتحقن بالمدارس الثانوية.

ومن المؤسف للغاية أن العنف الجنسي يحدث في مخيمات للاجئين أيضا. فيجب أن نتخذ خطوات حازمة لمنع الحالات التي تواجه فيها النساء اللواتي يطلبن اللجوء هربا من الحرب والصراع تهديدات جديدة وخوفا جديدا في تلك المخيمات.

وكفالة المساءلة لمرتكبي جرائم العنف الجنسي أمر حاسم لردع العنف الجنسي والقضاء عليه في نهاية المطاف. والمهم كذلك توفير العدالة لضحايا تلك الجرائم. وبوصف إستونيا ولاتفيا من المؤيدين الأقوياء لإعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع لعام ٢٠١٣، فهما ستركزان على التنفيذ العملي للالتزامات المتعلقة بوضع حد لاستخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح في الحرب.

والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس باعتباره جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية يحاكَم عليه بالدرجة الأولى على الصعيد الدولي. لذلك، تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام عندما تفتقر الدول إلى القدرة أو الإرادة السياسية تجاه مساءلة الجناة. وإستونيا ولاتفيا تدعمان ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي في البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة، عن طريق الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا، الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية.

والمؤسف أنه حتى في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، العنف الجنسي هو مشكلة. فيجب أن نواصل جهودنا لتوفير التدريب وإذكاء الوعي في جميع بعثات حفظ السلام، ومنح الأولوية لمكافحة العنف الجنسي عندما يجري التخطيط للبعثات. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن استمرار حالات الاستغلال الجنسي يهدد مصداقية النظام الدولي لحفظ السلام وفرادى البعثات. وقد تثبط تلك الحالات أيضا عزم الضحايا على التقدم بشكواهن. وينبغي استخدام أفضل الممارسات الموصوفة في تقرير الأمين العام (S/2014/693) على نطاق أوسع، بغية تفادي أي تكرار لمثل هذه الحالات.

ومن البديهي أن تمكين المرأة أمر حاسم لتحقيق السلام والاستقرار لأمد بعيد. ويجب منذ البداية وطوال هذه العملية

كفالة مشاركة النساء والمنظمات النسائية في صنع السياسات، وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وبالمثل، من الضروري دعم البلدان الخارجة من الصراع في إعادة بناء النظم القضائية، من أجل كفالة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

وسوف نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أدرجت إستونيا حماية المرأة في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، واعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار.

إن أمر حماية التمتع الكامل للنساء والفتيات بجميع حقوق الإنسان وتعزيزه هو أحد الأولويات الرئيسية لسياسات المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي في إستونيا ولاتفيا. ولقد دعمنا التخفيف من حدة الوضع الإنساني للاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال، في كثير من مناطق الصراع. فعلى سبيل المثال، تدعم إستونيا الأنشطة الرامية إلى تحسين نوعية التعليم المتعلق بصحة المرأة في أفغانستان، ورفع مستوى المعرفة حول الصحة الإنجابية في قيرغيزستان، وإنهاء زواج الأطفال في اليمن. وبالنسبة إلى القضاء على العنف الجنسي المرتبط بالصراع، يسرني القول إن إستونيا تقدّم أيضا الدعم المالي إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وسنواصل القيام بذلك.

وما فتئت لاتفيا تركز على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالدرجة الأولى من خلال سياستها للتعاون الإنمائي، وهي تشارك بتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني في مشاريع ترمي إلى النهوض بحقوق المرأة في أنحاء مختلفة من العالم، لا سيما في آسيا الوسطى.

وعلى مر السنين، ما انفكت كل من إستونيا ولاتفيا تعمل بنشاط على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي. ونظرا للذكرى السنوية العشرين المقبلة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، سوف نزيد أنشطتنا للنهوض بحقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ونحن مقتنعون بأن أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين لا تزال هامة جدا، وينبغي إدراجها في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم تحقيق إنجازات ملحوظة على المستوى المعياري، وقطع المجتمع الدولي شوطا طويلا منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات على مستوى التنفيذ. ونحن نتطلع إلى الاستعراض العالمي في العام المقبل، ونأمل أن يمضي قدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والقرارات اللاحقة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ثوريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد.

أولا، اسمحوا لي أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأود أن أشكر على وجه الخصوص السيدة سعاد اللامي على مشاركتها هنا اليوم. ودور المجتمع المدني وتأثيره في منع نشوب الصراعات وبناء السلام هما أمران أساسيان على حد سواء، ويجب دعمهما.

إن تحقيق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن أولوية قصوى لبلدان الشمال الأوروبي. وتصادف السنة المقبلة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى اغتنام تلك الفرصة والإسراع في الجهود التي نبذلها. وقد حان الوقت للانتقال من الالتزامات المعيارية إلى التنفيذ الكامل.

وفي إطار التحضيرات للاستعراض الرفيع المستوى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نشجع جميع الدول الأعضاء على

وضع خطط عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن، والتنفيذ الفعال للخطط القائمة بالفعل.

وأوجه عدم المساواة بين الجنسين هي لب المسألة. إن تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكل هدفا في حد ذاته ويسهم أيضا في منع أعمال العنف الجنسي ونشوب النزاع المسلح. ولذلك، لا بد لنا من التصدي بحزم للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك تغيير قواعد المجتمع التي تحرم النساء والفتيات من تمتعهن بحقوق الإنسان. كما يعني اتباع سياسات تكفل تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، وتضمن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتحسين أمن المرأة. وعلى الأقل يجب أن نكفل الحق في التعليم لجميع النساء والفتيات.

ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني أمر في غاية الأهمية أيضا، خصوصا على الصعيد الوطني. ونرحب بالتعهدات التي التزمت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد ونؤيدها. وإضافة إلى ذلك نشير إلى القدرة الفريدة للاستجابة السريعة في مجال العدالة، بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لمعالجة الحالات التي تكون فيها الخبرة الفنية لازمة للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني.

النساء لسن مجرد ضحايا، بل هن جهات فاعلة وعوامل لإحداث التغيير. ولذلك، نحتاج إلى مشاركة النساء والرجال على حد سواء في العمليات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك في مجال الوساطة ومفاوضات السلام والجهود الإنسانية وجهود بناء السلام. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين في حال إقصاء نصف السكان.

موضوع مناقشة اليوم هو ”النساء والفتيات المشرّدات: قائدات وناجيات“. وللأسف، فإن مستويات المشردين قسرا في العالم اليوم لم يسبق لها مثيل. ويتسع غالبا نطاق أنماط العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المتأثرة بالنزاع. وكما نرى في كثير من أجزاء العالم اليوم، فإن التطرف والإرهاب جزءان أساسيان في حالات النزاع وهما يشكلان تهديدا لحياة النساء وحقوقهن.

ويجب أن تكفل جميع الجهات الفاعلة والدول المعنية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية حماية السكان المشردين من العنف، وإمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية الممنوحة وإلى الخدمات التي تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وتتعرض النساء والفتيات اللائي شردن قسرا لخطر العنف الجنسي والجنساني بصفة خاصة. ويجب أن تشمل استراتيجيات الحماية الفعالة تمكين النساء والفتيات، مثل إمكانية الحصول على التعليم والجهود المحددة الرامية إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها، وإمكانية الوصول إلى التسجيل والتوثيق، وفرص كسب الرزق.

وتحسين مشاركة المرأة وقيادتها في حالات التشريد أمر في غاية الأهمية أيضا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالممارسات الجيدة في لجان إدارة المخيمات في شرق نيبال، التي حصلت على ٤٨ في المائة من مشاركة المرأة. بيد أن المشاركة المتساوية للرجل والمرأة ينبغي أن تكون القاعدة في كل حالة، ونحث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الأخرى على تكثيف جهودها في ذلك الصدد.

إنها لحقيقة محزنة أن العديد من مواقع اللاجئين والمشردين داخليا ليست حالات مؤقتة، ولكن كثيرا ما تصبح ترتيبات شبه دائمة أو حتى دائمة. وفي جميع هذه الحالات، ندعو الحكومات إلى إيجاد حلول ملائمة بالتشاور مع السكان المتضررين.

وينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور مركزي في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ستجرى العام

القادم العديد من الاستعراضات، بما في ذلك استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام، واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، واستعراض منهاج عمل بيجين والاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبغية كفالة الاتساق، ينبغي أن تراعي جميع عمليات الاستعراض تنفيذ الأهداف المرجوة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة منسقة. ولا ينبغي أن يجري العمل على النهوض بالمرأة والسلام والأمن بمعزل عن ذلك.

وبالرغم من زيادة عدد ولايات بعثات الأمم المتحدة بما في ذلك الإشارات إلى المرأة والسلام والأمن، فذلك لا يكفي: ينبغي أن تستند جميع الولايات إلى تحليل النزاعات بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية بحيث تصمم لتلبي احتياجات النساء والفتيات. وينبغي أن تكون المسائل الجنسانية جزءا من متطلبات تقديم التقارير وينبغي أن يكون لجميع بعثات الأمم المتحدة مستشار للشؤون الجنسانية على الصعيد الاستراتيجي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أؤكد على أهمية خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. تعمل بلدان الشمال الأوروبي بنشاط على تعزيز هدف منفصل يتمثل في التحرر من العنف والمجتمعات السلمية وكذلك على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين القائم بذاته. وينبغي أن تشمل الأهداف الحد من جميع أنواع العنف، وبخاصة العنف ضد النساء والأطفال. ونعتقد بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل فرصة فريدة لمعالجة العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، على مستوى أساسي.

وكما قلت في مستهل بياني، فإن العام المقبل فرصة لأن نسرع بوتيرة جهودنا. إنها فرصة لإحراز تقدم حقيقي. فلنغتنمها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة – ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره (S/2014/693) كما أشكر الأمين العام المساعد، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة صدور تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة الحساسة في هذه اللحظة الحرجة للشؤون الدولية. لدى معرفة مباشرة بعملكم والتزامكم العميق بالمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سيدتي الرئيسة، الذي يمتد سنوات عديدة. وتولي دائما حكومة كولومبيا أهمية كبيرة لهذا الموضوع، اليوم أكثر من أي وقت مضى إذ ننخرط في ما نأمل أن تكون عملية السلام التي لا رجعة فيها تجد تسوية طيلة أكثر من خمسة عقود من النزاع كانت فيها المرأة للأسف ضحية قدر كبير من أعمال العنف.

وتدرك كولومبيا أنه، على النحو المذكور في المذكرة المفاهيمية (S/2014/693، المرفق) يشكل استقلال المرأة الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي والسياسي عناصر أساسية لحياة خالية من العنف، والتمتع بالديمقراطية، والاستقرار الدولي والسلام الدائم. ويستند هذا الإدراك، في حالتنا، إلى اعتقادنا والالتزامات التي جرى التعهد بها قبل ١٥ عاما في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تنعكس في السياسة العامة في بلدنا. ويشير تقرير الأمين العام الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى الإجراءات والخطوات المحددة التي اتخذتها دولة كولومبيا. وتوخيا للإيجاز، سأترك الدول الأعضاء تقرأ لنفسها، ولكن هناك خمس نقاط في التقرير مذكورة أثلجت صدرنا لأنها تعكس الخطوات الهامة والتقدم الذي يمكن أن تضطلع به الدول الأخرى. وسأشير إلى نقطة واحدة منها: تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في تسوية النزاعات.

هناك سيدتان في الفريق المكون من خمسة أعضاء المشارك في محادثات اليوم للسلام في هافانا. وتشكل النساء مجموعة

مثيرة للإعجاب من الوسيطات والمبعوثات الخاصات، وكذلك عضوات في المجتمع المدني وضحايا من الجانبين: جانب الحكومة والمتمردين على حد سواء. ويعد هذا التقدير في تقرير الأمين العام هاما لدولة كولومبيا، لأنه على الأقل يدفعنا إلى مواصلة إحراز تقدم في توطيد هذا النهج التفاضلي المستندة إلى المعرفة أن عمليات السلام لا يمكن أن تنجح من دون مشاركة المرأة الفاعلة. وحينما يتعلق الأمر باللاجئين والتشريد، من الواضح أن المرأة تشكل إحدى أكثرالفئات ضعفا في العالم. أود أن أشير إلى أربعة تدابير محددة من الدروس المستفادة في بلدنا التي يمكن أن تكون مفيدة في مناقشتنا اليوم.

اعتمد القانون بشأن الضحايا وبرامج التعويضات الشاملة التي يسهل الحصول عليها في ٢٠١١. وكانت عملية التسجيل الواحدة للضحايا بغية تحديد هويتهم وتسجيل احتياجاتهم عملية مثيرة للاهتمام: استطعنا بالفعل التأكد من أن ٤٩ في المائة من ضحايا العنف في بلدي هم من النساء. وكانت سياسة المساواة بين الجنسين المعتمدة في عام ٢٠٠٣ تهدف إلى كفالة أن تعيش النساء حياة خالية من العنف، كما تتيح لنا وضع وتنفيذ إجراءات مستدامة طويلة الأجل خلال العقد الماضي. وأخيرا، تم سن قانون مكافحة العنف الجنسي من أجل توفير معاملة تفضيلية لا يقع بموجبها عبء الإثبات على الضحية.

وهذه التدابير جميعها مصمَّمة خصيصاً لكي يكون لها تأثير على المجتمع الكولومبي بأسره، ولكي تضعنا على مسارٍ سيمكّننا من بناء سلام مستدام وقائم على توافق الآراء ودائم.

أخيراً، وعلى الرغم من كل شيء، تدرك كولومبيا أنَّ أمامنا طريقا طويلاً. لذا، فإننا نواصل العمل على التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة، وتشكل إعادة الإدماج مع الحقوق الكاملة للضحايا المتضررين بالنزاع الداخلي، وبخاصة النساء، أولوية. وهذا هدف صعب، لكننا سنعمل لتحقيقه، معتمدين سياسات لتعزيز المشاركة في مجتمع ما بعد انتهاء النزاع، وتهيئة حالات يمكن فيها لالتزامنا أن يواصل التحوُّل إلى تعزيز مجتمع يعيش في سلام، حيث النساء والفتيات بصورة خاصة يتمتَّعن بالحقوق والضمانات الكاملة. وأود أن أشرح موقف بلدي في هذا الشأن، وإنني مستعد لتشاطُر الخبرات وتبادل الأفكار مع بلدان أخرى عند الطلب.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تودّ المكسيك أن تشكر الأرجنتين على مبادرتها عقد هذه المناقشة، وتود أيضا أن نعرب عن دعمنا البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس صباح اليوم (S/PRST/2014/21).

إنَّ مشاركتنا في المناقشة المفتوحة اليوم هامة جداً بالنسبة لنا في الفترة المُفضية إلى التحضيرات للاستعراض رفيع المستوى في السنة المقبلة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننا نُشيد باعتزام المجلس جعل تنفيذ ولايته بشأن المرأة والسلام والأمن محور تركيز زياراته الميدانية المنتظمة، ونرحب بالاستراتيجية الجنسانية الخمسية الجديدة التي وضعتها إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، فضلاً عن خطة العمل التي تشمل الالتزامات المنبثقة عن القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣). وننوِّه أيضاً بالتوجُّه نحو التمثيل الأوسع للمرأة في المناصب الرفيعة في الأمم المتحدة. ونكتفي بذكر مثال واحد على ذلك هو تعيين اللواء كريستين لوند، أول امرأة تقود عملية حفظ سلام، وهو تطور تاريخي.

وعلى الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره، فإنَّ الواقع لا يرقى إلى مستوى جميع التوقعات التي أثارها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٤ سنة. وكما يقول الأمين العام في آخر تقرير له (S/2014/693)، يتعين علينا ضمان تطبيق أكثر اتساقاً لجدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن.

من بين أكثر عواقب النزاعات المسلحة إثارة للقلق اليوم هي الزيادة في أعداد الأشخاص المشرَّدين واللاجئين. وحالة هؤلاء الأشخاص في البيئات المتضررة بالنزاع تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة لأن يصبحن ضحايا للتعدي الجنسي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. لذا، يؤكد وفد بلدي أهمية الإدماج الشامل للمنظور الجنساني في السياسات المتعلقة باللاجئين والأشخاص المشرَّدين، عملاً بالقانون الدولي، وأهمية تعزيز الاستراتيجيات الشاملة لحماية النساء والفتيات بالاستناد إلى أخذ احتياجاتهن المحددة في الحسبان.

وتعتقد المكسيك اعتقاداً ثابتاً أنه ينبغي لنا أن نواصل تعزيز منع العنف الجنسي في النزاع المسلح. وفي القرن الحادي والعشرين، ليس مقبولاً أن يبقى العنف الجنسي مستخدَماً بصفته سلاح حرب، ويساورنا قلق خاص حيال الزيادة التي سجلتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ في هذا العنف ضد الفتيات. ونعتبر أنه تطور إيجابي أن ينظر مجلس الأمن الآن في العنف الجنسي، على نطاق أوسع، كمعيار في تحديد تطبيق الجزاءات محددة الأهداف في حالات النزاع.

ونأمل للاستعراض الاستراتيجي بشأن الجزاءات وعمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٥ أن يأخذ في الحسبان التزامات وأولويات جدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن. والإفلات من العقاب في حالات العنف الجنسي في النزاع المسلح يبقى تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة، ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن اتخاذ تدابير أقوى للتعامل مع المتورطين فيها، بما في ذلك بإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على مدى قوة اعتقاد وفد بلدي بأنَّ منع نشوب النزاع وسيلة أساسية لمعالجة أسباب الأزمات الناشئة ومنع ظهور النزاعات القديمة من جديد ونشوء أخرى جديدة. وإننا نحثّ المجلس والمجتمع الدولي بأسره على إيلاء مزيد من الاهتمام لدور المرأة في آليات الإنذار المبكِّر، والوساطة والوقاية في المجتمعات المحلية، ونأمل لنتيجة هذه المناقشة أن تُضيف إلى تمكين النساء والفتيات وسلامهن وأمنهن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد الخالق (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ مجلس الأمن في السنوات الـ ١٥ الماضية قد أرسى الأسس لإطار معياري لجدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن، بدءاً من القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولاحظت مصر باهتمام آخر تقرير للأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693). وتركيز مناقشة اليوم على حالة اللاجئين والأشخاص المشرَّدين داخليا والنساء والفتيات عديمات الجنسية مناسبة سانحة لمتابعة الالتزامات المحددة التي تمَّ التعهد بها عبْر أُطُر معيارية مختلفة ذات صلة بجدول الأعمال هذا. وفي هذا السياق، أود أن أعرض النقاط التالية.

أولاً، تدرك مصر أنَّ التمكين الاقتصادي، الثقافي، السياسي والاجتماعي للمرأة أساسي لحياة خالية من العنف، وعنصر رئيسي في التنمية المستدامة. ثانيا، يساورنا قلق عميق إزاء معدلات العنف وأنماطه المتزايدة ضد النساء والفتيات، وتدفُّقات التشريد الجماعي والتحديات الإنسانية المرتبطة بها، والتي حصلت في سياقات عديدة للنزاع وما بعد انتهائه في عام ٢٠١٤، ولا سيما في البلدان المتاخمة لسوريا وبعض أجزاء العراق، والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإننا نتفق مع وصف الأمين العام لتلك الانتهاكات بصفتها حملات متعمَّدة ضد حقوق المرأة. وفي هذا الصدد، نشدِّد على دور القضاء وسيادة القانون الذي لا غنى عنه في حماية حقوق المرأة.

ثالثا، تُحيِّي مصر التحقيقات الجادة التي أجرتها الأمم المتحدة بغية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والتعديات عليها المرتكَبة من بعض حفظة السلام والموظفين

التابعين للأمم المتحدة. لكنَّ التحقيقات لا تزال بطيئة وغير حاسمة، ونحن في هذا الصدد نسلِّط الضوء على أهمية الإشارة إلى عدم التسامح إطلاقاً في ولايات البعثات الميدانية الجديدة.

رابعاً، إننا نرى فجوة بين السياسات والمعايير وتنفيذها، وأكبرها تلك الواضحة في أساليب عمل مجلس الأمن. ومع أننا نعترف بأنَّ القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام والأمن قد عالج بعض تلك الفجوات، فإننا نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى جمع معلومات وتنفيذورصد تنفيذ أكثر منهجية.

خامساً، تعتقد مصر أنَّ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية الموجَّهة نحو مشاريع تتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات التراع. وإننا نؤكد أيضاً على أهمية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتصدى لها عبْر الإنذار المبكِّر والإجراءات المبكِّرة.

إنَّ الممارسات الأخيرة للجيش الإسرائيلي في غزة هي انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات العربيات في ظل الاحتلال الأجنبي. وبحسب تقرير الأمين العام بشأن فلسطين، الوارد في الوثيقة S/2014/650، فقد أفيد عن مقتل ٢١٠٤ فلسطينيين على الأقل.

ويشمل ذلك العدد ١ ٤٦٢ مدنيا على الأقل، منهم ٤٩٥ طفلا و ٢٥٣ امرأه. وفي ذلك السياق، تعرب مصر عن أسفها لأن تقرير الأمين العام عن النساء والسلام والأمن (S/2014/693) لا يتضمن ولو إشارة واحدة إلى الفظائع التي ترتكب ضد النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي ذلك الصدد، نطلب إلى الأمين العام والكيانات الميدانية، لا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، أن تدرج في تقاريرها بصورة منهجية معلومات عن حالة النساء والفتيات في الأراضي العربية المحتلة. ونناشد هذه الكيانات كفالة حماية السكان المشردين قسرا من أي شكل من أشكال العنف. وتؤكد مصر مجددا على التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمشيا مع التزاماتها الدولية، فضلا عن اقتناعها بان بوسع النساء أن يضطلعن بدور بالغ الأهمية ولا غنى عنه في تسوية التراعات المسلحة وحالات بعد انتهاء التراع.

وفيما يتعلق بإشارة وفد الولايات المتحدة إلى وقوع حالة اغتصاب في القاهرة، وبالرغم من أنها لا تمت باي صلة إطلاقا لموضوع مناقشة اليوم، أود أن أؤكد أن جميع تلك الحالات يجري التحقيق الكامل فيها وأن مرتكبيها يحاكمون على النحو الواجب أمام القضاء.

وفي الختام، أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لرئاسة الأرجنتين للمجلس على تقديمها للمجلس مذكرة مفاهيمية ممتازة (S/2014/731، المرفق). وهي أثرت المناقشة بالفعل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا.

السيدة سيلي – مونتيث (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسرني أن أراكم تتولون الرئاسة التي تقود هذه المناقشة الهامة للغاية. ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن وأن أشارك في هذه المناقشة بشأن النساء والسلام والأمن، اعترافا باتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠ واحتفالا بالذكرى السنوية الرابعة عشرة لاتخاذ ذلك الإجراء. ويتسم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأهمية كبيرة بالنسبة لجامايكا، إذ أنه اتخذ خلال فترة ولايتنا في المجلس في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ وفي ظل رئاسة شقيقنا البلد الأفريقي، ناميبيا. ويسرنا أنكم، سيدتي الرئيسة، واصلتم ذلك التقليد. ونشيد بناميبيا على مبادرتها لإدراج تلك المسألة الهامة في جدول أعمالنا – وهي مسألة استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي وأعماله.

لقد سعى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتشجيع منظور جنساني للمسائل المتعلقة بالسلام والأمن بإبرازه الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، والدور الهام الذي تضطلع به النساء في منع نشوب النزاعات وإسهام النساء في عملية السلام، فضلا عن مشاركة النساء الكاملة في عملية صنع القرار من أجل تنميتهن.

وإذ نجتمع في الذكرة السنوية الرابعة عشرة لاتخاذ القرار لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهدافه، فإن من حسن التوقيت والمناسب فعلا أن نركز إهتمامنا على حالة اللاجئين، والمشردين داخليا وعديمي الجنسية من النساء والفتيات. ففي العام الماضي وحده، شهدنا زيادة في أعمال العنف وموجات من التشريد الجماعي والكوارث الإنسانية ذات الصلة. ونشير مع شعور بالقلق البالغ إلى أن حوادث العنف الجنسي، والجرائم المروعة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتشريد القسري للنساء والفتيات من أسرهن ومجتمعاتهن قد تصاعدت إلى مستويات غير مسبوقة. ويجب أن نتصدى لأعمال العنف الخطيرة الناشئة والنزاعات المرتبطة بانتشار المليشيات والجماعات المسلحة ولحالات التطرف العنيف، حيث يعاني المدنيون الأبرياء، ولا سيما النساء والفتيات، من الأذى الأكبر.

وإزاء تلك الخلفية، من الأهمية بمكان إبراز مسؤولية المجتمع الدولي، وبالتأكيد، مسؤولية كل دولة، عن وضع وتنفيذ تدابير لحماية النساء ولضمان وصول ضحايا الاستغلال إلى العدالة وجبر الضرر. وفضلا عن ذلك، يلزم إشراك النساء في عمليات صنع القرار التي من شأنها أن تدمج منظورا جنسانيا وتحليلا في العملية السياسية الواسعة، وفي الجهود الراميةإلى منع نشوب النزاع والتشريد وآثار التطرف العنيف ومواجهتها وحلها.

ويشيد وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن النساء والسلام والأمن (S/2014/693)، الذي يحدد مجالات التقدم – المحدودة في بعض الحالات والجديرة بالثناء في حالات أخرى – الذي أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من أن التقرير يحدد بصراحة تامة التحديات المتبقية، وبشكل متزامن، الفرص المتاحة لنا جميعا للوفاء بالتزاماتنا. وتماشيا مع ذلك القرار بشأن النساء والسلام والأمن ومبادئ المساواة بين الجنسين، فإن جامايكا نشرت خلال الأعوام إجمالي ٢٦ ضابطة خدمن بامتياز في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن ثم زاد وعيهن وحساسيتهن نحو تلك الحالات.

وترى جامايكا أن تمكين النساء وزيادة مشاركتهن في صنع القرار استراتيجيتان فعالتان يستكملان الآليات الأخرى في صون السلام والأمن. ولا يسعنا سوى أن نشيد بالقدرة على الصمود التي أبدتها العديد من النساء اللائي مررن بتجربة الحرب والنزاع. ونحيي من واجهن حالاتهن في ظروف صعبة ونجون، ومن يعملون من أجلهن. وبالنيابة عنهن، علينا أن نتجاوز التشدق بالدعم واتخاذ إجراءات لتنفيذ تدابير في المجالات التي يمكن فيها إحراز التقدم وتحقيقه.

وعلى الصعيدين الوطني والدولي، من الأهمية بمكان تقديم التمويل الكافي لاستدامة البرامج بغية التعزيز الفعال لمشاركة النساء الكاملة في مبادرات تحقيق السلام والأمن. ويمكن تسهيل ذلك بقدر كبير بالمزيد من الانخراط الفعال لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى.

إن جامايكا، إذ تتطلع إلى مضاعفة جهودنا، ترحب بالاستعراض الرفيع المستوى لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقرر عقده في عام ٢٠١٥، وبآفاق إدراج وإدماج الالتزامات التي قطعت بموجب القرارات اللاحقة الهادفةإلى منح الأولوية وقدر أكبر من المغزى لمسائل النساء المتعلقة بجدول أعمال السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وبعد أربعة عشر عاما من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نلاحظ المستوى الاستثنائي للالتزام السياسي والأنشطة في مجال النساء والسلام والأمن. وذلك يستحق بيانا أطول من البيان الذي أستطيع الإدلاء به هنا اليوم، ولذلك أطلب منكم الرجوع إلى صيغة البيان الكاملة المكتوبة التي نقوم بتوزيعها.

وما فتئنا نشهد مجموعة من التطورات المثيرة للقلق البالغ والمتصلة بالنزاعات وتؤدي إلى عمليات تشريد واسعة النطاق وكوارث إنسانية وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتعاني منها النساء بصورة غير متناسبة. وينبغي أن يؤدي ذلك التحدي إلى تعزيز عزمنا على تنفيذ الالتزامات التي قطعناها بطريقة منهجية ومستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويهدد تجاهل حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن بلوغ أهدافنا المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ونشيد بتركيز مناقشة اليوم على النساء والفتيات اللاجئات والمشردات، اللائي يواجهن في أغلب الأحيان حالات تمييز متعددة ومخاطر متعددة لحياتهم وصحتهن وحقوقهن وسبل كسب رزقهن. ويهدد التشرد بصورة متكررة بتراجع المكاسب المتحققة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء بشكل عام. وإضافة إلى ذلك، شهدنا مؤخرا ظاهرة التشريد الجنساني وهي: فرار النساء والفتيات من منازلهن لتجنب الجماعات المتطرفة العنيفة التي تستهدف بصورة خاصة النساء والفتيات وتمارس التمييز ضدهن.

ويمكن لتقييد حصول النساء على الموارد والخدمات والاستقلال المالي وعمليات صنع القرار في حالات التشرد أن يحدث آثارا تدوم لأجيال. ولا يظهر هذا بوضوح أكثر من عدم حصول النساء والفتيات المشردات على التعليم.

يواصل الاتحاد الأوروبي تركيزه على ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم والحماية في الأزمات باعتبار ذلك حجر الزاوية في استراتيجيته، بما في ذلك من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي لأطفال السلام، التي شملت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2014/693)، الذي يقدم معلومات متواصلة وقابلة للمقارنة بشأن التنفيذ العالمي لقرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعتقد بأن توافر تلك المعلومات المتواصلة والقابلة للمقارنة يمثل خطوة هامة إلى الأمام. إننا نؤكد أيضا أهمية تقديم المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملامبو – نكوكا، والممثلة الخاصة للأمين العام بنغورا، إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن حول الأوضاع الخاصة بكل بلد.

ونحن نتشاطر تركيز الأمين العام على ضرورة تعزيز التواصل مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبانيات السلام، فضلا عن دعم بناء قدراتهن، الذي هو جزء من عملنا بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أننا ندين أيضا بشدة استمرار الهجمات والتهديدات الموجهة ضد الزعيمات السياسيات والموظفات في وسائل الإعلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بصمود النساء والفتيات في حالتي النزاع والتشرد، وكذلك استغلال قدرتهن على أن تصبحن عناصر فاعلة في حل النزاعات وبناء سلام دائم.

إننا نحيط علما بقلق بالغ باستمرار أعمال العنف الجنسي، وحالات الاغتصاب والزواج القسري والبغاء القسري والاتجار والاستعباد الجنسي، التي يتميز بها عدد متزايد من الصراعات، واستمرار استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. ونرحب بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية الواضحة المتخذة لمعالجة ذلك، بما فيها تلك التي جرى التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، وإطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

كما يجب علينا وضع حد للإفلات من العقاب عن جرائم العنف الجنسي، التي يجب التحقيق فيها وملاحقتها قضائيا بشكل صحيح. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على التقدم الكبير في القانون الدولي، الذي ينص عليه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المحاكم الجنائية الدولية غير الدائمة، في مجال مكافحة العنف الجنسي في النزاعات. ونرحب أيضا بزيادة استخدام المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي، في نُظم جزاءات مجلس الأمن.

يجب تحويل الاهتمام بحماية النساء والفتيات ومشاركتهن في حل النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، من استثناء إلى ممارسة متبعة، من خلال الإدراج المنهجي لمدونات السلوك والتدريب في المبادئ التوجيهية للسياسات. كما ينبغي أن تحظى تلك المسائل باهتمام الإدارة العليا للبعثات وغير ذلك من آليات حل النزاعات وبناء السلام. كما يجب نشر مستشارين جنسانيين في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة. كما ندعو إلى نشر المزيد من مستشاري الأمم المتحدة المعنيين بحماية النساء.

إننا نواصل تنفيذ الخطة المنهجية للاتحاد الأوروبي بشأن المرأة والسلام والأمن. وحددنا أيضا المجالات ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي للفترة المقبلة المشمولة بالتقرير، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، والتي تشمل العدالة الانتقالية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها الاقتصادي، وإشراكها في عمليات السلام، ومنع أعمال العنف الجنسي في النزاعات. وقد اعتمدت سبعة عشر دولة من بين ٢٨ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي خطط عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن أجل تحسين حالة النساء والفتيات، فإننا بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من الصكوك القانونية والسياسية الدولية. إن التوصية العامة رقم ٣٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المتعلقة بمواجهة التحديات لتحقيق المساواة بين الجنسين في حالات الصراع، هي إنجاز تاريخي يؤكد أهمية مراجعة التقدم الذي أحرزناه فيما يخص المرأة والسلام والأمن، في سياق الذكرى العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. كما نرحب كذلك باقتراب نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

إننا نتطلع إلى الاستعراض العالمي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) العام المقبل. ونأمل أن يوفر دفعة إضافية لجعل جميع الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن واقعا، وهو جهد شامل، تسهم فيه جلسة كهذه التي قمت بعقدها اليوم سيدتي الرئيسة، إسهاما مهما.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الخاصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة شرمان (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة بصفتي الممثلة الخاصة الجديدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ويشكل تخصيص وظيفة داخل منظمتنا في حد ذاته، علامة واضحة على الالتزام القوي من جانب المنظمة، بالوفاء بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

إنني أستلم هذا المنصب، وقد مر خمسة عشر عاما على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إنه عام للتفكير. ماذا حققنا وكيف يمكننا المحافظة على إنجازاتنا؟ وكيف يمكننا ضمان أن يصبح من غير المعقول ببساطة العمل على تحقيق السلام والأمن الدائمين من دون إشراك نصف السكان؟ .

إن قضية المشاركة الكاملة للمرأة مهمة بوجه خاص بالنسبة للموضوع المركزي اليوم: التشرد. فمعظم المشردين هم من النساء والفتيات. وتجعل عدم المساواة القائمة بين الجنسين بالفعل النساء ضعيفات بشكل خاص في حالات التشرد. ولكن لا ينبغي لذلك الضعف أن يقودنا إلى الاستنتاج بأن النساء والفتيات المشردات غير قادرات على الاضطلاع بأدوار قيادية. على العكس من ذلك. فقد ثبت مرارا وتكرارا، بأن النساء عناصر رئيسية في منع نشوب الصراعات، والاستجابة بشكل أفضل وإيجاد حلول دائمة.

للأسف، لا تزال النساء والفتيات في كثير من الأحيان موردا غير مستغل. ولذلك فإنني أثني على الرئاسة لتسليطها الضوء على الحاجة لإشراك النساء والفتيات المشردات في صنع القرار، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات المتعلقة باللاجئين والمشردين في جميع الركائز الأربعة لجدول المرأة والسلام والأمن.

إن زيادة الوعي هو أمر مهم. وفي إطار حلف شمال الأطلسي، ثبت بأن إدماج المنظور الجنساني في عمليات إدارة الأزمات، على سبيل المثال، من خلال سيناريوهات تشمل مؤشرات محتملة على وقوع عنف جنسي، هو أداة هامة لزيادة فهم موظفينا واستعدادهم. وخلال قمة المنظمة الأخيرة التي عقدت في ويلز، نشرنا تقريرا مرحليا عن تنفيذ المنظمة لجدول الأعمال المرأة والسلام والأمن. وقد تم إنجاز الكثير من أجل إدماج جدول الأعمال في أنشطة المنظمة اليومية. إننا بحاجة إلى الاستمرار في إظهار القيادة والالتزام من أجل دعم وتعزيز إنجازاتنا. وللقيام بذلك، أيدنا خلال هذا العام اتباع سياسة منقحة وخطة عمل تتضمن أهدافا واضحة وطموحة.

وأود أن أشدد بأننا لم نقم بذلك وحدنا. وقد وضعت خطة العمل والسياسة بمشاركة ٢٨ دولة حليفة، و ٣٠ دولة شريكة في جميع أنحاء العالم، على حد سواء. ووافق ما يزيد عن ٥٠ دولة على اتخاذ إجراءات ملموسة لمواصلة خفض الحواجز التي تحول دون المشاركة الفعلية، لتوسيع شراكتنا مع المجتمع المدني، ومواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملنا الأمني اليومي. وتتمثل إحدى النتائج الملموسة للغاية، في وضع مبادئ عسكرية توجيهية لمنع وقوع أعمال عنف جنسي في الصراعات، ومواجهتها. وسوف نسعى جاهدين لتحقيق هذا الالتزام في غضون الأشهر المقبلة.

وستفيد زيادة تمكين المرأة جميع مجتمعاتنا. وستعزز أيضا قضيتنا المشتركة المتعلقة بتعزيز السلام والأمن الدائمين. وسيواصل حلف شمال الأطلسي القيام بدوره كاملاً في ذلك الجهد وترجمة التزامه الثابت إلى ممارسة يومية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة تشورمان على بيانها. أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تايلند بهذه الفرصة السانحة لمناقشة مسألة المرأة والسلام والأمن مرة أخرى. ونعرب عن التقدير للورقة المفاهيمية الشاملة (S/2014/731، المرفق) التي أعدتها الأرجنتين وتحدد فيها القضايا الرئيسية للمناقشة اليوم. ونتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الأخير (S/2014/693). ونعرب عن خالص تقديرنا أيضا للمتكلمين الذين قدموا إحاطات إعلامية زاخرة بالمعلومات.

وتايلند تؤيد بياني رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشبكة الأمن البشري اللذين سيدلى بهما عصر هذا اليوم.

النساء والفتيات النازحات غالباً ما يتحملن وطأة أي نزاع. وكثيراً ما تزداد محنتهن سوءاً جراء خطر العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي. والمعالجة الناجعة لمسألة النساء والفتيات النازحات تتطلب استراتيجية شاملة تندرج فيها الجوانب الأمنية والإنسانية والإنمائية والجنسانية. وكبلد استضاف مئات الآلاف من النازحين من بلدان الجوار في العقود الماضية، تود تايلند أن تتشاطر مع المجلس خبرتها وآراءها في هذا الشأن.

أولاً وقبل كل شيء، لا بد لنا من ضمان حقوق النساء والفتيات النازحات وسلامتهن ورفاههن. وفي ضوء هذه الخلفية، تؤيد تايلند جهود الأمم المتحدة لتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، وزيادة عدد حفظة السلام من الإناث وتوفير التدريب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية قبل النشر. وقد عملت المراقبات العسكريات والشرطيات التايلنديات في مختلف بعثات الأمم المتحدة في دارفور وليبريا وهايتي. ونأمل أن ينضم المزيد من الجنديات التايلنديات إلى بعثات أخرى للأمم المتحدة في أجزاء أخرى من العالم. والحضور المتزايد للعاملين في المجال الإنساني من الإناث يسهم أيضا في تهيئة بيئة أكثر أمناً وسلامة للنساء والفتيات. وتايلند تدعم سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين على يد موظفي الأمم المتحدة. فمن المؤسف أن ينقلب الحُماة أنفسهم إلى جناة. وفي حالة مثل هذه الجرائم، ندعو إلى الاستجابة في الوقت المناسب، وإلى إجراء تحقيق شفاف ووضع حد للإفلات من العقاب.

وما فتئ انتشار العنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات النزاع وأوضاع النزوح يشكل مصدر قلق بالغ. ولذلك، كانت تدابير حماية الأشخاص المشردين من العنف الجنسي حاسمة الأهمية ولا بد أن توضع موضع التنفيذ على الفور. وقد أنشأت تايلند مؤخراً مركزاً للمساعدة القانونية، إلى جانب لجنة معنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك في الملاجئ المؤقتة بدعم من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغية مساعدة المنكوبين وتوعيتهم بشأن حقوقهم الإنسانية والقانونية.

والوصول المحدود إلى الخدمات الإنسانية الأساسية من شأنه أن يزيد من هشاشة النساء والفتيات. لذلك، وفي فترات النزوح الطويلة، يجب أن نضمن حصول النساء والفتيات على خدمات التعليم والرعاية الصحية التي تلبي الاحتياجات الصحية الخاصة. ولا بد من توفير فرص اقتصادية للنساء والفتيات النازحات لتمكينهن من أن يصبحن أكثر اكتفاء ذاتياً وأقل اعتماداً على الغير. وقد فعلت تايلند ذلك من خلال تزويدهن بمجموعة واسعة من مشاريع التدريب المهني والمشاريع المدرة للدخل.

كما يجب تزويد اللاجئين والنازحين بالمهارات الضرورية لعودتهم الطوعية بكرامة. وبناء القدرات والبرامج الإنمائية المنحى أساسية لاعتمادهم على أنفسهم أثناء عملية إعادة إدماجهم أو إعادة توطينهم. ومن خلال تلك البرامج، يمكن للنساء والفتيات النازحات الإسهام في المصالحة وإعادة بناء مجتمعاتهن، وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تعرب عن خالص تقديرها لجميع الشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تعاونت مع حكومة بلدي في توفير المساعدة للنساء والفتيات النازحات والنهوض بتمكينهن. ووفد بلدي يشارك المتكلمين السابقين الترحيب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 في وقت سابق من صباح اليوم.

وتايلند ملتزمة تماماً بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأي قرارات لاحقة بشأن هذه المسألة الهامة. وتحل في العام القادم الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واحتفالاً بهذه المناسبة، ستنفذ تايلند ومعهد السلام

الدولي مشروعاً مشتركاً بعنوان ”المرأة في عمليات الوساطة والسلام“، مع التركيز على التحديات والفرص في ترجمة التزام المرأة والسلام والأمن إلى ممارسة فعلية. ونأمل أيضا أن يعطي الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام القادم المزيد من الزخم لتنفيذ شامل وعالمي لذلك القرار المهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشهد أعداداً من النازحين لم يسبق لها مثيل؛ وتشير التقارير إلى عدد الأشخاص النازحين بلغ ٥٥ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٣، من بينهم ٣٣ مليوناً نزحوا بسبب العنف في النزاعات. وتفشي العنف في غزة والعراق زاد الأوضاع سوءاً. فالنزوح قضية أمن وسلام تقتضي الاهتمام الكافي من قبل المجلس، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الرئيسية الأخرى. لذلك، ترحب ليختنشتاين بهذه المناقشة وتركيزها المناسب جداً على النساء النازحات واللاجئات. ووفدي استضاف حلقة عمل ومنتدى للسياسات بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع معهد السلام الدولي قبل بضعة أسابيع للتحضير لمناقشات اليوم.

وتستأثر النساء والأطفال بنسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص المشردين. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يكابدون بها النزوح قلما تشكل تدخلات وبرامج. والنزوح من شأنه أن يزيد من حدة عدم المساواة بين الجنسين. وغالباً ما يفتقر المشردون داخلياً واللاجئون إلى وثائق إثبات الهوية. وهم يحرمون من وسائل العيش ويصارعون الفقر، مما يضعهم في موقف ضعيف للغاية. ونتيجة لذلك، تواجه النساء زيادة كبيرة في أعمال العنف، وخاصة العنف داخل منازلهن ومن شركاء حميمين. وهن أكثر عرضة للتحرش والاستغلال الجنسيين ويتعرضن كذلك لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

ولا يمكن أن نحصر عملنا في مساعدة النازحين داخلياً واللاجئين في توفير ما هو مطلوب من أجل البقاء فحسب. ويشكل المشردون داخلياً نسبة ٦٣ في المائة من ٣٣ مليون نازح بسبب العنف والنزاعات المذكور آنفاً. والنزوح الداخلي تجربة طويلة الأجل، تدوم لمدة ١٧ سنة في المتوسط. ويجب أن تستكمل المساعدة المطلوبة بالحماية التي نفتقدها حالياً. ولا بد من عمل كثير لضمان الحماية من المزيد من الضرر والصدمات، ولا سيما بين النساء والأطفال. وينبغي للدول أيضا أن تستثمر في الوقاية والعمل على التأهب ووضع السياسات للتعامل مع النزوح حتى قبل حدوثه.

والنزوح ليس مشكلة قصيرة المدى، وبالتالي علينا أن نكف عن التعامل معها كما لو كان الأمر كذلك. إنها ليست مسألة إنسانية فحسب، بل هي قضية التنمية أيضاً. ومن شأن الاستثمار المبكر أن يساعد المشردين داخلياً واللاجئين على إعادة بناء سبل عيشهم. وسرعة توفير وثائق الهوية والوصول العادل والمتساوي للجوء وكذلك الحصول على التعليم هو المفتاح. فالتعليم على وجه الخصوص عنصر حاسم لتمكين المرأة، مما يجعلها أقل هشاشة ويسمح لها بأن تقدم إسهامات فعالة في جهود التعافي.

ويقينا فإنه يتعين أن تكون المرأة جزءا من الحل، وأن تشارك فيه مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على المبادرة الممتازة لبرنامج الأغذية العالمي في السودان، بعنوان ”الحصول على الحطب والطاقة البديلة بصورة آمنة في الأوضاع الإنسانية“ (SAFE). فهي توفر مواقد مقتصدة في استهلاك حطب الوقود وإزالة الغابات المجتمعية. وقد ساعدت تلك المواقد على تقليل نفقات وقود الطهي، الأمر الذي مكّن المرأة من شراء مواد غذائية أخرى، علاوة على تحسين تغذية أسرها وتنويع نظامها الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعد على المرأة أن تخاطر

بالذهاب بعيدا عن بيتها لجمع الحطب. فتلك الرحلات – كما هو معروف جيدا – تعرضها لمخاطر جسيمة، بما في ذلك العنف البدني والجنسي. وفي أقل من ثلاث سنوات، أبلغ المستفيدون أن البرنامج لم يغيّر حياتهم إلى الأفضل فحسب، بل لم يعد الكثيرون منهم بحاجة إلى المساعدات الغذائية التي يقدمها لهم برنامج الأغذية العالمي.

ومن غير المقبول أن تظل معظم الجهات العاملة في المجال الإنساني عاجزة عن مراعاة أوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، أو قدرتهن على الإسهام بصورة نشطة. ولا يعزى ذلك العجز إلى غياب التوجيه، ما دامت لدينا الصكوك ذات الصلة وهي تحت تصرّفنا. ويجب علينا نحن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية في الميدان كفالة تنفيذ تلك الصكوك التوجيهية. وقد حان الوقت الآن لأن نسائل أنفسنا إزاء تنفيذ تلك المعايير التي وضعناها.

وفي سياق التصدي للتشرد، فإننا بحاجة إلى اتّباع نهج كلي يقوم على التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والمجموعات النسائية، ويرمي إلى توفير الوقاية والحماية ويسمح بالمشاركة، فضلا عن تحقيق التنمية. ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّننا من بناء السلام الدائم وتحقيق الانتعاش الكامل.

الرئيسة (تكلمة بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. إن المنظور الذي حددتموه لهذه المسألة، مع التركيز على النساء والفتيات المشردات، يأتي في الوقت المناسب ويحظى لدينا بالاهتمام.

تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ففي جميع أنحاء العالم، تتضرر المرأة بشكل غير متناسب من النزاعات المسلحة والحالات ذات الصلة بالنزاع. وليس العنف والتحرش والاعتداء الجنسي، وانعدام فرص الوصول إلى التعليم ومرافق الرعاية الصحية الأساسية، علاوة على نقص المياه والأغذية، سوى جزء من العديد من التهديدات والتحديات التي تواجهها كل يوم. وفيما يتعلق بالتشرد، فقد لوحظ أن نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من أكثر من ٥٠ مليونامن اللاجئين والأفراد المشردين من النساء والأطفال.

وما فتئت إيطاليا مدافعا قويا عن مبادرة المرأة والسلام والأمن منذ إنشائها. فقد كنا في عام ٢٠١٠ أول بلد يدعو إلى إدراج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد تم تنقيح خطة عملنا الوطنية بالفعل هذا العام بهدف تسريع وتيرة تنفيذها على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ولم تبلغ النسخة الأخيرة منها عن التقدم المحرز فحسب، بل توضح أيضا الجهود التي بذلت بهدف اتّباع نهج أكثر فعالية. وتستند خطة عملنا الوطنية الجديدة إلى مفهومين رئيسيين هما: أولا، تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات المعنية بمسائل المرأة والسلام والأمن. وثانيا، المسائل المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المبادرات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي حين تشكّل الخطط الوطنية صكوكا محورية، فإنها لم تعد كافية بعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن بحاجة إلى خطة دولية قادرة على الربط بين جميع الخطط الوطنية. وفي عالم تسوده العولمة وتصبح فيه المسائل العالمية جزءا من المشاكل الداخلية، أو تكتسي المشاكل الداخلية طابعا عالميا، فإن مسائل المشردين داخليا واللاجئين والهجرة القسرية تشكّل تحديا هائلا للبلدان التي تعاني من وطأة الضغط الشديد، وإيطاليا أحد تلك البلدان.

وستواصل إيطاليا دائما – بفضل تقاليد التسامح والتفاهم وشمول الجميع السائدة فيها – الوقوف إلى جانب الأشخاص

الذين يجدون أنفسهم – على الرغم من إرادتهم – في أوضاع بائسة ناشئة عن النزاعات أو الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في أوطانهم. وبينما لا يجد سكان منطقة بأسرها خيارا آخر أمامهم سوى الفرار – دون وجهة في كثير من الأحيان – فإن من شأن هجرتهم هذه أن تثير أيضا توترات في الأراضي الجديدة التي ربما يكافح فيها السكان من أجل كسب العيش. وفي تلك الحالة، لا عجب أن تصبح النساء والفتيات أكثر الأهداف عرضة للخطر.

وما دامت النزاعات والتوترات تنتقل أيضا من بلد إلى آخر، إلى جانب تنقّل السكان، فإنه يجب أن تكون الاستجابة لها عالمية. وليس بوسع أي من البلدان في العالم أن يستجيب لذلك بصورة فعالة اعتمادا على قدراته الذاتية. وينبغي ألا يترك أي من بلدان العالم يتصدى بمفرده لتلك المشاكل، ويسعى إلى إيجاد الحلول لها. وفي ذلك السياق، فإن هناك حاجة إلى أن يتصدى هدف جديد من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن لمسألة اللاجئات والمشردات من النساء والفتيات، علاوة على الهجرة القسرية على الصعيد العالمي. ويجب أن يتمثل هدفنا ليس في النظر إلى المرأة بوصفها ضحية فحسب، بل بوصفها طرفا فاعلا وأن تتوفر لها الفرصة والأدوات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بدور هام، بوصفها داعية للسلام والأمن والتفاهم والتكامل الاجتماعي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود إتاحة الفرصة لي لأشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، وهي ثالث مناقشة مفتوحة تجرى في ظل رئاستكم.

تؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد أكد تصعيد الأزمات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا بشدة على حجم العمل الذي لا يزال القيام به لازما، وخصوصا حماية الملايين من النساء والأطفال الذين شردتهم تلك النزاعات. وعليه فإن التركيز في مناقشة اليوم المفتوحة قد أتى في الوقت المناسب، علاوة على أهميته البالغة. وتسلّط مناقشتنا اليوم الضوء بطريقة تمس الحاجة إليها على المحنة الطارئة للنساء والفتيات اللائي أجبرن على الفرار من ديارهن بسبب انعدام الأمن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب.

إن تفشي العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع، ما يلحق الضرر بالنساء والفتيات المشردات على وجه خاص، أمر مزعج للغاية. فالنساء والفتيات المشردات داخليا يعانين بالفعل من الصدمات النفسية الناجمة عن مغادرة منازلهن وفقدان أسباب معيشتهن. وبالنسبة لهن، فإن المؤسف للغاية أيضا أن يقعن ضحية للعنف الجنسي في الأماكن التي يلتمسن الملاذ الآمن فيها. وتدعو ماليزيا جميع الأطراف إلى احترام وتعزيز القانون الدولي، فضلا عن كفالة الأمن البدني للنساء والفتيات وسلامتهن وحماية حقوقهن.

ويكتسي إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب السائدة والاستعاضة عنها بأخرى تعزز سيادة القانون والعدالة والمساءلة أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى ضمان حماية المرأة ومنع ارتكاب العنف بحقها. وفي ذلك الصدد، تؤيد ماليزيا الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي تحقيقا لتلك الغاية، بما في ذلك من خلال بناء المؤسسات القضائية، ونشر نظم المحاكم المتنقلة، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية، وإعطاء الأولوية لوصول المرأة إلى العدالة.

وتشدد ماليزيا على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، على النحو المبيّن في الإعلان بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام، الذي اعتمدته لجنة بناء السلام في عام

٢٠١٣ .ونشدد أيضا على أهمية وصول النساء والفتيات المشردات إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية. وندعو إلى زيادة دعم المبادرات التي قدمتها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني في ذلك الصدد.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التحلي باليقظة إزاء قوى العنف المتطرف التي كان لها الدور الأكبر في التشريد الجماعي للأشخاص الذي حدث مؤخرا. وتدين ماليزيا العنف الذي يرتكبه المقاتلون المتطرفون، والذي أسفر عن معاناة يعجز عنها الوصف وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وخصوصا بحق النساء والأطفال. ونرى أن تعزيز الاعتدال وشمول الجميع يمثّلانإحدى الاستراتيجيات الرئيسية في مكافحة هذه الأيديولوجية المتطرفة. ويقتضي ذلك تمكين جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، وخاصة المرأة، وأن يكون لها صوت.

وتكرر ماليزيا التأكيد على أن مشاركة المرأة بصورة نشطة وكاملة وعلى قدم المساواة تمثّل عنصرا أساسيا في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن حفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالارتياح إزاء الاتجاه المتزايد نحو مشاركة المرأة في مفاوضات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، وإدراج مضمون محدد بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في اتفاقات السلام.

ونردد الدعوة إلى زيادة الاهتمام بدور المرأة في الإنذار المبكر، ومبادرات الوساطة والوقاية على مستوى المجتمع المحلي، فضلا عن إشراكها في الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.

وماليزيا عاقدة العزم على ضمان أن يستمر مجلس الأمن في إيلاء اهتمام متواصل لمحنة النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى مواصلة تعميم مراعاة مسألة المرأة والسلام والأمن في أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالرصد، والتحليل، وتقديم التقارير إلى المجلس، بما في ذلك توفير تحليل للنزاعات يراعي الفوارق بين الجنسين طوال سلسلة الإبلاغ.

أما التزام المجتمع الدولي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها القراران ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، فيجري اليوم اختباره في استجابتنا إلى الوضع الحرج للنساء والفتيات المشردات في جميع أنحاء العالم. ومن أجل الملايين من النساء والأطفال الأبرياء، فإنه اختبار لا يسعنا أن نفشل فيه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المثيرة للاهتمام في مجلس الأمن بشأن موضوع ”النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات“ في إطار البند المعنون ”المرأة والسلام والأمن“ من جدول الأعمال. كما أود أن أشكر المتكلمين الأربعة الذين أدلوا ببياناتهم الزاخرة بالمعلومات، التي علمتنا الكثير عن الموضوع الذي يجمعنا اليوم.

تشير التقديرات منذ إنهاء الاستعمار إلى أن أفريقيا قد شهدت حوالي ٨٠ انقلابا عسكريا، والعديد من النزاعات المسلحة، ونحو ٤٠ حربا أهلية. ومن بين البلدان التسعة عشر حول العالم التي تدخلت فيها الجيوش في التسعينيات، تقع ١٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويعد بلدي، بوروندي، واحدا منها. وتشير التقديرات إلى أن عدد الخسائر في أرواح المدنيين في النزاعات الحالية تبلغ نحو ٩٠ في المائة من مجموع الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال. في حين أنه منذ قرن من الزمن كان ٩٠ في المائة ممن لقوا حتفهم في الحرب جنودا أو جزءا من الأفراد العسكريين.

تثير هذه الصورة القاتمة سؤالا بالغ الأهمية: لماذا أفريقيا؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال وجود نقاط مرجعية. وينبغي ألا تفضي التراعات العنيفة التي تتسم بنفس القدر من الخطورة والتكرار إلى إجراء تحليل يقوم بحبس أفريقيا في صورة كاريكاتورية تنذر بالحرب، أو يصورها في وضع سلبي. إن أفريقيا التي تضم شعوبا تتألف من الرجال والنساء والفتيات لا تعاني من التراعات فحسب؛ بل إنها تسعى أيضا إلى منعها وتسويتها، وخلال كل ذلك يتعين تعزيز دور النساء والفتيات.

وبعد الاستماع إلى كلمات من سبقوني، أود أن أقول إن الصورة العامة التي تنشأ – بعد مرور ١٤ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)– هي أنه لا يمكن تسوية أي نزاع، ولا يمكن أن تنجح أي مرحلة انتقالية دون أخذ مشاركة المرأة التي تشكل نصف الجنس البشري في الاعتبار. أما آثار التراع فمدمرة، بما في ذلك الآثار على المساواة بين الرجل والمرأة. ويكون غالبا لدى المرأة موارد أقل من الرجل لحماية نفسها. وبوجه عام، تشكل النساء والأطفال أغلبية اللاجئين والسكان المشردين داخليا. ويمثلن الأساليب والأهداف المتكررة في الحروب من قبيل العنف الجنسي. وكثيرا ما يستبعدن من محادثات السلام، على الرغم من أنهن يقدن حركات السلام ويشكلن مصدر إنعاش المجتمعات بعد انتهاء التراعات.

كما تتضرر النساء والفتيات بوجه خاص جراء تدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، مثل المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس وشبكات المياه والطرق وطرق النقل. وتفاقم تلك الحالة عدم قدرتهن على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بالصحة الأولية والإنجابية. كما تمهد الطريق لزيادة معدل وفيات الأمهات والرضع، وتفاقم نقص الحماية من العنف والاستغلال الجنسي، وانتشار المخاطر المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والافتقار إلى الوقاية من الإصابة به.

وتختلف صور الإساءات التي تعانيها النساء والفتيات في حالات التراع المسلح، وتتمثل في الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبغاء القسري. وتتعرض النساء والفتيات اللاجئات إلى حد كبير للعنف والاستغلال في قلب التراعات، وبدلا من العودة إلى ديارهن يفضلن طلب اللجوء إلى بلدان أخرى.

ونرحب بحقيقة أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أصدرت مبادئ توجيهية لحماية اللاجئات، بما في ذلك منع العنف الجنسي ضدهن، وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها إذا تم ارتكاب تلك الأعمال، وأنها تسعى إلى كفالة أن يوفر القانون الدولي الحماية الكافية للنساء والفتيات اللاجئات.

أما التصدي للتحديات الخاصة بالرجال والخاصة بالنساء في حالات التراع وما بعد انتهائه فيتطلب حساسية مع وعي يركز على الحقائق الإنسانية التي يتعرضون لها كل على حدة بحسب اختلاف نوع الجنس. وهذا بدوره يتطلب التدريب المناسب اللازم لاتخاذ قرارات مستنيرة. ويتطلب ذلك في نهاية المطاف وجود أدوات مناسبة، والتزامات مؤكدة، وتدابير لاتخاذ إجراءات وللتقييم، وآليات للمساءلة.

وفيما يتعلق بصون السلام، فإن بوروندي، وهي البلد الناطق بالفرنسية الرائد المساهم بقوات، تؤيد نشر نساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أثبت نشر قوات وأفراد شرطة من النساء، وتعيين مستشارين معنيين بحماية المرأة أنه من الممكن تعزيز تمكين المرأة والتصدي للعنف الجنسي في التراعات المسلحة، وبالتالي الاضطلاع بدور رئيسي في إعادة البناء بعد انتهاء التراع.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في مفاوضات السلام وعمليات المصالحة، فإن المرأة في بوروندي قامت بدور هام للغاية في مختلف المفاوضات التي أدت للتوصل إلى اتفاق السلام الشامل. وفي عام ٢٠٠٠، شاركت المرأة مشاركة نشطة، وأخذت توصياتهن في الاعتبار أثناء التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة

في بوروندي في أروشا بتترانيا، وهو اتفاق يكرس لشمول الجوانب السياسية والإثنية والإقليمية. وعلى سبيل المثال، في سياق إدماج المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، منح الدستور البوروندي للنساء حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة في المستويات العليا لصنع القرار. وبالتالي، فمنذ عام ٢٠٠٥، تحتل المرأة مركز الصدارة فيما يجري من إصلاحات في البلد. وهناك نحو ٤٤ في المائة من أعضاء البرلمان في بوروندي من النساء، و ٤٣ في المائة من وزراء الحكومة من النساء اللاتي يشغلن وظائف هامة.

توضح تجربة بوروندي الجيدة في هذا الصدد اليوم أن إسهامات المرأة في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام بالغة الأهمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولذلك، يجب أن ننظر إلى المرأة بوصفها شريكا كامل الحقوق في عمليات تسوية المنازعات ومفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية. ويمكننا الإشارة إلى أحد أمثلة الحشد القريب جدا بالنسبة لنا، وهو اجتماع المنظمات النسائية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في بوجمبورا في تموز/يوليه ٢٠١٣، في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يقع مقره في بلدي، بوروندي.

وفي الختام، يود بلدي مرة أخرى أن يؤكد على الأهمية الكبرى التي يوليها لدور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وفي الوقت ذاته يكرر التأكيد على التزامه القوي بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وسوف تواصل تعليق أهمية خاصة على حالة الفتيات والنساء اللاجئات والمشردات.

وبطبيعة الحال، نحن ننتظر بفارغ الصبر نتائج الاستعراض المستقل الذي كلف به الأمين العام بشأن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي اتخذ قبل ١٥ سنة تقريبا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة بيهام (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشاركة في هذه المناقشة الهامة. أنا أيضا أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المثيرة للاهتمام والحافزة على التفكير التي قدموها هذا الصباح.

تعالج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. ولها مفهوم متميّز وواسع النطاق للأمن يشمل مجموعة واسعة من المجالات التي نعتقد أنها تؤثر على استقرار البلد وأمنه. ونحن لا نعالج مجرد الأمن التقليدي النابع من قوات الأمن كالشرطة والجيش، ولكن البعد السياسي – العسكري والمجالات التي تتراوح من البعدين الاقتصادي والبيئي إلى البعد الإنساني، والذي يشمل سيادة القانون، والإصلاح القانوني وحقوق الإنسان.

في الواقع، كما أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، فإن كرامة الأفراد الأصيلة تأتي في صميم الأمن الشامل. وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين كمفهوم لضمان كرامة المرأة والرجل تشكل ركنا أساسيا لنهج أمننا الشامل. ويقر هذا النهج، كما سبق لي أن ذكرت، بأن التحليل الأمني ينبغي أن يتجاوز الفهم التقليدي للأمن، ويشمل جوانب الحقوق الاقتصادية، والأمن البيئي وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. لذلك، فإننا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ننظر إلى المساواة بين الجنسين كمفهوم أساسي لتحقيق الأمن. وهذا هو المجال حيث نعتقد أن نهج الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتطابق إلى حد كبير مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن برنامج المرأة والسلام والأمن.

وأنا هنا اليوم بصفتي ممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم، وفيها ٥٧ دولة مشاركة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وبناء على ذلك، أود أن أشدد على أننا ندعم بكل صدق العملية الجارية لتعزيز دور المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ونحاول أن نساهم فيها بصورة استباقية.

وفي محاولة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، قمنا بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبالتنسيق الوثيق مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا الذي سمعناه يتكلم اليوم، بوضع دليل بشأن اتباع نهج تعاوني لمعالجة التشرد وحماية السكان النازحين والمجتمعات المحلية المتأثرة في جميع مراحل دورة الصراع، من الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع إلى إدارة الأزمات، وتسوية النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وقد تم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالكامل ضمن ما يسمى بالقائمة المرجعية للحماية، التي تتضمن إشارات منفصلة إلى العنف الجنسي والجنساني ضد المشردين، ولا سيما النساء والأطفال. وكما يدل اسمها، توفر القائمة المرجعية للحماية تعليمات عملياتية ملموسة للغاية وتوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للموظفين الميدانيين حماية السكان المشردين وحقوقهم، وتستفيد من التجربة الغنية للمنظمة، للأسف، وبالطبع من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معالجة التشرد.

ومن بين العديد من الدروس التي تعلمناها في معالجة التشرد هو أنه لا بد من وجود تركيز خاص على التجارب المختلفة للنساء والفتيات في مختلف مراحل دورة الصراع، وأن الاحتياجات المتباينة في مجال حماية النساء والفتيات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند التصدي لحالات التشريد.

وفي الأسبوع الماضي، أطلقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دراسة بشأن خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي اضطلعنا بها بالتعاون مع معهد أبحاث السلام أوسلو. وتتناول الدراسة ٢٧ من خطط العمل الوطنية القائمة فيما بين الدول الـ ٥٧ المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحدد الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، والتحديات التي لا تزال تعرقل تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من أن مسائل الحماية المختلفة تحتل مكانة عالية في برنامج المرأة والسلام والأمن، فإن خطط العمل الوطنية التي درسناها تركز في معظمها على حماية المرأة من العنف الجنسي. وفي الواقع، يشير العديد من خطط العمل الوطنية إلى الحماية من العنف الجنسي بوصفه أحد الأسباب المهمة لوضع السياسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، فإن هذا النهج وعلى أهميته، يقلل من شأن النساء ليصبحن مجرد ضحايا ولا يأخذ بعين الاعتبار العديد من البنود الهامة الأخرى من برنامج المرأة والسلام والأمن التي تدعو إلى مشاركة المرأة في صنع القرار، ومنع نشوب النزاعات وحلها وعمليات السلام. ولا يأخذ في الاعتبار التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، والدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في إعادة بناء المجتمعات. وتشير دراستنا المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، إلى أن الدول تميل إلى تجاهل جانب التمكين عند وضع خطط عملها الوطنية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بقطاع الأمن الداخلي أو إدماج المرأة في تدابير منع نشوب النزاعات من قبيل الإنذار المبكر، أو بناء الثقة، أوتيسير الحوار، أوالدبلوماسية الوقائية أو الوساطة. وعلى أساس هذه الدراسة، سنعمل مع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحسين هذا الجانب. وقد سمعنا بعضهم اليوم يتكلمون عن خطط عملهم الوطنية.

وقد عملنا على نشر مذكرتنا التوجيهية المتعلقة بالوساطة التي تراعي المنظور الجنساني في عام ٢٠١٣، في محاولة لتعزيز

عناصر التمكين ومنع نشوب الصراعات في برنامج المرأة والسلام والأمن، ولتعزيز صلة الوساطة الرسمية، وتيسير الحوار مع مبادرات السلام غير الرسمية، وضمان أن تصبح النساء، بمن فيهن النساء المشردات، أطرافا فاعلة في عمليات السلام.

وفي إطار الجهود المبذولة مؤخرا، أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرة أخرى، التزامها بمبادئ برنامج المرأة والسلام والأمن في سبيل إنشاء بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا في استجابة للأزمة المستمرة هناك. وتضم البعثة، في فريقها الأساسي بمقر القيادة، مستشار معني بالمسائل الجنسانية للمساعدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحليل الصراعات، بالإضافة للتواصل مع المجموعات النسائية من جميع الأطراف. وقد قمنا بإنشاء شبكة مراكز لتنسيق الشؤون الجنسانية في الأفرقة التي تنتشر في جميع أنحاء البلد. ونسعى أيضا إلى تعزيز التوازن بين الجنسين فيما بين المراقبين. ففي الوقت الحالي قرابة ٢٧ في المائة منهم من النساء.

وتقوم البعثة، من بين أمور أخرى، برصد حالة المشردين داخليا، ومعظمهم من النساء، للتحقق من الوقوف على احتياجاتهم. ونحن ننظر أيضا في السبل الكفيلة بإشراك النساء والمنظمات النسائية في المفاوضات الرسمية من أجل وضع حد للصراع. لقد دعونا نساء أوكرانيات للمجيء إلى فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر للاجتماع مع كبار ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمناقشة حالة المرأة في الصراع، بما في ذلك بوصفهن مشردات داخليا، واقتراحاتهن من أجل حل الأزمة. ونحن نرى أن من الأهمية بمكان أن تصبح المرأة الآن جزءا من عملية السلام في أوكرانيا وأي حوار لتسوية الصراع وإعادة بناء الثقة.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فنحن بحاجة إلى المزيد من الجهود المتضافرة والرامية إلى تعزيز تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. وقد أُحرز الكثير من التقدم منذ اعتماد تلك الوثيقة الرائدة، ولكن يبقى أيضا الكثير مما ينبغي عمله. وسيكون من دواعي سرور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدم النتائج، التي خلصت إليها الدراسة عن خطط العمل الوطنية، إلى الاستعراض الشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعدادا للذكرى السنوية المقبلة، وسوف يسعدنا أن نسهم في ذلك الاستعراض من خلال تقديم النتائج التي تمخض عنها عملنا بشأن الجوانب الجنسانية للتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. وعلى مر السنين، فإننا جمعنا خبرة فريدة من نوعها في هذا المجال، ونحن فخورون لتقاسمها من أجل تحسين مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

إن المنظمات الإقليمية التي تعمل على صون السلم والأمن الدوليين، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لها دور معترف به في تعزيز جميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، والتي تشمل حماية النساء المشردات وتمكينهن. ولكن من الواضح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان أن تتحول الأحكام المتعلقة ببرنامج المرأة والسلام والأمن إلى إجراءات.

وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سوف يفيد الدول الأعضاء في منظمتنا، فضلا عن جهود منظمتنا الرامية إلى تعزيز الالتزام بالسلام والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): شكرا السيدة الرئيسة، أعبر بأسم وفد دولة قطر عن التهنئة لكم على رئاستكم الناجحة للمجلس، وأشكركم على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة الهامة، وأشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان

للمشردين داخليا، والسيدة سعاد العلامي من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على بياناتهم ومشاركاتهم القيمة صباح اليوم.

لقد ساهم الاهتمام الذي حظيت به مسألة المرأة والسلم والأمن من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إلقاء الضوء على الأثر الأكبر للصراعات على شريحة النساء والفتيات، وكذلك الدور المتميز للمرأة في حل النزاعات وبناء التوافق وتهيئة فرص ترسيخ الاستقرار والديمقراطية والازدهار والوفاق وبناء السلام بعد الصراع. لذا فإننا نتطلع للاستعراض الرفيع المستوى المعني بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي سيُعقد في عام ٢٠١٥. ونعتقد أن هذا الاستعراض سيُشكِّل فرصة هامة لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة، ومعالجة التحديات والشواغل القائمة، خاصةً وأنَّ النساء والفتيات لا يزلن يُشكِّلن الغالبية العظمى من المتأثرين بالصراعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئات والمشردات داخلياً.

بما أن النساء والأطفال يشكلون القسم الأكبر من اللاجئين والنازحين نتيجة للصراعات والإرهاب التي للأسف لا تزال واسعة الانتشار في أنحاء العالم، فإن ذلك لا يترتب عليه فقط معاناة كبيرة لأولئك النساء والأطفال، بل ويترتب عليه كذلك ازدياد في جميع أشكال التمييز والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بحقهم، ولا يتحقق ذلك ما لم يتم إيلاء الأولوية لتطبيق القانون الدولي بصرامة لحماية النساء خلال الصراعات المسلحة، ودعوة جميع الأطراف المتنازعة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف بما في ذلك العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح.

ونظرا لما يشكله العنف الجنسي في حالات النزاع من قضية إنسانية ملحة، نود أن نثني على الآلية المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة (JRR) فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وما تقدمه من دعم للمجتمع الدولي لتحقيق العدالة والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي والجنساني في حالات الصراع.

إننا نشاطر الأمين العام ما أعرب عنه من القلق إزاء الأنماط المستمرة والناشئة للعنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلَّح وبعد انتهاء النزاعات، ويؤسفنا أنه في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في عالمنا العربي، يشكل اللجوء والنزوح مشكلة كبيرة نتيجة للنزاعات والإرهاب، وقد تجلى ذلك في الأرقام التي تضمنَّتها التقارير ذات الصلة فقد تعرض ٥١,٢ مليون شخص للتشريد القسري مع نهاية عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٦ ملايين شخص عن العدد المسجَّل في عام ٢٠١٢.

لقد دعت دولة قطر لتكريس المساعدات الإنسانية الضرورية التي ترقى إلى الحجم الهائل للآثار الإنسانية لهذه الأزمات لا سيما على المرأة والأطفال وساهت بدورها في ذلك

وختاما، ننوه بضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها، وتنفيذ أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المعنية بالجوانب الإنسانية، مع التشديد على أهمية أن يتم وبشكلٍ موازٍ، مكافحة الإفلات من العقاب، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في هذه الأزمات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرناندیس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي، على ترؤس هذه الجلسة وعلى دوركم القيادي بشأن هذا الموضوع.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانتهم المفيدة.

سنشهد في العام القادم تضافر عدد من المؤشرات العالمية بشأن المسائل الجنسانية. وتتطلع البرازيل إلى استعراض مجلس الأمن الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمنهاج عمل بكين، المعلم البارز في النهوض بالمرأة. وفي موازاة ذلك، وكما أيدت البرازيل، وعلى النحو الذي أوصى به تقرير الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، فمن المتوقع أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا قائما بذاته لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

مع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما عندما تتداخل التهديدات التي يطرحها التشريد القسري مع عدم المساواة بين الجنسين. قبل عقدين تقريبا، أقرَّ منهاج عمل بكين بأن اللاجئات والمشردات عرضة بشكل خاص للعنف وتحتجن إلى تدابير محددة للحماية والمساعدة والتدريب. في الوقت الذي وصل عدد سكان العالم من المشردين قسرا وطالبي اللجوء إلى مستويات قياسية، من المهم للغاية تكثيف الجهود المبذولة للحيلولة دون وقوع النساء والفتيات ضحية للاتجار بالجنس والعمالة، والعنف الجنساني والتمييز القانوني وغيرها من الانتهاكات.

الوقاية هي دائما أفضل الحلول. وينبغي عدم التخلي عن التدابير الدبلوماسية قبل الأوان، حتى بعد بدء الأعمال العدائية. ويشكل إغراء استخدام القوة والتدابير العسكرية من أجل حل الأزمات الدولية، في كثير من الأحيان، خطرا إضافيا على جميع المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون وعديمو الجنسية من النساء والفتيات. وينبغي تمكين النساء والإقرار بأنهن عناصر فاعلة رئيسية في جميع الأنشطة التي تؤثر على مستقبلهن، من المساعدة الإنسانية إلى اتخاذ القرارات بشأن التروح والعودة إلى الوطن؛ ومن التخطيط للانتعاش الاقتصادي إلى السعي لتحقيق المساءلة عن الجرائم الخطيرة؛ ومن عمليات السلام إلى مبادرات بناء السلام.

وينبغي لنا أيضا أن ندرك إمكانات التغيير التي ينطوي عليها المزيد من المشاركة والقيادة للمرأة في المجتمع، بما في ذلك في حالات التراع. وعقدت البرازيل، بصفتها رئيسة للجنة بناء السلام، في أيلول/سبتمبر حدثا بعنوان ”النساء، بناة السلام كل يوم“، الذي شدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في التوفيق بين المقاتلين السابقين، وإصلاح الانقسامات في المجتمع. وبإعطاء المرأة الأدوات المناسبة، يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في فعالية أنشطة ما بعد انتهاء التراع، وبالتالي تعزيز احتمالات التوصل إلى السلام المستدام. تشكل خطة عمل الأمين العام لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني المؤلفة من سبع نقاط (انظر S/2010/466) عنصرا محوريا في هذا الصدد.

وتتحسن أيضا الحماية الطويلة الأجل للنساء والفتيات المشردات عندما تُعالج احتياجاتهن الأساسية على النحو المناسب. فالتعليم والتدريب والحصول على فرص العمل، والمساعدة القانونية، والأراضي وحقوق الملكية والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، هي مجالات حيوية لتزويد النساء المعرضات للتشريد القسري بمنظور أفضل لمستقبلهن.

على الرغم من أن البرازيل ليست ضمن فئة البلدان التي تمر في حالة نزاع أو حالة ما بعد التراع، فإن الخطة الوطنية للسياسات المتعلقة بالمرأة تدمج بين التوصيات ذات الصلة الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك تلك الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي. وعلى الجبهة الخارجية، شرعت البرازيل في تنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في البلدان المتضررة من العنف أو

عدم الاستقرار. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتشاطر تجربتنا في الإدماج الاجتماعي مع البلدان الأخرى، وذلك لأنها يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمرأة في المناطق الخارجة من الصراع.

البرازيل لديها تقليد عريق في تقديم المأوى والأمان لضحايا الحروب البعيدة، بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو ميلهم الجنسي أو مجموعتهم الإثنية. ومنذ العام الماضي، منحنا تأشيرات إنسانية لأكثر من ٥ ٠٠٠ شخص من ملتمسي اللجوء، بمن فيهم مئات النساء والفتيات الذين يمكن لولا ذلك أن يكونوا عرضة لحالة خطر شديد. كما اعتمدت بلدان أخرى في منطقتنا سياسات محددة للترحيب باللاجئين السوريين، الأمر الذي يبين أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فضلا عن كونها منطقة تنعم بالسلام والاستقرار، فإنها لا تزال ملتزمة بقضية المشردين بسبب الصراعات والاضطهاد.

وتماشياً مع هذا الالتزام الإقليمي الطويل الأمد، سوف تستضيف البرازيل، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اجتماعاً وزارياً بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان كارتاخينا المتعلق باللاجئين، وهو صك إقليمي غير ملزم يجسد تقاليد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منح اللجوء لمن يحتاجون إليه. وسيمثل الإعلان وخطة العمل اللذان سيعتمدان في برازيليا خطوة أخرى نحو تحسين الإطار الإقليمي فيما يتعلق بحماية اللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية.

يجري حالياً، وعلى الصعيد المحلي، إيلاء اهتمام متجدد لمسألة انعدام الجنسية، وهو تحد عالمي يؤثر على الملايين من الأشخاص، غالباً بسبب عدم المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في قوانين الجنسية. وسوف تقدم الحكومة قريباً إلى الكونغرس مشروع قانون يتعلق بحماية الأشخاص عديمي الجنسية.

وما برح المجلس يضطلع بدور متزايد الأهمية في التركيز على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراع، بمن في ذلك اللائي شردن قسراً. ومع ذلك، يتطلب الطابع الشامل لهذا البرنامج، ألا يغيب عن بالنا العمل الهام الذي تقوم به الهيئات الأخرى. فالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتطلب أيضاً دعمنا واهتمامنا الكاملين وتستحقهما في السعي الدائم لتعزيز جميع النساء وحمايتهن وتمكينهن في شتى أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيدة بولانيوث بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الكبيرة بالنسبة لعمل المجلس. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية الرئيسيين على مشاركتهم وبياناتهم القيمة.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2014/693) الذي هو الأساس لمناقشاتنا ونعرب عن تقديرنا الخاص لجمهورية الأرجنتين على المذكرة المفاهيمية النيرة التي أعدت لهذه الجلسة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693، المرفق) كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 هذا الصباح.

تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة للنظر في التنفيذ الشامل لهذا القرار الهام ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بالدور الأساسي الذي على المرأة أن تؤديه في منع نشوب الصراعات وتسويتها؛ وتعزيز العدالة والمصالحة؛ ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفي إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وكلها ركائز أساسية من أجل بناء سلام دائم.

ولا يمكن إنكار أن النساء والفتيات يعانين من أكثر الآثار تدميراً والتي تترافق مع النزاع، وعلى وجه الخصوص تزايد استخدام العنف الجنساني، والاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والاسترقاق الجنسي، والحمل القسري الناجم عن هذه الأعمال الشنيعة، ووصمة العار التي تلحق بهن في مجتمعاتهن المحلية. كل هذه الجوانب تؤثر على اتزانهنّ العقلي والعاطفي بل وتهدد حياتهن.

وينبغي لكل مساعدة تقدم إلى هؤلاء النساء والفتيات أن تأخذ في الحسبان الصدمة التي عانين ولا زلن يعانين منها كمشردات، من خلال استرجاع صدمات الماضي، والرفض المستمر والانفصال الأسري طويل الأمد. ولذلك، ثمة حاجة كبيرة إلى المشورة، ولكن الطريق نحو التعافي يتطلب أيضاً جهوداً لاستعادة الحالة الطبيعية في حياتهن. ويشمل هذا الحصول على عمل والكرامة التي يتم اكتسابها بتحصيل المرء لأمواله من عرق جبينه وإنفاقها بحرية، وتوفير التعليم للأطفال، الذي بدوره يبشر بمستقبل أفضل.

وينبغي التأكيد على أن قدرة الطفل على الانتظام في الدراسة، حتى في بناء تعرض للقصف أو في مخيم للاجئين، يرمز إلى وجود نظام، وطابع اعتيادي وطريق إلى الحياة الطبيعية – والتعافي من الصدمات والتغلب عليها. ينبغي تمكين المرأة منذ الصغر، بالحصول على التعليم، والتأكد من حماية حقوقهن وتعزيزها، ومعرفة أنهن جزء من أي عملية تؤثر على رفاهيتهن ومستقبلهن.

ولن يهدأ لنا بال حتى نرى الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات على أرض الواقع تلقى الاهتمام الخاص والمتميز الذي تستحقه، مع التعاون الفعال للوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وبدعم من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. في هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني حتى الآن في جميع الأنشطة الجارية على أرض الواقع لبعثات الأمم المتحدة. ونحث تلك الأطراف على مواصلة مساهمتها القيمة في التحديات الماثلة.

ولما كانت الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان – بما في ذلك التمييز، والعنف الجنسي والجنساني – يمكن أن تحدث في مختلف مراحل دورة التشريد، فالتحدي الرئيسي الذي يواجه الدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية هو الحاجة إلى ضمان بيئة توفر الحماية للمشردين وتحسينها. ونؤكد مجدداً أن المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء في حماية سكانها، وبصفة خاصة النساء والفتيات المشردات، وهن أكثر الفئات ضعفاً.

وثمة حاجة إلى الإسراع ببناء القدرات في المؤسسات العامة، من أجل حماية حقوق النساء المشردات وتعزيزها وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في هياكل الحكم الوطني، التي غالباً ما تتحطم أو تضعف بعد الصراع. هذا يعني ضمان أن ممارسة الحماية هو أكثر اتساقاً وفعالية؛ تدريب قوات الأمن الوطني ورفع الوعي لديها؛ دعم مجموعات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان وحماية النساء المشردات؛ والدعوة مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل حقوق النساء المشردات.

ونحن نتفق مع تقرير الأمين العام أن عملية الاستعراضات الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجزاءات، وبالتالي، استعراض هيكل بناء السلام يجب أن تضمن إدراج الالتزامات والأولويات لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ولا يزال استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر أمراً لا غنى عنه لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتعزيز قدراتهن والتنفيذ الفعال للأنشطة التي من شأنها أن تؤدي إلى التطبيق الكامل للقرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشدد على مدى أهمية أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي أن يؤكد الهدف على بناء مجتمعات ومؤسسات مسالمة، وكلاهما أساسي من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على بياناتهم الحافزة على التفكير. وقد تأثرنا بالشجاعة والتصميم اللذان تتحلى بهما السيدة سعاد اللامي قائدة النساء اللاجئات. وتظهر روايتها في الواقع كيف يمكن للنساء الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تمثّله الصراعات المسلحة عن طريق تولي المسؤولية عن حياتهن الخاصة وقيادة الكفاح ضد العنف من أجل استعادة السلام والأمن المستدامين.

كما أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الموافقة على أن النساء والفتيات الصغيرات، باعتبارهن مجموعة ضعيفة، يتحملن وطأة النزاع المسلح. والنساء والفتيات هن الأشد إحساساً بالصدمات النفسية الناجمة عن العنف وعناء الحياة في المخيمات. إن تشريد النساء والفتيات من ديارهن يعرّضهنّ للعنف الجنسي، والاغتصاب، والتحرّش – والتي غالباً ما تُستخدم كوسيلة متعمدة من وسائل الحرب.

إن الظروف المحيطة بالمخيمات تجعل النساء والأطفال عرضة للإتجار بالبشر، علما بأن النساء اللواتي لا تحملن جنسية والمنفصلات عن أزواجهن هن الأكثر عرضة.

ولكن ذلك ليس سوى جانب واحد من الخبر. إن النساء والفتيات لسن الضحايا اللواتي يعانين أكثر من غيرهن فحسب؛ بل إنهن أيضا من أكثر العوامل الفعالة في عملية التغيير في حالات النزاع المسلح. إن إشراك المرأة في بناء السلام يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا في الجهود الرامية إلى احتواء الصراع وضمان العودة العاجلة إلى السلام والأمن. ومع القليل من الدعم من المجتمع الدولي، تؤدي النساء دورا حاسما في جميع مراحل حل الصراع، بما في ذلك مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام، ونظم العدالة الانتقالية.

أود أن أقول أن مشاركة مجلس الأمن في برنامج المرأة والسلام والأمن، على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، وضعت هيكلا معياريا أسفر عن نتائج إيجابية. بالرغم من ذلك الإنجاز الجدير بالثناء، يجب فعل المزيد من أجل ضمان تنفيذه تنفيذا فعالا في الميدان. أدت الزيادة الحادة في عدد اللاجئين، بالاقتران مع ظهور شتى أنواع التطرف، إلى تدهور حالة النساء والفتيات في أنحاء عديدة من العالم. لذلك ينبغي أن تركز جهود المجتمع الدولي على تحويل الالتزامات إلى تدابير ملموسة وعملية المنحى من خلال استراتيجيات وقائية، واستجابات قوية وحلول فعالة، بوصف ذلك جزءاً من استراتيجية عالمية متكاملة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ندعم المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن على النحو المبين في ولايتها. تلك الولاية الرامية إلى الوقاية من العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وتشجيع مشاركة المرأة في عمليات السلام بعد انتهاء الصراع بهدف صون السلم والأمن الدوليين. لذلك ينبغي أن يظل التركيز منصبا على تسوية النزاعات المسلحة، ومنع الانزلاقات مجددا في النزاعات. تضطلع عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وبعثاتها، وفقا للولايات ذات الصلة، بدور هام في حماية المرأة ومكافحة العنف الجنسي. وقد أسهمت باكستان

في هذا الجهد العالمي بوصفها مشاركا رئيسيا في عملية حفظ السلام. ما تزال تشغل المرأة الباكستانية وظائف ضباط الشرطة والأطباء والممرضين في بعثات مختلفة في آسيا وأفريقيا والبلقان.

ينبغي أن يشمل برنامج المرأة والسلام والأمن الجانب الحاسم لمشاركة المرأة في تسوية التراعات. ينبغي وضع استراتيجية فعالة تولي الاهتمام الكافي إلى الركائز الأربع للحماية من قبيل إغاثة المجتمعات، وإنعاشها، وتعزيز المشاركة ومنع نشوب التراعات. ويجب أن تكون مشاركة المرأة في جميع مراحل الانتعاش بعد انتهاء الصراع واضحة وذات مغزى، ويجب تشجيع النساء على القيام بأدوار قيادية سعيا إلى إنهاء الصراعات واستعادة السلام المستدام في مجتمعاتهن. في نهاية المطاف، يحدونا الأمل في أن تكون تلك الجوانب البالغة الأهمية لبرنامج المرأة والسلام والأمن جزءا من مناقشة الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ تنفيذا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشتشينسكي (كندا) (تكلم بالإسبانية): أشكرك جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة، وعلى حضورك هنا اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

تعتبرالمساواة بين المرأة والرجل، والمشاركة الشاملة والجادة للنساء والفتيات في جميع جوانب حياة مجتمعاتهن وبلدانهن من أهم القيم في كندا. إذ أن كندا ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات وضمان رفاههن في جميع أنحاء العالم. ونشعر بالقلق إزاء الحالة المريعة في البلدان التي تعوق فيها العقبات الحياة الكريمة للنساء والفتيات وتنال من سلامتهن وأمنهن، مما يمنعهن من بلوغ ما لديهن من إمكانات. ولا يؤثر الأمر على مصير تلك النساء والفتيات فحسب، بل يؤثر على مصير المجتمعات المحلية بأكملها.

يجب حماية الفتيات وتعليمهن إذا أُريد لهن أن يتقدمن ويصبحن أعضاء بمشاركة كاملة في جميع جوانب مجتمعاتهن. فلا بد من تمكين المرأة لتصبح عضوا فعالا في مجتمعها وتسهم في جميع مراحل اتخاذ القرارات، بما في ذلك في الميادين السياسية والاقتصادية وفي عمليات السلام. لا يمكن للبلدان بلوغ كامل إمكاناتها وتحقيق الازدهار إلا من خلال تمكين المرأة. ولا يكفي أن تناقش القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات في ردهات مباني الدولة فحسب؛ بل يجب أن تتواجد المرأة في تلك الردهات، وأن تجلس على رأس الطاولة، وأن تشارك في الحديث عن الأمن والازدهار من وحي تجاربها.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا ملتزمة أيضا بتحسين صحة الأمهات والرضع والأطفال في جميع أنحاء العالم، وبإنهاء ممارسة الزواج المبكر والزواج القسري المدمر للأطفال في غضون جيل واحد. إن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، جزء لا يتجزأ من الأمن وتنمية المجتمعات المحلية والبلدان في المستقبل. ونثني على البلدان التي تدافع عن هذه القضايا بنفس القدر من الإصرار. ويجري تنبيهنا على الدوام إلى الطرق التي من خلالها يعمل التراع المسلح على زيادة الخطورة على صحة وأمن وتنمية وكرامة النساء والأطفال. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يكون من المستحيل في أوقات الحرب حصول الأمهات والأطفال حديثي الولادة على الخدمات الصحية الأساسية. إن أضعف الفئات تكون في كثير من الأحيان أكبر الأهداف.

(تكلم بالإنكليزية)

إن النساء والفتيات يتعرضن بصورة متزايدة لخطر العنف في الأزمات الإنسانية، وهن عرضة للتعسف في كثير من الأحيان حتى مقابل حصولهن على المساعدة أوالحماية. ومن المعروف أن أسر اللاجئين والنازحين تمارس محاولات

سيئة لإكراه بناتها على الزواج لتوفير الأمن لهن أو كرد على اغتصابهن. في كثير من الأحيان يستخدم الاغتصاب كسلاح في الحرب، وله آثار مدمرة على الضحايا وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية التي من الممكن أن يكتب لها البقاء لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع.

إن ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد نقلت العنف الجنسي في حالات النزاع إلى مستوى جديد مروع من الفسق. إذ يجري اغتصاب النساء والفتيات من الأقليات العرقية والدينية، ويُكرهن على الزواج، ويجري بيعهن علنا كرقيق. وتقف كندا في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي إلى الحالة في العراق، وسوف تواصل التعاون مع الشركاء المتفقين في الرأي على التصدي للأزمة. نساهم بتقديم المساعدة الإنسانية لأولئك المحتاجين، بما في ذلك إلى اللاجئين والنازحين، وقد خصصنا أكثر من ٦٢ مليون دولار لتعزيز برامج المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والأمن. ولكن الأهم من ذلك، أن التزامنا يتضمن ما مقداره ١٠ ملايين دولار لدعم الناجيات من العنف الجنسي في المناطق التي استولت عليها داعش، بما في ذلك تقديم التمويل من أجل الاستجابة السريعة في مجال العدالة، وتقديم التمويل إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتصدي للعنف الجنسي والتحقيق في ارتكابه، وفي غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة، وتجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

(تكلم بالفرنسية)

يعاني عدد غير متناسب من النساء والفتيات في حالات الصراع اليوم ولا يستطعن القيام بأدوار هامة ليصبحن ممثلات للقدرة على الصمود والتغيير الإيجابي. إن مشاركتهن الكاملة في حياة مجتمعاتهن المحلية وفي البلدان أمر ضروري من أجل تحقيق الازدهار المستدام والسلام والتنمية، يعالج المجتمع الدولي هذه المشكلة من خلال مناقشة اليوم، على سبيل المثال، وكذلك وبعقد غيرها من الفعاليات، من قبيل مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي عقد مؤخرا في لندن.

(تكلم بالإنكليزية)

في عام ٢٠١٥، سيكون لدينا المزيد من الفرص من أجل معالجة تلك المسائل الهامة في العديد من المبادرات المقررة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدراسة المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واستعراض الأمين العام الرفيع المستوى لبرنامج المرأة والسلام والأمن، وسيتعين علينا استعراض هيكل بناء السلام لدينا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن دور النساء والفتيات ضروري لإنجاز كل هذا العمل، وتتطلع كندا إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأعضاء التي تفكر بنفس الطريقة، لضمان متابعة إنجازه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيدة غونثاليث رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا؛ والسيدة سعاد اللامي، مديرة المركز النسائي لمدينة الصدر والعيادة القانونية، التي زودتنا بمنظور المجتمع المدني.

كما نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشكر الأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة. ونحن نشيد بكم، سيدتي الرئيسة، لتركيز المناقشة المفتوحة هذه السنة على الوضع الخاص للاجئين والمشردين من النساء.

وفي هذا العام، الذي شهد تسجيل أكبر عدد من اللاجئين المشردين منذ الحرب العالمية الثانية، نعتقد أنه من المهم أكثر

من أي وقت مضى الإشارة إلى أن نصفهم من النساء والفتيات وإلى أن التطرف الذي نشهده اليوم في أنحاء معينة من العالم ربما سيؤدي إلى زيادة هذه الأعداد أضعافا مضاعفة. وهذا ينعكس في البيان الرئاسي لهذا اليوم (S/PRST/2014/21)، الذي ترحب به إسبانيا.

إن التشرد في حد ذاته يفاقم من ضعف النساء والفتيات المحرومات من بيئة أسرية آمنة، والتمييز ضدهن. وفي معظم الحالات، عليهن الاضطلاع بمهام رب الأسرة، الأمر الذي لم تعمل ظروفهن الاجتماعية والثقافية والتعليمية على إعدادهن لذلك. والتشرد أيضا يزيد من تعرض النساء والفتيات للتهديدات الناجمة عن شبكات الاتجار بالبشر والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والزواج القسري وانعدام الجنسية والبغاء والعنف الجنسي. وحالات الاختفاء القسري تجعل من المستحيل أيضا التمتع بحقوق الفرد الأساسية، من قبيل الحق في التعلّم، والحق في الحصول على المرافق الصحية المناسبة.

طوال السنوات الأخيرة، لاحظنا بارتياح أن مجلس الأمن يصبح استباقيا بشكل متزايد وأكثر تركيزا عندما يتعلق الأمر بالنساء في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، من المهم أن نأخذ في اعتبارنا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المشردين تقع على عاتق الدول، التي لديها التزام باعتماد الخطوات اللازمة، مهما كانت، للحيلولة دون إضعاف الحقوق الأساسية للمشردين، والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على التشرد بشأن التمتع بتلك الحقوق، وإجراء التحقيقات، ومعاقبة المحرضين ومرتكبي الجرائم من قبيل التجنيد، والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نكرر أهمية مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي انعقد في لندن في حزيران/يونيه، ونشدد على ضرورة تنفيذ نتائجه. ونعتقد أنه من المهم لدى استعراض ولايات عمليات حفظ السلام أن نعزز المنظور الجنساني عندما يتعلق الأمر بالحماية، فضلا عن برنامج المرأة والسلام والأمن، كما ينعكس في أحدث تقرير للأمين العام (S/2014/693).

ونعتقد أيضا أن حالات ما بعد الصراع تتطلب منا مواصلة تعزيز الاحتراس واتخاذ التدابير اللازمة حتى يمكن ضمان مشاركة المرأة في إصلاح النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ومرحلة إعادة البناء هي مصدر العديد من المشاكل التي تؤثر على المرأة في مجالات الوصول إلى سوق العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، وآليات صنع القرار. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، فإن عام ٢٠١٥ يشكل فرصة فريدة من نوعها لجميع وكالات الأمم المتحدة بغية تركيز اهتمامها على تمكين المرأة. وينبغي أن يكون ذلك محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعاملا أساسيا في تعزيز المعونة الانمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

وفي ما يتعلق بالفرصة التي يتيحها استعراض عام ٢٠١٥ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي لنا أن نفكر في ما أحرز من تقدم في تنفيذ هذا القرار، والتحديات التي لا تزال أمامنا في مجال المرأة والسلام والأمن. وبخصوص التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت، فقد اكتسبت جماعات السلام النسائية قوة ونجحت، ضمن بعض السياقات، في وضع شواغلها على جداول أعمال محادثات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت آليات العدالة الانتقالية فعالة على نحو متزايد في التصدي لجرائم الحرب ضد النساء، وتضمنت المزيد من الأحكام المحددة لحماية النساء اللواتي يدلين بشهاداتهن. ونلاحظ أيضا أن استراتيجيات التخطيط في حالات ما بعد الصراع تزداد إدراكا للحاجة إلى وضع المرأة في مناصب صنع القرار. ونعتقد أيضا أن ازدياد البلدان التي لديها الآن خطط عمل وطني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل إنجازا، استنادا إلى الظروف الخاصة بها. ونحن نرى ذلك يحدث في إسبانيا، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى أعداد متزايدة باطراد من المدنيين والعسكريين المقرر مشاركتهم في عمليات لحفظ السلام المعلومات الضرورية، بغية إدراج المنظور الجنساني بشكل صحيح في سياق بعثاتهم.

بيد أنه على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات عديدة. فمنذ عام ١٩٩٢، تشكل النساء أقل من ١٠ في المائة من المشاركين في مفاوضات السلام، وتناول المسائل الجنسانية في اتفاقات السلام لا يزال قاصرا. ومشاركة المرأة ناقصة أيضا في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والعنف الجنسي في الصراعات يتواصل بشكل منهجي ومع الإفلات من العقاب.

وما من شك في أننا أحرزنا تقدما بشأن تحقيق برنامج المرأة والسلام والأمن، وإنما هناك تحد كبير ماثل أمامنا. إذ يجب أن نكفل الاعتراف نهائيا بأن المرأة هي بمثابة رسول للسلام ويتعين أن تكون حماية حقوقها جزءا لا يتجزأ من عمليات السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإسبانية): شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسة، على هذه المبادرة الممتازة المتمثلة في عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به وكيلة الأمين العام المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو – نغوكا، وجميع المشاركين في المناقشة الجارية هنا اليوم. ونرحب بالدور الرئيسي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تمكين المرأة والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات من خلال مختلف الأنشطة والصكوك.

وفي حين نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتناول بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذ قبل ١٤ عاما تقريبا، يؤكد أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها الكامل في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما. وعلى الرغم من العديد من المساعي والإنجازات التي تحققت، لم يتم الوفاء على نحو مرضٍ بجميع الالتزامات أو بتنفيذها. والصراع المسلح يؤثر على النساء أكثر من الرجال. فهن يحرمن غالبا من حقوقهن، ويتعرضن للعنف. والعنف ضد المرأة لا يشمل انتهاكات حقوق الإنسان فحسب، إنما بات مسألة أمنية على نحو متزايد. فاستهداف المدنيين، والنساء، والأطفال هو فعل مقيت للغاية، ويجب المعاقبة عليه وفقا لذلك.

ودور المرأة في تحقيق السلام والأمن أمر لا غنى عنه. ومع ذلك، تظل عمليات السلام في معظمها حكرا على الرجال. فعدد النساء المشتركات في عمليات السلام والأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار، لا يزال منخفضا جدا. ومن ناحية أخرى، من المسلّم به عموما أن مشاركة النساء في قوات الأمن تزيد من فعالية تلك المؤسسات ومصداقيتها وشرعيتها. وإحدى العقبات الرئيسية أمام زيادة مشاركة الإناث في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما فتئت تكمن في تمثيلها المتدني في القوات المسلحة وأجهزة الشرطة على الصعيد الوطني، لا سيما على المستويات العليا وفي الأدوار التنفيذية. وفي هذا الصدد، يجب علينا جميعا أن نعزز جهودنا لزيادة مشاركة المرأة والنهوض بها في القطاع الأمني وموظفيه.

وقوات الأمن التي تتسم بالكفاءة والمهنية والمساءلة لا غنى عنها في حماية السلامة الأساسية للمواطنين، بمن فيهم النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تعتبر سلوفاكيا إصلاح القطاع الأمني أداة حاسمة في تحويل جهاز الأمن إلى مؤسسة مهنية وشفافة وخاضعة للمساءلة، تكون قادرة على منع العنف الجنسي في الصراعات المسلحة والقضاء عليه، والتحقيق فيه، والمعاقبة عليه. لهذا السبب، ندعو إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢١٥١ (٢٠١٤) بشأن إصلاح قطاع الأمن. فهذا القرار، من

بين أمور أخرى، يؤكد على أهمية المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن. وهو يؤكد أيضا على الدور الحيوي للمرأة في الوقاية، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتعزيز تدابير حماية المدنيين في الأجهزة الأمنية خلال عملية إعادة الإعمار. ويقترح أيضا إشراك المزيد من النساء في عمليات التدريب لأفراد الأمن، ويدعو إلى تنفيذ عمليات فعالة للتدقيق بغية استبعاد مرتكبي العنف الجنسي من قطاع الأمن.

وتدعم سلوفاكيا التنفيذ الكامل للمذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، التي أصدرتها الأمم المتحدة رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وتركّز المذكرات التوجيهية هذه، في جملة أمور أخرى، على الأخذ بوجهات نظر المرأة في إصلاح قطاع الأمن، بغية كفالة أن تستجيب المبادرات المدعومة من الأمم المتحدة في هذا المجال لمختلف احتياجات المعرّضين لخطر العنف الجنسي وقدراتهم من النساء، والفتيات، والرجال، والفتيان.

وحالة اللاجئين والمشردين داخليا تشكل تحديا مستمرا. واليوم، نحن نواجه حالات كثيرة جدا في مناطق كثيرة جدا حيث، لأسباب مختلفة، لا تتمكن القوات المسلحة والشرطة من مجرد توفير الأمن الأساسي للمواطنين، بمن فيهم النساء والفتيات. وهذا الأمر يؤدي في كثير من الحالات إلى نزوح قسري وخسائر لا مفر منها لأسرهم وديارهم. وينبغي للمرأة أن تكون ممثلة تمثيلا عاليا في وحدات الأمن داخل مخيمات اللاجئين وفي مواقع صنع القرار والأمن، بما في ذلك مجالس الشرطة، ومؤسسات قطاع الأمن، وهيئات الرقابة.

إن وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص النازحين، وبخاصة النساء والفتيات، يتصف بأولوية رئيسية. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمبادرات إصلاح العدالة. ويشمل ذلك تطوير التشريعات، والتدريب القضائي المتخصص، وإمكانية الوصول إلى العدالة بالتساوي وفي الوقت المناسب. والمبادرة إلى إعمال الحقوق القانونية، وزيادة التوعية، وتوفير الخدمات القانونية مجانا أو بتكلفة معقولة أمور يمكنها أن تحسّن الوصول إلى العدالة لكل من يحتاج إليها نتيجة أي نوع من أنواع سوء المعاملة، بما في ذلك سوء المعاملة على أساس نوع الجنس.

ونؤيد تمام التأييد التزام الأمين العام بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل موظفي الأمم المتحدة. ولا يزال عدد الادعاءات الموثقة، على الرغم من اتجاهه التنازلي، مبعث قلق لنا. والمطلوب بذل جهود إضافية لتقصير الوقت اللازم لاستكمال التحقيقات، وكفالة أن تتناول التحقيقات تلك الادعاءات المزعومة بصورة شاملة.

أخيرا وليس آخرا، ينبغي ألاّ ننسى دور المجموعات التي تقودها المرأة في المجتمع وتوفير الحماية لها، فهي تؤدي دورا هاما في مكافحة التطرف العنيف في كثير من البلدان. لذلك، من الضروري إشراك المجموعات النسائية والخبيرات منهن في صنع القرار ضمن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وإن كفالة السلامة والحماية للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان، مثل الفائزة بجائزة نوبل للسلام، مالالا يوسفزاي، يتعين إعطاؤها الأولوية من جانب الدول الأعضاء ومؤسسات قطاع الأمن فيها.

وباختصار، لقد تناولنا في العديد من الوثائق الكثير من العناصر التي تبيّن كيفية تحسين الوضع. واسمحوا لي بأن أذكر ستة منها. أولا، في ما يتعلق بحماية حقوق المرأة، إن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون الذين تُنتهك حقوقهم في حالات العنف والصراع. ثانيا، بخصوص المشاركة، يجب أن نشجع المرأة على الانتقال إلى الساحة العامة وقطاع الأمن، وأن تنبري وتتكلم وتكون نشيطة. ثالثا، بالنسبة إلى الشمولية، لا يمكن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دون شمول الجنسين في

إصلاح قطاع الأمن، والتسريح وإعادة الإدماج. رابعا، يجب أن تكون هناك شفافية ومساءلة. خامسا، العدالة والتعافي هما مسألتان هامتان للمرأة. يجب عدم السماح لأي كان بالإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. والعنصر الأخير هو تمويل المساواة بين الجنسين. ينبغي النظر في آليات الموارد والتمويل من أجل زيادة مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن.

إن السلام لا يتحقق في غياب المرأة، وهناك الكثير من الأمثلة العملية على ذلك. ثمة صراعات عديدة كان بالإمكان تفاديها لو تدخلت المرأة في مرحلة مبكرة. وسيشهد عام ٢٠١٥ مساعينا المشتركة للنهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن، مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. لذلك، فلنعمل معا للاحتفال بهذه المعايير الهامة من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندوزا إيمورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، وممثلة الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، السيدة اللامي، على إحاطاتهم الاعلامية. ونرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 في وقت سابق من هذا اليوم.

إن دور المرأة في تحقيق السلام والأمن والتأثير المحدد لانعدام السلام والأمن على المرأة أمران استرعيا في الآونة الأخيرة اهتماما متواصلا من أعلى الهيئات الدولية لصنع القرار. ولكن التقدم المحرز مهم جدا. فقد أدى هذا التقدم إلى فهم أفضل لمصادر الصراع، فضلا عن المسارات نحو السلام وإعادة الإعمار. وأدى أيضا إلى توجيه الموارد نحو معرفة أعمق للعواقب المترتبة على الصراعات، وإيجاد مؤسسات أفضل لبناء القدرات المتعلقة بدور المرأة وتمكينها.

وبالانتقال إلى المسألة قيد النظر، أود أن أهنئ الأرجنتين، ومجلس الأمن بوجه عام، على اختيار هذا الموضوع للمناقشة المفتوحة الجارية اليوم. إنه موضوع هام للغاية. في هذه السنة، سجّلنا أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخليا منذ الحرب العالمية الثانية. والمؤسف أن علينا أن نتوقع ازدياد الحالة سوءا قبل أن تشهد تحسنا. وهناك أسباب جديدة لتوقّع المزيد من التشريد تظهر بمعدل ينذر بالخطر. فالعنف الذي ترعاه الدول وغير الدول، وكثيرا ما يتلوّن بالتطرف الديني، يستهدف المدنيين، لا سيما النساء والفتيات. والأمراض تولّد حالة من الذعر، وتعطل الشبكات الاقتصادية والاجتماعية، وهي نفسها تسبب المزيد من التشريد والتضليل والخوف. والأثر القصير الأجل والطويل الأجل للتشريد الجماعي لا يتطلب المزيد من التفصيل، وإنما يقتضي التعاون المتبادل وتضافر العمل من جميع أصحاب المصلحة. وكيفما بدت الصراعات غير التقليدية اليوم فهي تخلّف، مع ذلك، آثارا تقليدية ومدمرة معروفة جيدا على السكان المدنيين، ولا سيما المعرّضين لأشد المخاطر: النساء والفتيات.

وتشعر البرتغال بالتشجيع حيال عدة تطورات إيجابية جدا تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، مثل حقيقة أن هذه المسألة ترد باستمرار في قرارات مجلس الأمن وولايات حفظ السلام، فضلا عن أن الإبلاغ عن الاعتبارات الجنسانية يُدرك الآن كعنصر أساسي للفهم الدقيق لحالة بعينها. ونحن فخورون بأننا عملنا من أجل هذا التعميم، مع العديد من الشركاء داخل مجلس الأمن خلال ولايتنا الأخيرة في المجلس، وكذلك مع أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وبالتالي وفينا

بالتعهدات التي قطعناها قبل انتخابنا في هذه الهيئة. كما لا بد لي أن أتوجه بكلمة شكر وتشجيع خاصة جدا إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الدعم القيّم منهما، ووفرة تأييدهما لنا.

وعلى الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية، ينبغي لنا أن نرحب أيضا بحقيقة أنه ثمة منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي قد سمّت مبعوثين خاصين معنيين بالمرأة والسلام والأمن، وأن ثمة عددا متزايدا من البلدان التي وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. ومن الضروري الآن إدامة التقدم المحرز بالفعل وزيادته. وعلى مجلس الأمن، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة بأكملها، الحفاظ على الالتزام بذلك. وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال بتوسيع نطاق التركيز على العنف الجنسي في الصراع. فالعنف الجنسي هو آفة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أجيال من ضحايا الصراع.

إن عملنا في هذا الشأن يعزز برنامج المرأة والسلام والأمن بنطاقه الأوسع، ويشدد على الحاجة إلى زيادة تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وسوف يتيح عام ٢٠١٥ فرصة سياسية فريدة من نوعها للنهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن. إذ سيجري فيه الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والدراسة الشاملة التي يطلبها القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، فضلا عن الاحتفالات ببيجين+٢٠، والمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تتسنى لنا جميعا فرصة متجددة لجعل سياساتنا في هذه المسألة أكثر واقعية.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بدعوة محددة إلى العمل على لفت انتباه المجلس إلى الهدف الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: القضاء على حالات انعدام الجنسية في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٢٤.

ثمة إقرار واسع النطاق بأن انعدام الجنسية مصدر للظلم والتمييز، والتهميش والوصم مدى الحياة لملايين أفراد. ويعمل على إدامة الآثار المأساوية للتراع والتشريد والهجرة القسريين. إن التمييز ضد النساء في قوانين الجنسية مصدر واسع النطاق وخطير من مصادر انعدام الجنسية. ولا تصبح النساء ضحايا بصفة خاصة في تلك الحالة بسبب التمييز القائم على نوع الجنس فحسب، بل لأنهن يمكن اعتبارهن مصدرا للتمييز الذي يعاني منه أطفالهن وأسرهن الكبيرة الذي غالبا يكون له آثار واسعة النطاق ومدمرة. لقد آن الأوان لمعالجة المسألة على أعلى المستويات بهدف القضاء التام عليها.

وأغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام أو التصديق على اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، والصكوك القانونية الرئيسية والعناصر الأساسية لمنع نشوب التراعات الدولية ومن أجل التخفيف من آثارها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة حسنة التوقيت.

في البداية، أود أن أشدد على أن رئيس وزراء اليابان، السيد شينزو آبي، يولي أهمية كبرى لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، ومشاركة المرأة. وهدفنا إقامة مجتمع يسطع فيه نجم المرأة، لا على الصعيد المحلي فحسب بل على الصعيد العالمي، بما في ذلك في الحالات المتأثرة بالتراعات وما بعد الكوارث.

ومن أجل تمكين المرأة على نحو فعال، علينا الاضطلاع بأنشطة شاملة تشمل تحسين التعليم وتعزيز سبل العيش وزيادة

فرص الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية والحد من العنف القائم على نوع الجنس. واستضافت اليابان في أيلول/سبتمبر ندوة الجمعية العالمية للمرأة (الجمعية العالمية للمرأة طوكيو ٢٠١٤). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ملامبو – نغوكا المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، على مشاركتهما ومساهماتهما. وقامت رئاسة المؤتمر بصياغة موجزة للآراء التي أعرب عنها خلال الندوة وأصدرت مجموعة من ١٢ مقترحا ملموسا.

وانتقل إلى بند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم، قامت اليابان بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن العديد من المنظمات غير الحكومية، بتقديم الدعم لمشاريع عديدة في جميع أنحاء العالم ذات الصلة بالموضوع الرئيسي لمناقشة اليوم. وأود أن أعرض بعض جهودنا.

أولا، أود أن أسلط الضوء على قصة حميدة حسن، التي قدمها لكم خطاب رئيس الوزراء إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.9)، هي فتاة عمرها ١٠ سنوات تعيش في مخيمات المشردين داخليا في مقديشو. وقدمت اليابان للمخيمات المصابيح الشمسية التي تصنعها شركة ”باناسونيك“ اليابانية، التي تخزن الطاقة الكهربائية المولدة من أشعة الشمس أثناء النهار وتحولها إلى ضوء يشع من المصابيح ليلا. ولا تعمل الخيمة المضاءة بمثابة رادع لأعمال العنف الجنسي فحسب، بل تحت ذلك الضوء، يمكن للفتاة الآن العمل والدراسة في وقت متأخر من المساء، بل وأن تحلم أن تصبح طبيبة في يوم من الأيام.

ثانيا، يكتسي الاستقلال الاقتصادي أهمية حاسمة في النهوض بوضع المرأة وفي الحد من أعمال العنف المرتكبة ضدها، لا سيما في حالات المشردات. وفي مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة في سوريا وحولها، قدمت اليابان الدعم لأنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى التمكين الاقتصادي، مثل التدريب المهني وبرامج النقود مقابل العمل للسوريات اللاجئات والمشردات داخليا.

كما دعمت اليابان الأنشطة التي تضطلع بها حكومة الأردن لمساعدة اللاجئات الفلسطينيات في البلد. وقدم ذلك المشروع إرشادات للاجئات في مهارات مثل الحياكة باستخدام الثياب اليابانية التقليدية المتبرع بها كمواد توجيهية. كما قدمت محاضرات في التسويق من أجل تثقيف النساء في مجال مشروعات الحياكة التجارية. والمثالان هما لأغراض التوضيح، لكنهما يمثلان جانبين هامين وهما الحماية والتمكين. في مناقشة اليوم، أعتقد أن هذين الجانبين قد ذكرهما العديد من المندوبين. إن الحماية والتمكين هما الركيزتان الأساسيتان للأمن البشري، الذي ما فتئت اليابان تدعو إليه لأكثر من ١٠ سنوات.

أود الآن أن أشير إلى أنشطة متابعة القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). في ندوة الجمعية العالمية للمرأة في أيلول/سبتمبر، أدركنا أن القيادة السياسية الرفيعة المستوى والالتزام أساسيان لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقامت اليابان والمجتمع المدني بصدق بوضع خطة عمل وطنية، ونتوقع أن نتمكن من إطلاقها قبل نهاية العام. كما ترغب اليابان في تقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية في البلدان النامية.

وفي الختام، عقدت بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة في تموز/يوليه حلقة نقاش بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني، ”الشبكة العالمية للعاملات في مجال بناء السلام“. ونأمل في أن يكون ملخص المناقشة، والتوصيات الصادرة عن ندوة الجمعية العالمية، والأهم من ذلك، تنفيذ خطة عملنا الوطنية، التي تضم أكثر من ١٠٠ مؤشر، بمثابة مدخلات للتقييم العالمي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن خلال هذه

الجهود، تلتزم اليابان بالإسهام في تعزيز الزخم نحو الاستعراض الرفيع المستوى المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن تصاعد حدة النزاعات وانتهاكات القانون الدولي، التي تسفر عن تدفقات هائلة لم يسبق لها مثيل من اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمشردين داخليا، والغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال. وتزداد حالتهم تفاقما جراء حالات الوفاة غير المبررة، وتفشي الأمراض، وأزمات الغذاء والمياه والطاقة، والفقر، وحالة الضعف الشديد بسبب انهيار المجتمعات بأسرها.

وبالتالي، وفقا للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والقرارات التي تلته، فإن دور المرأة في منع نشوب النزاعات، وتسويتها وعمليات التعافي عامل هام في عمليات التأهيل والإنعاش، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة الإعمار والتنمية. وثمة ميل في كثير من الأحيان إلى تهميش المرأة واستبعادها من تلك العمليات، ولذلك، يجب أن تشارك في تشكيل مصيرها. تلك هي الحال بصفة خاصة حينما يتعلق الأمر بتوفير احتياجات البقاء الأساسية، والرعاية الطبية، والتعليم الابتدائي والثانوي وفرص الاعتماد الاقتصادي على الذات. وبالتالي، فإن القضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس، والعنف والإفلات من العقاب لا يزال أمرا بالغ الأهمية للنهوض بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا. ونرحب بتحول ذلك إلى نقطة تركيز في العديد من العمليات الشاملة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام والعمليات المختلطة المنشأة مؤخرا.

في الوقت الحاضر، تتضمن على الأقل ثلاثة اتفاقات من بين كل ١٠ اتفاقات سلام أبرمت برعاية الأمم المتحدة أحكاما بشأن المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها. يجب توفير الآليات والهياكل في كل عملية من عمليات حفظ السلام بحيث تتمكن النساء من العمل بوصفهن شريكات على قدم المساواة مع سائر الشركاء في البعثات الميدانية، وفي جميع أفرقة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة. والحد الأدنى المتمثل في ١٥ في المائة الذي حدده الأمين العام في خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني هو الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه.

وننوه بأنه يجري تعيين المزيد من النساء رئيسات للبعثات، بما في ذلك قائدات القوات، والمبعوثات الخاصات، ورئيسات لوحدات الشرطة. وتتناول أكثر من ٩٠ في المائة من الولايات التي تدعو إلى إدماج عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام مسألة أمن المرأة. وينص تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أحكام جنسانية في جميع ولايات البعثات، ووضع خبراء في الشؤون الجنسانية في الأقسام الفنية التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونشر مستشارين في مجال حماية المرأة لرصد حالات العنف الجنسي والإبلاغ عنها وتوفير التدريب بناء على ذلك.

وتشمل لجان التحقيق الدولية حاليا وبشكل روتيني محققين في الجرائم الجنسانية. لذلك، لا بد من إشراك المراة في كل مرحلة لإعادة تأكيد سيادة القانون وإعادة بناء المجتمعات خلال مرحلة العدالة الانتقالية.

وعلى مجلس الأمن النظر في جميع الانتهاكات لحقوق المرأة أثناء النزاعات، وينبغي لولايات حفظ السلام دعم الملاحقة القضائية الوطنية في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة ضد المرأة.

وينبغي للمجلس أن يركز على ولاياته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال واحدة على الأقل من الزيارات الميدانية الدورية في السنوات المقبلة. وينبغي للجان التحقيق التي تعمل في مختلف المناطق التي مزقتها الحروب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم إحاطات دورية إلى المجلس.

ويشارك بلدي كازاخستان على نحو متزايد في حفظ السلام – بدءا من عام ٢٠٠٣ في العراق، ونيبال، وفي الوقت الراهن في الصحراء الغربية – ومن المقرر زيادة عمليات النشر لتشمل بعثات أخرى في المستقبل. وما فتئ حفظة السلام من الكازاخستانيين يولون الاهتمام الواجب لحماية النساء والفتيات ومعاملتهن معاملة خاصة ورعايتهن، إلى جانب تمكينهن، ولاتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية، ويشجعون ذلك.

شهد بلدي على مدى العقد الماضي تدفقات متزايدة ومعقدة من ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين وضحايا عمليات الاتجار، مما يشكل أيضا خطرا كبيرا على الحكومات في المنطقة. وكازاخستان بلد عبور ومقصد على حد سواء، وهي تعمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واعتمدنا قانونا بشأن اللاجئين استنادا إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ويسهم المكتب الإقليمي للمفوضية السامية، بالتعاون الوثيق مع حكومة بلدي، في تعزيز الجهود الإقليمية والدولية.

وكازاخستان ملتزمة بالانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ومن بينهن الفئات الأكثر ضعفا من اللاجئات والمشردات داخليا. ونتمنى المزيد من النجاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولصناديق وبرامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على الموضوع الهام المتعلق بالمشردات من النساء والفتيات. كما أهنئكم على قيادتكم القديرة لمجلس الأمن هذا الشهر.

وترحب الإمارات العربية المتحدة بالبيان الرئاسي الشامل (S/PRST/2014/21) الذي اعتمده أعضاء المجلس بتوافق الآراء صباح اليوم. ونشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الأخير (S/2014/693)، الذي يقدم معلومات هامة عن التقدم المحرز حتى الآن، والتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في التنفيذ الكامل لجدول الأعمال. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا على دعوتها الجريئة لاتخاذ إجراءات. وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح على عروضهم الرصينة والهامة.

تركز المناقشة المفتوحة اليوم على النساء والفتيات المشردات، وهو ما يكتسي أهمية قصوى في ظل الأزمات الجديدة، واندلاع أعمال العنف التي تسفر عن زيادة مستويات التشريد القسري. واليوم، يمثل اللاجئون والمشردون داخليا وعددهم ٥١ مليون شخص العدد الأكبر من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا منذ الحرب العالمية الثانية؛ وثلاثة أرباع المشردين هم من النساء والأطفال.

لقد أقر العديد من الحاضرين هنا اليوم في بياناتهم بأنه يجب علينا باعتبارنا دولا أعضاء أن نعمل معا من أجل التصدي لهذه المسألة. ويجب علينا كفالة اتساق القيادة من أجل تعزيز المشاركة المجدية للنساء وإتاحة فرص القيادة لهن، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للتشريد وآثاره. ويجب كفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بصورة متسقة وفعالة.

وداخل منظومة الأمم المتحدة، علينا تشجيع إجراء المزيد من تحليلات النزاعات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن نلتزم بتعهداتنا بشأن المرأة والسلام والأمن ليتسنى لنا أن نفهم

على أفضل وجه التقدم المحرز، فضلا عن التحديات التي لا تزال قائمة في عملية التنفيذ.

وعن طريق تلك الإجراءات، يمكن أن نضطلع نحن الدول الأعضاء بدورنا لكفالة أن يظل برنامج المرأة والسلام والأمن عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إرساء السلم والأمن الدوليين.

انقضى ١٤ عاما منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يعترف المجتمع الدولي رسميا من خلاله بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها وتسويتها، إضافة إلى الإقرار بالعبء الكبير الذي تتحمله النساء والفتيات أثناء النزاعات.

وقد أُحرز الكثير من التقدم في مجال المرأة والسلام والأمن. ففي داخل منظومة الأمم المتحدة، يجري إدماج برنامج المرأة والسلام والأمن بشكل متزايد. وتوضح البيانات الواردة في تقرير الأمين العام التقدم الهام المحرز. وعلى صعيد الوقاية، هناك المزيد من الاهتمام المتواصل بالمرأة والسلام والأمن في مداولات مجلس الأمن؛ وتضمنت ثلاثة أرباع قرارات الأمم المتحدة المتخذة في عام ٢٠١٣ إشارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وفي إطار ركيزة الحماية، كانت هناك أوجه تحسن في ولايات بعثات حفظ السلام، والرصد والتدريب، مع توجيهات واضحة تدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في صفوف شرطة الأمم المتحدة وقواتها.

وعلى مستوى عمليات الإغاثة والإنعاش، كانت هناك أيضا زيادة في التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة في بناء السلام، مع إدراك متزايد لأهمية الاستقرار الاقتصادي بعد انتهاء النزاع في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) وفي الإعلان الذي اعتمدته لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣ بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة. وتشير الوثيقتان إلى أن تمكين المرأة اقتصاديا يولد مكاسب اجتماعية طويلة الأجل، حيث تبين الأدلة أن النساء يملن إلى إعادة استثمار نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من دخلهن مرة أخرى في أسرهن. ولذلك، فإنالأمن الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد النزاع أمر أساسي لضمان السلام والاستقرار الدائمين.

بيد أنه لا تزال أمامنا تحديات كثيرة. وتقر بيانات اليوم بأنه لا يزال هناك تباطؤ غير مقبول في تنفيذ المعايير المقبولة على نطاق واسع بالرغم من الوجود الواضح للإرادة السياسية. وعلى سبيل المثال، بينما ازداد الاهتمام العالمي بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من ترجمة هذا الاهتمام إلى أفعال، بما في ذلك تحقيق العدالة للضحايا ومساعدتهم.

ولا تزال هناك انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء العالم، شأنها في ذلك شأن التحديات التي تعوق كفالة حماية المدنيين. ولا تزال ثقافة الإفلات من العقاب منتشرة على نطاق واسع. وكما يدرك العديد من الدول الأعضاء، فإننا نستكشف أيضا سياقا أمنيا متغيرا حيث أدى صعود التطرف العنيف إلى زيادة العنف الذي يستهدف النساء والفتيات، وهو أمر غير مقبول بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وجميع الدول الأعضاء المسؤولة.

ورغم أن هذه حقيقة واقعة عالمية، فإنها مشكلة ملحة بصورة خاصة في منطقتنا. وفي العراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا، فإن أربعة من بين كل خمسة لاجئين ومشردين هم من النساء أو الأطفال. وداخل سوريا، هناك ٤,٢٥ملايين من المشردين داخليا و ٦,٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونشير إلى البيانات الهامة التي أبرزها تقرير أيلول/سبتمبر للجنة الإنقاذ الدولية بشأن محنة السوريات وأطفال سوريا. ويجب أن يظل جمع البيانات أولوية للمجتمع الدولي لمواصلة تعزيز حججنا وكفالة سيادة العدالة على الجميع من دون استثناء.

وتواصل أعداد المشردين قسرا الارتفاع يوميا وتتطلب اهتمامنا العاجل، إذ يضطر العديد من الأشخاص للفرار اليوم إلى الدول المجاورة.. ويشكل المشردون خمس عدد السكان في لبنان. وفي الأردن، مخيم الزعتري للاجئين هو ثالث أكبر مدينة في الأردن، من حيث الأعداد البحتة. والضغط الواقع على المجتمعات المحلية المضيفة هائل، وكذلك الآثار في البلدان المجاورة.

وما برحت الإمارات العربية المتحدة تسعى للاضطلاع بدورها واتخذت تدابير لتلبية احتياجات أولئك الذين شردوا قسرا ولمنع العنف ضد المرأة على الصعيدين الدولي والإقليمي وحمايتها منه.

فقد أنشأت الإمارات العربية المتحدة مخيم لاجئين مراجيب الفهود على الحدود الأردنية للاجئين السوريين، والذي يقتصر على المتزوجين والأطفال والنساء. وساعد طابع المخيم الذي يركز على الأسرة على حماية المرأة من التحرش والعنف خارج إطار الزوجية والاستغلال، وساعد على الحد من المعدلات الإجمالية للعنف ضد النساء والأطفال داخل المخيم.

كما أن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بحشد الدعم داخل الأمم المتحدة. فقد أطلقنا سلسلة حلقات نقاش بشأن المرأة والسلام والأمن في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن دعما للدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتهدف سلسلة حلقات النقاش إلى التصدي للتحديات المرتبطة بتنفيذ القرار وتحديد المسائل الناشئة وتوليد الفرص للمضي قدما صوب بلوغ الأهداف المتوخاة من برنامج المرأة والسلام والأمن.

وبالأمس، تناولت حلقة نقاشنا العديد من الأدوار التي تضطلع بها المرأة سواء في مكافحة التطرف العنيف، وكذلك بوصفها أحد الأطراف المساعدة في انتشاره في بعض الأحيان. وكانت المناقشة متباينة، ولكنها أسفرت عن بعض التوصيات والمواضيع الواضحة. أولا، يجب إشراك المرأة في المرحلة المفاهيمية لوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة التطرف العنيف. ثانيا، علينا أن ندرك أن النساء لسن مجموعة متجانسة، وينبغي أن يعكس نهجنا ذلك. ثالثا، لا بد من تهيئة حيز سياسي للاستماع إلى الأصوات المتعددة للنساء. وذلك الحيز هو المكان الذي قد نجد فيه حلولا في السياقات المحلية وتلك ذات الطابع الثقافي المحدد. رابعا، لا بد من الاعتراف بالمرأة بوصفها إحدى عوامل التغيير في حد ذاتها، وليس بوصفها ضحية فحسب. خامسا، يجب علينا دائما التصدي للخطاب المهيمن الذي يرى التطرف العنيف من خلال عدسة تركز أساسا على الأمن.

وبربط أدوار المرأة في استراتيجيات لمكافحة التطرُّف العنيف بمسائل أمنية نخاطر بالمزيد من تهميش المرأة والمنظمات النسائية. ويتعيَّن علينا اتخاذ نهج أكثر شمولا تجاه التشريد القسري، حيث ننظر خارج النُّهُج الأمنية التقليدية، ونركِّز على التنمية والاحتياجات اليومية للمشرَّدين قسراً. وبتلبية هذه الاحتياجات،يمكننا أن نُسهم في تهيئة بيئة تتيح للنساء وأسرهنّ ومجتمعاتهنّ أن يشاركن مشاركة كاملة في منع التطرف العنيف في مجتمعاتهن. وأخيراً، علينا أن نواصل الدعوة إلى زيادة التمويل لجمع البيانات وللإبلاغ لضمان أنَّ ما ينشأ بصفته توافق آراء في المحادثة بشأن علاقة المرأة – السلام – الأمن يُعزَّز بحقائق ثابتة.

وتبقى الأمم المتحدة المنتدى المحوري لمعالجة خطة المرأة والسلام والأمن. وقد أحرِز تقدُّم كبير من خلال الجهود المتضافرة المتواصلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلبية الاحتياجات الجنسانية المحددة للأشخاص المشرَّدين داخلياً واللاجئين. والإمارات العربية المتحدة تقف مع شركائنا في الأمم المتحدة والدوليين في هذا المسعى الهام، وتحثُّ على أن يكون عام ٢٠١٥ السنة التي نمضي فيها قدُماً بشكل ملحوظ.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر المديرة التنفيذية ملامبو – نغوسكا، والأمين العام المساعد موليه والمقرر الخاص بياني على إحاطاتهم الإعلامية المتبصرة. وأشكر أيضا السيدة سعاد علاّمي من مركز المرأة والعيادة القانونية في مدينة الصدر على ملاحظاتها.

وفيما تقترب الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، نرحب بالاهتمام المتواصل بخطة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن، وإضاءة المجلس على مسألة التشريد وآثارها على الفئات الضعيفة. وبما أنَّ عدد الأشخاص الذين شُرِّدوا قسراً الآن يفوق العدد الذي سُجِّل أثناء الحرب العالمية الثانية، التي حدت بنا إلى إنشاء هذه المنظمة، فإننا مضطرّون لاتخاذ إجراء عاجل لتلبية احتياجات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وبخاصة النساء والفتيات.

إنَّ النساء والفتيات يبقين مستهدفات بالتحديد في حالات النزاع. وهنَّ ضعيفات أيضا في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وغالباً أثناء العمليات السياسية الخلافية، وحالات وقف إطلاق النار والأيام الأولى من تنفيذ اتفاقات السلام. وعلاوة على ذلك، إنَّ النزاع والتشريد اللذين يحدثان في المناطق الحضرية يزيدان غالباً مخاطر العنف الجنسي القائم على الجنسانية. ولدى الوضع الحضري غير الرسمي القدرة على تعريض الأشخاص المشردين لعمليات الإخلاء والتمييز في الخدمات وعدم الحصول على مسكن. لذا، يقتضي الأشخاص المشردون حلولاً دائمة مُصاغة بعناية، تجمع النُهُج الإنسانية والإنمائية. ونعتقد أنَّ هناك ثلاثة أساليب للتصدي لهذه التحديات.

أولاً، إنَّ القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع هو الأسلوب الأفضل لمنع العنف الجنسي. لكنَّ ذلك ليس يسيراً دائما. لذا، فإنَّ ضمان حماية النساء والفتيات المشردات داخليا من العنف الجنسي والأشكال الأخرى من العنف القائم على الجنسانية حتمي على الأمد القصير إلى المتوسط. ومقاضاة هذه الأعمال ضرورة أخرى. وخلال هذه الفترة، للاستجابات متعددة القطاعات والمساعدة الإنسانية المستمرة للنساء المشردات وعديمات الجنسية آثار مباشرة منقذة للحياة.

ثانيا، من الضروري زيادة المشاركة والقيادة الجادَّتين للمرأة في جميع جوانب صنع القرار وعمليات وضع السياسات المتعلقة بالتشريد وحماية السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات السلمية وجهود الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام والتعافي.

ثالثا، ولكي تحافظ النساء والفتيات المشرَّدات على سبُل عيشهنّ، يتعين علينا تمكينهنَّ عبْر نهج شامل تجاه تعليمهنّ، وصحتهنّ، ودعمهنّ النفسي – الاجتماعي وحقوقهن الإنسانية. فالنساء والفتيات الممكَّنات يُنشئن أُسَراً متمكِّنة ومجتمعات متماسكة تضطلع بدور أساسي في منع التطرف العنيف.

واستجابة للتشريد القسري الناجم عن المآسي في سوريا والعراق، التي تتكشَّف عبْر حدودنا، اتخذت تركيا خطوات هامة لضمان المساعدة والحماية والحلول الدائمة للنساء والفتيات المشرَّدات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتطرق إلى بعض التدابير والممارسات التي اعتمدتها تركيا في المخيمات المنشأة للسوريين الهاربين من الأزمة، لأنها في رأينا على صلة بخطة المرأة والسلام والأمن.

إنَّ ضمان التوازن بين الجنسين في التعليم أساسي. لذا، فإنَّ التحاق الفتيات بالمدرسة ومواصلة تعليمهن سياستان ذواتا أولوية لدى تركيا. وإننا نقدِّم للنساء أيضا تدريباً مهنياً

مكثَّفاً، ونواصل تقديم مساعدة كبيرة إضافية للنساء اللواتي ليس لديهن أُسَر، بهدف تمكينهنّ في الأُسَر المعيشية والمخيمات.

ولدى الأُسَر السورية والنساء في المخيمات فرصة لحضور محاضرات حول مسائل مثل صحة الأم، ووفيات الأطفال، والدعم النفسي – الاجتماعي، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات والعنف المترلي. ويجري أيضا اتخاذ تدابير للحدِّ من الزيجات المبكّرة والمفروضة من الأسرة.

والموظفون الأتراك المنتشرون في المخيمات يُدرَّبون بانتظام على الإطار القانوني للحماية الدولية والمسائل المتعلقة بالجنسانية، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وداخل المخيمات، تُضاء المساحات العامة بشكل دائم وتوضع تحت مراقبة تلفاز الدائرة المغلقة بغية الحفاظ على النظام العام. وخارج المخيمات، أنشأت تركيا مراكز لرصد العنف ومنعه في ١٤ محافظة، حيث يُقيم الكثيرون من السكان السوريين. ولدينا أكثر من ٩٠ مأوىً بتصرف النساء السوريات الهاربات من العنف المترلي أو الجنسي.

ولتكملة خدمات الرعاية الصحية الأولية، أعطينا الأولوية للصحة الإنجابية وخدمات الدعم النفسي – الاجتماعي للضحايا اللواتي استُهدِفن من قبل وأثناء هروبهنّ من العنف. وإننا نواصل إعطاء الأولوية لمشاركة النساء في المخيمات، مع إشراكهن في صنع القرار وإدارة المخيم، وتمكّنهنَّ من تحسين إدراكهنّ ومهاراتهنّ عبْر دعم المنظمات غير الحكومية المختلفة.

ختاماً، أهنِّئ الرئاسة الأرجنتينية على مناقشة اليوم في الوقت المناسب بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. وإننا نشكر الدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، إضافة إلى جميع أصحاب المصلحة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية والعالمية، الذين يولون الأولوية لمسألة آثار التشريد على النساء والفتيات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي فييت نام.

إننا نُحيِّي مبادرتكم، سيدتي الرئيسة، بعقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن ممتنُّون على التقارير والإحاطات الإعلامية المفصلة والشاملة من قِبَل الأمين العام، والأمين العام المساعد والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إنَّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا سعيدة بالتقدم المحرَز في تنفيذ القرار التاريخي ١٣٢٥(٢٠٠٠)، والقرارات اللاحقة ذات الصلة، كما ذُكِر في تقرير الأمين العام (S/2014/693). إنَّ دور المرأة والمسائل المتعلقة بها، بما يشمل العنف الجنسي والقائم على الجنسانية، والمساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي، قد أدمِجت بصورة متزايدة في آليات وأنظمة ذات صلة. ومشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن آخذة في التنامي عبْر الأطياف. وقد جرى تعزيز وتدعيم الإطار المعياري تدريجياً في الميدان.

ولكن لا مجال للتغاضي. فمزيد من النزاعات تنشب. ومزيد من النساء والفتيات يهربنَ من بيوتهن. والحاجة ماسَّة جداً إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية والتعليم. والعنف الجنسي والجريمة المنظمة اللذان يستهدفان النساء والفتيات لا يزالان مصدراً للقلق الشديد في مناطق عديدة. ويبقى أن تُعالَج الثغرات في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) ونحن نتصدى لتحديات جديدة.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالقلق العميق حيال العدد المتزايد من اللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا وعديمي الجنسية. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى تشريد ٥١،٢ مليون شخص قسراً في عام ٢٠١٣، بزيادة مذهلة قدرها ٦ ملايين أكثر من عددهم قبل سنة واحدة فقط. وحين تكون المؤسسات الأساسية متهاوية، لا يمكن للمرء أن يأمل بخدمات أساسية أفضل للنساء والفتيات، ناهيك عن سبُل تلبية احتياجاتهن المحددة إلى الرعاية الصحية.

وما يثير قلقاً إضافياً هو حقيقة أنَّ الاحتياجات الأمنية الفورية والفوضى قد تفرضان إهمال الإطار المعياري والجهود لحماية النساء والفتيات، وإلقاءها في غياهب النسيان. لذا، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمبادرة الأرجنتين إلى التركيز على مسألة النساء والفتيات بصفتهن لاجئات ومشردات داخلياً.

وإذ نحن على وشك استعراض ١٥ عاماً من تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، ترى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنَّ من المحتَّم للمجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي، أن يجدد التزامنا بتعزيز الإطار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه ينبغي لتلك الجهود أن تركِّز على المجالات التالية.

أولاً، من نافلة القول إنه يتعين علينا التعامل مع الظروف التي تؤدي إلى إثارة النزاعات في المقام الأول لدى معالجة المسائل التي تواجهها النساء في حالات النزاع. وينبغي تعزيز آليات منع نشوب النزاع، وبخاصة تلك التي ترعاها الأمم المتحدة. والمصالحة السياسية، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية والقضاء على الفقر هي الأسس لفرص مستدامة للنساء والفتيات. وينبغي أن تُعزَّز باستمرار مؤسسات المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.

ثانياً، يجب تعزيز مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن، وبخاصة على مستويات صنع القرار. وقد ثبت حقاً أنَّ إشراكها عامل حيوي في ضمان السلام وتعزيز المصالحة في حالات كثيرة. لذا، من الأساسي تعميم مراعاة النُّهُج المراعية للجنسانية في تعزيز استجابات أكثر شمولا وفعالية للنزاعات والتشريد وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. وبإجراءات محددة الأهداف بشكل جيد لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، وضمان مشاركتهن الكاملة والجادَّة على جميع المستويات، يمكنهنَّ أن ينجحن بصفتهنَّ ناجيات وقائدات على السواء.

ثالثا، إنَّ المقاييس المعيارية بشأن المرأة والسلام والأمن ينبغي إدماجها على نحو متزايد في الآليات الإقليمية والوطنية ذات الصلة. وجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سياق عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وحلقات العمل الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن أمثلة على ذلك.

رابعاً، إنَّ فهمنا للعديد من المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والسبيل إلى المضيّ بها قدُماً يعتمدان إلى حدٍّ كبير على بيانات واضحة، وحديثة، ودقيقة وقابلة للتحقق. لذا، من المهمِّ مواصلة إيلاء الرعاية اللازمة لضمان سلامة البيانات قبل نشر التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة.

أخيرا، تتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى الاستعراض الشامل المقبل للسنوات الـ ١٥ من تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) من قِبَل مختلف كيانات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني. وإننا نرحب بالدراسة الشاملة التي أعلنتها في الشهر الماضي أيرلندا، والإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كمساهمة في تلك

العملية. وترى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه من الأهمية القصوى أن يجمع الاستعراض أفضل الممارسات، ويتفحَّص التحديات ويقترح تدابير محددة من أجل تنفيذ أكثر فعالية للقرارات والأُطر ذات الصلة.

وأود أن أختتم بتأكيد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جهودنا المشترَكة لحماية حقوق المرأة وتعزيز دورها في الحالات المتعلقة بالنزاعات. وهذا الالتزام ينطلق من فهمنا الجماعي أنه حين تكون النساء والفتيات أفضل حالاً، فإنَّ البشرية بأسرها تكون كذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ قبل كل شيء أن أشكر مقدِّمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم المتبصرة، والأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

إنَّ ألمانيا تؤيد البيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وإننا نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/PRST/2014/21)، والتحليل الموسَّع لتقرير الأمين العام (S/2014/693)، الذي يحدد إنجازات عديدة متعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن في السنوات السابقة، ولكن أيضا التحديات المتبقية بغية ضمان مشاركة فعالة وجادَّة للمرأة في جميع الأوضاع المتعلقة بالنزاعات. وإننا نتشاطر الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام، ومفادها أنه ينبغي استخدام عمليات الاستعراض في عام ٢٠١٥ لأوجه تآزر أكبر لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها.

إنَّ محنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً آخذة في التنامي بشكل يثير المزيد من القلق، والنساء والفتيات يشكِّلْنَ أكثر من نصف المشردين. والأزمات في سوريا، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والعدد المتزايد من الأشخاص الفارِّين من إرهاب ما يُسمَّى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أدّياإلى زيادة تلك الأعداد.

لقد شهدنا في السنوات الماضية عنفاً محدد الأهداف ضد النساء والفتيات، ارتُكِب غالباً على مرأى من أفراد الأسرة، باعتباره أسلوباً حربياً لإرهاب السكان المحليين وكسر بنى المجتمع. وهذا التطور أرغم الكثيرين من الناس على ترك بيوتهم وحياتهم وراءهم، بغية حماية أسرهم وأنفسهم. وعلينا أن نضمن أنَّ النساء والفتيات – بل الرجال والفتيان أيضا – الذين عانوا العنف يلقَون إرشاداً نفسياً كافياً، ولا سيَّما جميع خدمات الرعاية الصحية الضرورية، لكي يتحولوا من كونهم ضحايا العنف ويصبحوا ناجين.

ولا يمكننا أيضاً أن ننسى اللاجئين الذين أمضوا عقوداً بعيدين عن بيوتهم، مثل الكثيرين من الأفغان والصوماليين والكنغوليين. فتجربتهم توضح لنا أنه لا يمكننا الاكتفاء بمجرد التركيز على الاحتياجات الفورية للاجئين، بل يتعين علينا التفكير في المهمة طويلة الأمد المتمثلة في تمكينهم من العيش حياة كرامة وتقرير مصيرهم. والتعليم عامل رئيسي للأطفال الذي يترعرعون في حالات من التشريد. ولا يمكن أن يؤدي إلى التغيير سوى التعليم الجيد، الذي يمكِّن راشدي المستقبل من أن تكون لديهم حياة محدد مصيرها ذاتيا، ولا يُعرَّفون بصفتهم لاجئين ببساطة.

إنَّ الحالة المزرية للاَّجئين السوريين، وبخاصة النساء والأطفال، ظلت محور العديد من المناقشات طوال السنوات الماضية. واستجابة لطلب جيران سوريا والدعوات المُلِحَّة إلى التصرف من قِبَل الأمم المتحدة، دعا وزير الخارجية الألماني فرانك – فالتر شتاينماير ٢٠ وزيراً ورئيساً لوكالات الأمم المتحدة إلى مؤتمر بشأن حالة اللاجئين السوريين، عُقِد في برلين

اليوم، وشاركت في ترؤّسه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووافق المشاركون على تعزيز المساعدة الإنسانية متوسطة الأمد، وحشد مساعدة إنمائية إضافية لزيادة صمود المجتمعات المحلية واللاجئين في وجه ما أصبح فعلياً حالة مطوَّلة. وقد وثَّق المؤتمر العُرى بين المجتمع الدولي والبلدان المضيفة في المنطقة، تقديراً لكرم استضافتها ملايين اللاجئين. ووافق المشاركون على إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفتيات.

وبالإضافة إلى تولِّي القيادة السياسية، موَّلت ألمانيا مشاريع محددة عديدة في السنوات الماضية، لدعم النساء في حالات التشريد وإعادة إدماجهنّ في المجتمع. فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، موَّلنا مشاريع لمخيمات اللاجئين في الأردن، وتركيا والعراق، تهدف إلى تمكين المرأة بدعم مبادراتها المطبخية المشترَكة وإيجاد أماكن ملائمة للأطفال. وفي لبنان، جرى تدريب النساء السوريات على الرعاية الصحية والنظافة الصحية وتنظيم الأسرة، بغية تمكينهنّ من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهنّ. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دُعمت النساء العائدات إلى الوطن في إعادة إدماجهنّ في أنشطة اقتصادية ودُرِّبْنَ على مهارات التنظيم والإدارة.

وفي ألمانيا نفسها، حيث نستقبل أعداداً متزايدة من اللاجئين، استحدثنا خطّ اتصال مجّاني متعدد اللغات للمساعدة في جميع أنحاء البلد، لخدمة النساء المتضررات بالعنف. والموظفون المتخصصون الذين يقدمون الإرشاد والتوجيه الأوليين يضمون خبراء في مسائل العنف التي تُعانى في حالات النزاع.

ولدى النساء اللواتي يعشن أوضاع تشرُّد إمكانية كبيرة ليُصبحن في المستقبل قائدات في مجتمعاتهن المحلية وبلدانهنّ. ولا يجوز هدر تلك الإمكانية. وعلينا تمكين المرأة في هذه الحالات، وتقديم التعليم والتدريب المهني لها، وبخاصة في المخيمات. فينبغي تدريب النساء لكي يشغلن مناصب في إدارة مخيمات اللاجئين.

وبينما نركِّز مناقشة اليوم على أوضاع التشرُّد، لا بدّ لنا من أن نبقي في الأذهان دائماً الخطة الكاملة للمرأة والسلام والأمن لجميع أوضاع النزاع وما بعد انتهائه. ولا يمكننا أن نؤكد بما يكفي أهمية المشاركة الفعالة والجادَّة والحقيقية من قِبَل المرأة في منع نشوب النزاع، وإدارة النزاع، ومفاوضات السلام، والقضاء الانتقالي وجهود التعافي. ولا يكفي مجرَّد جعْل النساء مراقبات أو مستفيدات من عمليات صنع القرار. فيتعين على الأمم المتحدة ضمان إشراك النساء في جميع عمليات السلام والمصالحة بقيادة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستراتيجية الاستشرافية الجنسانية الجديدة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وعلى الأمم المتحدة أن تشكل مثالاً يُحتذى، وأن تشمل المرأة في جميع المستويات إذا أردنا للآخرين أن يقتدوا بنا. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضا أن تؤدي دوراً هاماً. إذ تستطيع أن تصل بين المنظمات النسائية، وتدرِّب ممثليها، وتمكِّن المرأة بالتالي من أن تتبوأ المكانة الصحيحة في جميع عمليات صنع القرار.

إننا نعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً أقوى في هذا الصدد، وأن ينفِّذ مباشرة في هذه القاعة نفسها القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي للمجلس أن يبدأ منهجياً بتعميم مراعاة مسائل المرأة في جميع مجالات عمله ذات الصلة. وحين يوكِل مجلس الأمن أو يجدد ولايات لبعثات الأمم المتحدة، أو يطلب إحاطات إعلامية من مبعوثين وممثلين خاصين، ينبغي أن تكون مسألة المرأة والسلام والأمن جزءاً محورياً من جميع الاعتبارات، كما دعا إلى ذلك البيان الرئاسي الذي اعتُمِد اليوم.

وستواصل ألمانيا دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة الأخرى، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، لضمان أن تُراعى أدوار النساء ومساهمتهنّ الهامة في حل النزاعات وبناء السلام مراعاة كافية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد إلينغر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. وفي الشهر الماضي، ذكرنا الأمين العام في خطابه الافتتاحي (انظر A/69/PV.6) في الجمعية العامة بأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك هذا العدد الكبير من اللاجئين والأشخاص المشردين وطالبي اللجوء. وهي حقيقة مثيرة للقلق وتجعل من الملائم للغاية تكريس مجلس الأمن هذه الجلسة للحالة المحفوفة بالمخاطر للنساء والفتيات المتأثرات بالتشريد. وفي تلك الحالات، لا يمكن التنازع في زيادة تعرض النساء والفتيات للخطر. ولذلك نقدر تقديرا كبيرا المساعدة التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم النساء والفتيات، فضلا عن أعمال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا الموجود في القاعة اليوم.

ولكن مجرد حقيقة أن النساء والفتيات يشردن أو يتعين عليهن أن يغادرن بلدانهن تعني أن الدولة المعنية والمنطقة المعنية ومجتمعنا الدولي فشلوا بالفعل – فشلوا في منع وقوع الأزمات التي تجبر السكان على الفرار خوفا على حياتهم وسلامتهم البدنية. ولذلك، فإن تركيز الأمم المتحدة المتزايد على المنع أمر يدعو إلى التشجيع. وكان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن وثيقة ذات رؤية في ذلك الصدد، وثيقة أقرت تماما بدور النساء في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. والآن، بعد ١٤ عاما من اتخاذ القرار، يعرض علينا أحدث تقرير (S/2014/693) للأمين العام، وهو يبين إحراز تقدم ملحوظ استنادا إلى مؤشرات ملموسة، ولكنه يظهر أيضا فجوات يتعين سدها.

والنداء الهام الوارد في التقرير هو التشديد على التفاعل المباشر مع بناة السلام من أفراد المجتمع المدني والنساء، فضلا عن الاعتراف بالدور الهام للقيادات السياسية النسائية وموظفات وسائط الإعلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الإقرار بالأخطار الكبيرة التي يتعرضن لها حينما يشاركن بصورة علنية. ويجب إيلاء المزيد من الدعم والعناية للنساء الشجاعات، مثل السيدة علامي، التي تكلمت في وقت سابق في هذه الجلسة، لكونهن من بناة السلام وحفظة السلام على الأقل على قدم المساواة مع أفراد بعثات الأمم المتحدة.

ومن الحقائق المحزنة أنه إلى جانب حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع المعروفة جيدا التي فحصها الأمين العام في تقريره، نحن نواجه حالات جديدة تهدد فيها النساء بالاغتصاب والتعذيب والاختطاف، فضلا عن التشريد القسري. وذلك يحدث في مناطق حيث، قبل فترة قصيرة لا تتجاوز العام، لم يكن لأحد أن يتوقع إمكانية وقوع تلك الأعمال.

وسمعنا مؤخرا روايات مثيرة للقلق عن الخروج عن القانون وأعمال العنف ووحشية القوات شبه العسكرية في القرم وشرق أوكرانيا التي تؤثر بشدة على الناشطات في مجال حقوق الإنسان والنساء والفتيات العاديات في أوكرانيا، والعديد منهن اخترن الفرار من منازلهن. ووفقا لأرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الصادرة في ٢ أيلول/سبتمبر، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ شخص مشرد في أوكرانيا يفرون من أعمال العنف في شرق أوكرانيا. ومن البديهي أن عددا كبيرا منهم نساء وفتيات وأطفال. ونحن ممتنون على الاهتمام الذي أبداه المفوض السامي غوتيريس فيما يتعلق بأوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تحظى تلك الحالة المتدهورة بالاهتمام لمجرد أنها تتعلق بالنساء المشردات داخليا. وبالنظر للبيئة المحفوفة بمخاطر كبيرة التي تعمل فيها في الوقت

الحالي الناشطات والعاملات في وسائط الإعلام والعاملات الاجتماعيات في شرق أوكرانيا، فإننا نرى أنها تستحق الاهتمام المستمر من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حينما تناقش مسائل مثل النساء والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الان لممثل النمسا.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف النمسا أن تتكلم اليوم بصفتها الرئيس الحالي لشبكة الأمن البشري وبالتالي بالنيابة عن البلدان التالية: الأردن وأيرلندا وبنما وتايلند وجنوب أفريقيا بصفتها مراقب وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج واليونان، وبلدي النمسا.

وأود أولا أن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية وأن أشيد بهم على أعمالهم. كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 في وقت سابق اليوم.

وأود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لتركيز مناقشة اليوم على النساء والفتيات اللاجئات والمشردات. فالأغلبية الساحقة للأشخاص المشردين هم من النساء والفتيات اللائي في أغلب الأحيان يواجهن المزيد من انعدام الأمن في حياتهن وصحتهن وحقوقهن وسبل كسب رزقهن وهن معرضات على وجه الخصوص لخطر العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي. ولئن كنا نشير إلى أن تقدما كبير قد أحرز، لا سيما على المستوى المعياري، فإننا نشعر ببالغ القلق لأن إحراز ذلك التقدم أعاقه انتشار الأزمات الجديدة مع تفشي أعمال العنف والمستويات غير المسبوقة للتشريد، لا سيما التشريد الذي يؤثر على النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، نشهد الجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة العنيفة وهي تستهدف النساء والفتيات بصورة خاصة.

وتشعر مجموعتنا بالقلق البالغ حيال استخدام العنف الجنسي المنهجي والواسع الانتشار أداة للتخويف والانتقام والسيطرة الاجتماعية، فضلا عن الاستخدام المستمر للعنف الجنسي وسيلة لتشريد السكان. ونناشد جميع الأطراف الوقف الفوري لتلك الفظائع وإخضاع الجناة للمساءلة. كما ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة له للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك بإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية واتخاذ الإجراءات ذات الصلة الأخرى. ونشيد بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية الواضحة التي قطعت للتصدي لتلك المسألة.

كما نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2014/693)، بما في ذلك التوصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لتوطيد وتنفيذ إطار المنع الوارد في القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). ونسلم على وجه الخصوص بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين الحماية والمساءلة عن النطاق الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بنوع الجنس. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الإنذار المبكر والقدرة على العمل المبكر لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتصدي لهذه الانتهاكات.

وبشكل خاص أود أن أبرز أن تمكين النساء ومشاركتهن أمر ضروري لأية استجابة للمنع والحماية. ونحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا لكفالة حصول النساء في حالات التشرد على الموارد والخدمات والاستقلال المالي وعمليات صنع القرار. ويلزمنا تطوير خدمات حسب احتياجات النساء المشردات وتعزيز تقييمات الاحتياجات المراعية للمنظور الجنساني وجميع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر وإحراز التقدم في الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

وبغية تحسين حالة النساء والفتيات نحن بحاجة أيضا إلى الاستخدام الأفضل للأدوات الدولية القانونية والادوات

المتعلقة بالسياسات. وفي ذلك الصدد، نرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الاسلحة، التي تكلف الدول الأطراف المصدرة للأسلحة بشكل صريح بأن تأخذ بعين الاعتبار خطر الأعمال الخطيرة للعنف القائم على نوع الجنس او أعمال العنف التي ترتكب ضد النساء والاطفال.

وبوسع تعزيز المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات وشبكات النساء القاعدية التي تقدم المساعدة لضحايا العنف الجنسي في النزاع والناجين منه، أن يمكّن من اعادة الكرامة والاحترام وتوفير المهارات الضرورية والعلاج والرعاية بغية تمكين الأشخاص من حماية أنفسهم والدفاع عن حقوقهم.

وتود شبكة الأمن البشري أن تؤكد مجددا على أهمية مشاركة النساء في جميع مراحل عمليات تسوية النزاع. ونؤيد بقوة نشر مستشارين معنيين بحماية النساء وتعيين منسقين للشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية، ونرى أنه ينبغي توفير متطلبات وظائفهم في إطار ميزانيات البعثات.

وفي الختام، أود أن أبرز الأهمية التي نوليها لاستعراض ما احرزنا من تقدم بشأن النساء والسلام والأمن في العام المقبل في سياق الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وبشكل خاص، وفيما يتعلق بالذكرى السنوية التي تحل اليوم، نحن نتطلع إلى إجراء استعراض رفيع المستوى في عام ٢٠١٥ لتقييم التقدم المحرز على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونتطلع خصوصا إلى الزخم الجديد الذي سنكتسبه لزيادة تعزيز وتنفيذ جميع التزاماتنا نحو النساء والسلام والأمن. وتمثل الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة هامة في ذلك الاتجاه ونتطلع إلى نتائج تلك الدراسة الهامة.

وعلينا جميعا أن نسعى سعيا جادا لتحسين حماية النساء والفتيات في حالات النزاع أو التشرد، وشبكة الأمن البشري ستواصل الإسهام في تحقيق ذلك الهدف المشترك.

وأخيرا، وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف أن النمسا، إسهاما منها في حملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة المفضية إلى الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأيضا فيما يتعلق بالدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستستضيف ندوة دولية تعقد في فيننا في بداية الشهر المقبل. وستنشر نتائج الندوة في ورقة سياسات يقصد بها إيجاز الخبرة الواقعية في منع نشوب النزاعات وتحليلها وتسويتها وبناء السلام، وتقديم توصيات بشأن كيفية معالجة أكثر المسائل الملحة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبأن ية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، سيدتي الرئيسة. وأود أيضا أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية صباح هذا اليوم على بيأن اهم الشاحذة لهمة التفكير.

وترحب نيوزيلندا باستمرار وضع وتعزيز الأطر المعيارية حول جدول أعمال النساء والسلام والأمن، وهو ما تجلى من خلال قرارات مجلس الأمن المختلفة التي اتخذت خلال العقد والنصف الماضيين. ويكمن التحدي الآن في وضع تلك المفاهيم موضع التنفيذ، كما هو الحال في المجالات الأخرى لأعمال المجلس. ويمكن للتركيز على احتياجات فئات معينة أن يسلط الضوء على فجوات التنفيذ التي ينبغي معالجتها. ولذلك السبب نرحب على وجه الخصوص بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، لتركيز مناقشة اليوم على النساء والفتيات المشردات.

وكما لاحظ المتكلمون الآخرون اليوم، فإن عدد الأشخاص المشردين أعلى مما كأن عليه في أي وقت بعد الحرب العالمية الثأن ية. كما أن زيادة التطرف العنيف تثير تحديات صعبة للحماية. وفي اضطرابات النزاع وحالات بعد أن تهاء النزاع، تتعرض النساء والفتيات المشردات بصورة

فريدة لتآكل معايير الحماية. وتختفي أطر الاستقرار المجتمعية التقليدية، ويحجب الإلحاح وعدم اليقين المتعلق باستمرار أعمال العنف آثارها الطويلة الأجل على الفئات الضعيفة.

ولا تزال التحديات هائلة أمام حماية النساء والفتيات المشردات. ولا يزال العنف الجنسي في النزاعات مصدر خطر خاص. وتقوم حاجة إلى القيام باستجابات يمكنها التصدي لجميع أن تهاكات حقوق الإنسأن في حالات النزاع. وبإمكأن إدماج المؤشرات الجنسأن ية في أطر الإنذار المبكر أن يشكل خطوة عملية مفيدة نحو تحديد مواطن الضعف في أسرع وقت ممكن ونحو توجيه الاستجابات. ولكي تتاح لنا فرصة حقيقة لإيجاد حلول، ينبغي أن نقرن ذلك الوعي بالضعف بالاستدعاء القوي بالقدر نفسه لفرضيات برنامج النساء والسلام والأمن، بالرجوع إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)– أي، ما للنساء والفتيات من دور فعال وهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولا يمكن أن تنجح الحلول المستدامة إذا لم يتم تناول مشاركة النساء بأخذ ذلك المنظور بعين الاعتبار.

ولذلك السبب علينا كفالة مشاورة النساء والفتيات والإصغاء لهن في كل مراحل بناء السلام ووضع البرامج. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي ستحقق إمكأن اهن باعتبارهن قائدات. وثمة نماذج قيمة لهذه الطريقة في الواقع العملي، ولكن التحدي هو ضمأن أن يحدث ذلك بصورة أكثر أن تظاما. وهي تتطلب بذل مسعى مستمر ومتسم بالوعي، بما في ذلك فعالية تعيين القيادات من النساء وتدريبهن وتشجيعهن في المجتمعات المتأثرة وفي المقر على السواء، لكي تكون جزءا من معظم المستويات العليا لصنع القرار. كما أن بوسع المنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في تسهيل نهوض النساء والفتيات باعتبارهن عوامل للتغيير.

وكما سمعنا اليوم، فإن حلقة التشريد يمكن في كثير من الأحيأن أن تستمر لسنوات عديدة، وتشمل التشريد الأولي وإعادة التوطين والتعافي – وفي نهاية المطاف، العودة. ونسلم بأن التحديات التي تواجهها النساء والفتيات المشردات لا تتصل بالحماية الفورية وحدها، بل تمتد أيضا لتشمل الآثار التي تحدثها على سبل كسب الرزق للنساء والرعاية الصحية والمركز القأن وني والحقوق. وعلينا أن نضمن أن استجابة المجتمع الدولي تتصدى لتلك التحديات بطريقة كلية، لكيلا يؤدي التشرد إلى حرمأن وضعف يدومأن مدى الحياة، وأنه يمكن تحقيق إمكأن ية النساء في القيادة والإسهام في صون السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبأن ية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة تحظى باهتمام كبير، سيدي الرئيسة. ونود أيضا أن نشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسأن للأشخاص المشردين داخليا، وممثلي المجتمع المدني على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ومن الحقائق أن النساء يتحملن نصيبا أكبر بصورة غير متناسبة من عبء النزاع، ولكن لديهن رأيا هامشيا في مسائل الحرب والسلام. وذلك عامل للاختلال الجنسأن ي في مجتمعاتنا يتجسد في مناصب السلطة والنفوذ. ولذلك من الأهمية بمكأن التأكيد على أن مشاركة النساء على قدم المساواة في هياكل السلطة وأن خراطهن الكامل في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها أمور أساسية لصون السلام والأمن وتعزيزهما. وببساطة، ينبغي أن تشغل النساء مناصب النفوذ. وإذ ننظر إليكم، سيدتي الرئيسة، يسرنا أن نرى أن ه أحرز بعض التقدم في ذلك الاتجاه.

وفي قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حدد مجلس الأمن برنامجا ذي رؤية لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطا لازما

لإنشاء مجتمعات سلمية وشمولية وعادلة. وكما لاحظ الأمين العام، فإن تقدما كبيرا أحرز على المستوى المعياري. ويكمن التحدي في التنفيذ وفي استمرار إحراز التقدم. ومصدر القلق الخاص هو التطرف وأعمال العنف المحددة الهدف وأن تهاكات حقوق الإنسأن المتصلة بالأعمال الإرهابية المرتكبة ضد النساء والفتيات. ومن الأهمية بمكأن معالجة حالة النساء والفتيات المشردات بصورة مباشرة. وكما تبين المذكرة المفاهيمية (S/2014/731، المرفق) التي عممتها الرئاسة، فأن النزاعات العنيفة شردت في كل يوم من عام ٢٠١٣ حوالي ٠٠٠ ٣٢ شخص من ديارهم. وتشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع اللاجئين والمشردين داخليا. ونؤيد التوصية بإدراج منظور جنسأن ي في السياسات المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

ونحن لا نؤيد الرأي الذي مفاده أنه ينبغي أن تشكل النساء جزءا من العنصر العسكري لبعثات حفظ السلام. ولن يتحقق أي غرض مفيد بأن تصبح النساء جزاء من ثقافة عسكرية وتمجيد هذه الثقافة. ومع ذلك، نرى أن بوسع النساء أن يضطلعن بدور هام في القيام بمهام الشرطة. وأظهرت البحوث مرارا وتكرارا أن النساء يؤدين مهام شرطية معينة بصورة أفضل من الرجال. ولذلك نشعر بالسرور لكوننا نساهم بوحدة شرطة مشكلة مؤلفة كلها من النساء في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما أغتنم هذه الفرصة لأذكر أن مفتشة شرطة هندية، هي شاكاتي ديفي، كانت قد نشرت في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغأنستان، تلقت مؤخرا الجائزة الدولية لحفظة السلام من الإناث على إنجازاتها الاستثنائية في إنشاء مجالس الشرطة النسائية في عدة أجزاء في أفغانستان. وأدى انخراطها المستمر في تحسين الخدمات لضحايا العنف الجنس والعنف القائم على نوع الجنس إلى نجاح التحقيق والمحاكمة في عدد من القضايا. ونحن فخورون بأن عمل ضابطة شرطة هندية في إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يلهم الأخريات للاقتداء بها في السعي للتعويض عن العبء غير المتناسب الذي تتحمله النساء في أوقات الحرب والنزاع.

أنتقل إلى نقطة تناولناها سابقا أمام المجلس: بحكم التعريف، الدول هي الأطراف في النظام القانوني الدولي القائم على المعاهدات. وهي تحترمه بصفة عامة. وعندما لا تفعل ذلك، تنشأ عقوبات بموجب أحكام المعاهدات. وعندما تهدد إجراءاتها السلام والأمن على نحو خطير، يمكن فرض جزاءات عليها من خلال عمل المجلس. بيد أن، أفظع الجرائم ضد النساء ارتكبتها وترتكبها قوات غير نظامية، والتي تكون غالبا في حالة حرب ضد الحكومات. وهي لا تمتثل لأي قانون. وكما أظهرت التجربة، فإنها في مأمن من الجزاءات أكثر بكثير من الحكومات. ويتعين على المجلس أن يركز اهتمامه على هذه القوات التي تتحمل المسؤولية عن القسم الأكبر من الجرائم المرتكبة ضد المرأة.

وتختلف حالات الصراع؛ فلكل منها أسبابه ونتائجه. ولا يمكن أن يكون هناك وصفات علاجية جاهزة أو ترياق. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية وفعالة لتخفيف أثر الصراع على النساء ولتعزيز قدرتهن على استعادة السلام والحفاظ عليه.

سيكون هذا هو البيان الأخير لنا أمام مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدتي. وبالتالي، نود أن نسجل خالص تقديرنا للعمل الذي قام به وفد بلدكم في المجلس وللنضج والفهم الذي تعامل به بلدكم مع المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا.

السيد بافان (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تماما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يشكر وفد بلدي المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو – نغوكا؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق

الإنسان للمشردين داخليا، السيد تشالوكا بياني؛ ومؤسسة ومديرة المركز النسائي لمدينة الصدر والعيادة القانونية فيها، السيدة سعاد اللامي، على بياناتهم. كما يشكر وفد بلدي الرئاسة الأرجنتينية على عقْد المناقشة المفتوحة اليوم.

ترحب بلجيكا بالموضوع المختار لمناقشة اليوم، والذي لا يزال ذا أهمية كبيرة. كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2014/693)، فقد شهد العام المنقضي سلسلة من التطورات المثيرة للقلق والجرائم البشعة المتصلة بالصراعات العنيفة، وذات الطابع الإرهابي في العديد من الحالات، مما أدى إلى تشريد جماعي جديد للسكان. ويشعر بلدي بالقلق إزاء استمرار العنف الجنسي والجنساني ضد المرأة في الصراعات. وأعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق تشكل أدلة إضافية على وجود تصميم على استهداف النساء والفتيات عن عمد واختطافهن أو استعبادهن أو حتى بيعهن كرقيق. وهو تطور مقيت، لا بد من أن نتصدى له على نحو مناسب.

ونعلم أن الغالبية العظمى من المشردين هم من النساء والفتيات. ولذلك، يجب الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لهن ومراعاتها في حالات التشرد وفي مخيمات اللاجئين. وفي أوقات الصراع، غالبا ما تكون الاستجابة السريعة مهمة. وبالتالي، من المهم للغاية أن نتوقع وأن نتخذ اللازم في ما يتعلق بالسياقات والاحتياجات المحددة للمرأة، وذلك من أجل ضمان عدم إغفال تلك الجوانب أثناء التدخلات في حالات الطوارئ.

ولضمان سلامة وحماية النساء والفتيات في إطار العمل الإنساني، من المهم أيضا: أولا، مراعاة الاحتياجات الخاصة لحماية النساء والفتيات ليس في سياق المساعدة الإنسانية فحسب، ولكن أيضا في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

ثانيا، يجب أن نطلب من المنظمات الإنسانية جعل أمن النساء والفتيات من الأولويات في مجال تنظيم وإدارة مخيمات اللاجئين. وفي هذا الصدد، لا بد من تحسين مشاركة المرأة وقيادتها في لجان وهياكل صنع القرار في مخيمات اللاجئين والمشردين لنضمن، في جملة أمور، قدرتها على التعبير عن شواغلها وتسليط الضوء عليها في ما يتعلق بمسائل التنظيم والصحة والسلامة.

ثالثا، يجب أن نعطي الأولوية اللازمة لتوفير الدعم المالي لأرباب الأسر المعيشية من النساء في حالات التشرد وفي مخيمات اللاجئين لأنهن من دون دخل تتعرض حالتهن غير المستقرة للمزيد من المخاطر.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيد كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. ونعرب عن تقديرنا لجميع الذين يعملون يوميا من أجل تعزيز السلام والأمن، ولا سيما النساء. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدموند موليه، على بيانيهما.

لم يكن الموضوع الذي نركز عليه في مناقشة اليوم، ”النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات“، ليأتي في توقيت أفضل من توقيته الآن فيما نشهد ارتفاع عدد المشردين إلى أبعاد مقلقة وتفاقم العنف الجماعي والكوارث الإنسانية في أنحاء مختلفة من العالم. ووفقا لتقرير الاتجاهات العالمية، الذي تعده المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنويا، فإن عدد المشردين قد بلغ ٥١,٢ مليون شخص في أواخر عام ٢٠١٣.

وقد اتخذت حكومة أوروغواي خطوات لتوفير استجابة إنسانية للأزمة التي يعاني منها اللاجئون بسبب الصراع في

سوريا، وذلك من خلال التعهد باستضافة ١٢٠ لاجئا سوريا. ووصلت خمس أسر، بما في ذلك ٣٣ طفلا، بالفعل إلى بلدنا.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥، (٢٠٠٠)، حدث تقدم ملحوظ في برنامج المرأة والسلام والأمن من حيث الاتساع والعمق على السواء. فهو يحتل الآن مكانة مُعترفا بها بين مجموعة الصكوك القانونية والسياسات والإجراءات الملموسة في المنظمة، حيث يدافع عن أهمية المنظور الجنساني في جميع حالات الصراع، لا سيما في مجال إعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، يدرج تقرير الأمين العام (S/2014/693) عددا من الإنجازات في عام ٢٠١٣، مثل اتخاذ قرارين جديدين لمجلس الأمن والإعلان الصادر عن لجنة بناء السلام بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام وإدراج حكم بشأن العنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة، إلى جانب إنجازات أخرى.

ونرحب بهذا التقدم. وللأسف، على الرغم من التطورات على صعيد القانون والسياسات، يمكننا أن نشهد بوصفنا بلدا مساهما بقوات على أنه في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، لا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات، هم الضحايا الرئيسيون في الصراعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ بقلق بالغ العنف ضد مجموعات معينة من الأشخاص وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات الناشئة عن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتطرف. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام في إشارته إلى التحدي المتمثل في تنفيذ جميع التدابير والمعايير المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والحفاظ على التقدم المحرز فيها.

يمثل المنع حجر زاوية لبرنامج المرأة والسلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، يشكل منع العنف الجنسي في الصراع أولوية يولي لها بلدي اهتماما خاصا. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نشرت أوروغواي نحو ١ ٠٠٠ جندي للقيام بالكثير من المهام لحماية المدنيين، يجري استخدام أفرقة الحماية المشتركة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق النائية والتصدي لها. وتُسيّر قواتنا دوريات بغية منع اغتصاب النساء والفتيات في المناطق النائية، عندما يذهبن إلى جلب المياه على سبيل المثال، ونجحت في منع وردع اعتداءات محتملة.

ومن بواعث القلق الضعف إزاء العنف الجنسي أو الجنساني الذي يعاني منه اللاجئون وطالبو اللجوء والعائدون والأشخاص عديمو الجنسية والمشردون داخليا أثناء الصراع والفرار والتشرد. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في وسائل فعالة لمنع ذلك. كما نشدد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لإعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات الجسيمة واستعادة حقوقهم، ولا سيما في حالات الانتهاك أو الاستغلال الجنسيين.

نحن نرى أن أنشطة مكافحة الإفلات من العقاب هامة، بما في ذلك تعيين مختصين للتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية.

أخيرا، نعتقد أنه من المهم ضمان الامتثال الصارم لمدونة السلوك من جانب جميع المشاركين في الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في الميدان، استنادا إلى سياسة عدم التسامح بتاتا. إن مشاركة المرأة في جميع جوانب جدول أعمال السلم والأمن، مهمة للغاية أيضا. ومن الواضح وجود صلة بين مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتمتعها بحقوق الإنسان. ولذلك، من الأساسي زيادة مشاركتها واضطلاعها بأدوار قيادية في سياق مسألتي اللاجئين والمشردين داخليا.

ورغم إشارة الأمين العام في تقريره (S/2014/693) إلى زيادة وتيرة مشاركة المرأة في جميع العمليات، بوجه خاص منذ عام ٢٠١٠، بما في ذلك تعيين النساء كوسيطات ومبعوثات، فإننا نعتقد أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الهدف المنشود. وعلاوة على ذلك، فإننا نتشاطر الفكرة الواردة في التقرير، التي تشير إلى أن تحسين حماية النساء والفتيات سيتطلب المزيد من الشرطيات والجنديات.

لقد كانت أوروغواي في الطليعة فيما يخص إدماج المرأة في القوات المسلحة، وانعكس ذلك في عدد النساء اللائي نشرتهن القوات المسلحة والشرطة الوطنية في وحدات أوروغواي في بعثات حفظ السلام. إن النساء تشاركن دائما بشكل تطوعي، وأدين ما عليهن بطريقة متميزة، وبأعداد متكررة ومثيرة للاهتمام، تثبت التزامهن بأهداف تلك البعثات. ومع ذلك، نحيط علما مع القلق بالبيانات المنشورة في التقرير التي تشير إلى أنه اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٤، كان ٩٧ في المائة من الأفراد العسكريين و ٩٠ في المائة من أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام، من الرجال. ولم تتغير هذه النسبة منذ عام ٢٠١١.

وتعتقد أوروغواي أن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، هو جزء أساسي من خطة أوسع مرتبطة بالأطفال في النزاعات المسلحة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ولذلك، من الأساسي إحراز تقدم بطريقة منسقة، وتحقيق التآزر، وتجنب ازدواجية الجهود، واستخدام الأدوات التي تملكها المنظمة في الميدان بأقصى درجة فعالية ممكنة. ونعتقد أنه يمكن رفع الكثير من القيود من خلال اتباع استراتيجيات واضحة يمكن توقعها وملائمة بالنسبة لكل بعثة، وبتنسيق أفضل بين مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان، وخاصة مع البلد المضيف، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحماية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر كرواتيا الرئاسة الأرجنتينية على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، لأنها مسألة مهمة تتطلب اهتمامنا الكامل والمستمر.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ترحب كرواتيا بتركيز مناقشة اليوم على اللاجئات والمشردات داخليا من النساء والفتيات، ولا سيما دور النساء كقائدات في أماكن اللجوء والتشرد، وفي سياق أوسع، دورهن في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي أدت إلى التشريد. كما نرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2014/693)، وكذلك بالبيان الرئاسي (S/PRST /2014/21) الذي اعتمد في وقت سابق اليوم.

تأتي مناقشة اليوم في مرحلة ملائمة من حيث التوقيت، في ضوء الاستعراض المقبل الرفيع المستوى الذي سيجري خلال عام ٢٠١٥ لتنفيذ القرار ١٣٢٥، فضلا عن الزيادة الهائلة في التشريد القسري على صعيد العالم. وتجاوز للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، عدد اللاجئين والمشردين داخليا ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. نصف هؤلاء من النساء والفتيات. وليس هذا سببا لقلقنا العميق فحسب، بل هو أيضا حافز لاتخاذ إجراءات ملموسة.

إن كرواتيا قلقة بشكل خاص إزاء زيادة التشدد والتطرف العنيف والإرهاب مؤخرا، مما يؤدي إلى حركة نزوح جماعي، والمزيد من حوادث العنف الجنسي والجنساني، والهجمات التي تستهدف النساء والفتيات، وأولئك اللائي يدافعن عن حقوقهن، وغير ذلك من الأعمال الوحشية، وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتمثل أحد أسباب اهتمام بلدي الكبير بهذه المسألة في حقيقة معاناة كرواتيا نفسها من الحروب، وأزمة لاجئين طويلة ومؤلمة. لقد وفرنا في التسعينات الحماية والمساعدة لمئات الآلاف من المشردين داخليا، فضلا عن اللاجئين من البوسنة والهرسك، والذين كان معظمهم من النساء والأطفال.

إننا نعلم من خبرتنا كيف تؤثر الحروب على النساء والفتيات. لقد عانت النساء من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب وسوء المعاملة. واستخدم الاغتصاب

كتكتيك حرب، وأداة للتطهير العرقي. لقد رأينا تأثير الانتهاكات على حقوق المرأة، وعلى حياتها وعلى صحتها البدنية والعقلية. إن تجربتنا تعلمنا أهمية التصدي على نحو ملائم لانتهاكات حقوق المرأة المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك العنف الجنسي، وتقديم المساعدة اللازمة، والرعاية الصحية، وتقديم المشورة النفسية والدعم المالي لهؤلاء النساء.

إن النساء والفتيات المشردات من بين أكثر الفئات ضعفا في العالم. وتكمن الأسباب غالبا في القوالب النمطية الجنسانية الراسخة والأطر والممارسات القانونية التمييزية، بما في ذلك التمييز الجنساني، فيما يخص الوصول إلى الوثائق والموارد والتعليم والعمل والرعاية الصحية الإنجابية السيئة، والاستبعاد من عمليات صنع القرار.

ومع ذلك، لا ينبغي أن ينظر إلى النساء كضحايا للنزاع فقط. بل هن أيضا عناصر تسهم في إحلال السلام، ويجب أن يشكلن جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في عملية استعادة السلم وصونه وإعادة بناء المجتمعات. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أن المرأة لا تزال تواجه عقبات كبيرة في المشاركة بنجاح، والقيام بأدوار في تلك العمليات. ويظل ضمان مشاركتهن على قدم المساواة وضمان حماية حقوقهن، يشكل أحد التحديات الكبرى.

تزيد الأزمات والصراعات من الضعفين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات. ومع ذلك، تتيح فترة ما بعد الصراع أيضا فرصا لتحويل المجتمعات من أجل تغيير قواعد السلطة الأبوية الراسخة، بما في ذلك من خلال معالجة مشكلة عدم المساواة التي طال أمدها، وتمكين المرأة، وضمان دورها كقائدة، وكعنصر من عناصر التغيير الديمقراطي في مجتمعاتها المحلية.

وخلال النشاط الوزاري الموازي الذي نظمته كرواتيا، على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في خريف هذا العام، كنوع من المتابعة للاجتماع الوزاري للجنة بناء السلام الذي عقد قبل عام، برئاسة وزير الخارجية الكرواتي، فقد كان لنا شرف سماع قصص ملهمة لنساء أفغانستان وميانمار وجنوب أفريقيا وكرواتيا، ساعدن على تحقيق السلام والتنمية والمصالحة في مجتمعاتهن المحلية.

إننا نعتقد أنه من المهم للغاية، أن يسهم إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وضمان حقوقها. ونؤكد بشكل خاص أهمية إتاحة فرص متساوية للنساء والفتيات للحصول على التعليم، ولكن أيضا تعليم الفتيان والرجال. وينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، على برنامج استشرافي لتحقيق المساواة بين الجنسين، كشرط مسبق لتحقيق مجتمعات سلمية وشاملة وعادلة. وما نحتاجه الآن هو ترجمة الالتزامات القائمة إلى إجراءات ملموسة، من شأنها أن تجلب فوائد ملموسة للنهوض بالنساء والفتيات، فيما يتعلق بالتمكين على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن، سواء في أوقات النزاع أو في أوقات السلام.

دعوني أختتم كلمتي مؤكدا مرة أخرى أن كرواتيا تدعم بقوة أي جهد يرمي إلى زيادة دور المرأة في منع نشوب الصراعات، وحلها وبناء السلام، وتعزيز المشاركة المتساوية للمرأة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وإنهاء الإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي في النزاعات، ومنع وقوعها والمعاقبة عليها، فضلا عن تحقيق العدالة، وتقديم الخدمات والتعويضات للضحايا.

ونحن ندعو بكل إخلاص إلى النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن، لأننا نعتقد بقوة أنه لا بد من تمكين المرأة والإصغاء إلى آرائها وضمان مشاركتها من أجل ضمان استمرار السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن عميق تقديرنا للأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالتركيز على النساء والفتيات المشردات بصفة خاصة. إن الطابع الملح لهذا الموضوع أمر بديهي. فالعالم يجابه أعدادا غير مسبوقة من اللاجئين والمشردين. ثلاثة أرباعهم من النساء والفتيات.

ونشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2014/693) بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهولندا تؤيد تأييدا تاما التقرير وتوصياته. ونعلن تأييدنا للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لضيق الوقت، ستكون كلمتي كاملة متاحة عبر تويتر وفي موقعنا على شبكة الإنترنت. وسأقتصر هنا على النقاط الرئيسية المتعلقة بالحاجة إلى أن تتولى المرأة القيادة والحاجة إلى تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) وسبل المضي قدما.

إن مملكة هولندا تؤمن بقوة بقدرات النساء. ويجب أن يكن قائدات؛ ويجب أن يكن مشاركات رئيسيات في صنع القرار السياسي وفي منع نشوب الصراعات وفي حل الصراعات وفي الانتعاش خلال فترة ما بعد الصراع. ويمكن للمرأة بل ويجب عليها الاضطلاع بدور مهم في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تتسبب في نزوح الكثير من اللاجئين. ويجب على النساء المشاركة في عمليات صنع القرار بشأن قضايا إنسانية، من قبيل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

ونحن معجبون بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، والذين يناضلون من أجل المساواة في المناطق المتضررة من النزاع أيضا. ويجب على المجتمع الدولي الإقرار بالمخاطر التي يواجهونها ودعم جهودهم وضمان سلامتهم. إننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم خدمات صحة جنسية وإنجابية شاملة وخدمات قانونية في البيئات المتضررة من النزاع بجميع جوانبها، بما في ذلك وسائل تنظيم الأسرة والإجهاض الآمن لضحايا الاغتصاب.

وفي ضوء الاحتياجات الإنسانية الراهنة في جميع أنحاء العالم، زادت مملكة هولندا تمويلها الإنساني بشكل كبير، حيث ستقدم ما مجموعه ٥٧٠ مليون يورو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويشمل ذلك ١٠ ملايين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ضوء تركيزها على ضعف الفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية.

تعطي مملكة هولندا الأولوية لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣). وقد أيدنا انضواء نساء سوريا تحت لواء مبادرة المرأة السورية من أجل السلام والديمقراطية. وقد أسمعنا أصواتهن من خلال العمل بشكل وثيق مع إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونحن نستثمر في الخبرات الجنسانية في المواقع الاستراتيجية للسماح بتنفيذ استراتيجي أكثر فعالية لبرنامج المرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤمن بالقيمة المضافة لتدريب الأشخاص في الميدان بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي إطار خطة عملنا الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعمل الحكومة والمؤسسات العلمية والمجتمع المدني بشراكة في هولندا. والغرض من الخطة هو تمكين المرأة في ستة بلدان يجري التركيز عليها وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبلغ ميزانيتها السنوية ٤ ملايين يورو. ويمثل هذا التعاون أداة قوية لاتخاذ إجراءات فعالة لتمكين المرأة. ونهدف لإشراك المرأة في مفاوضات السلام وفي الأبعاد ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن في اتفاقات السلام. ونرحب

بالاتجاه الإيجابي المتواصل الذي ينعكس في تقرير الأمين العام، ونحن ملتزمون بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة وباقي البلدان والشركاء المعنيين لتحقيق المزيد من التحسن في هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدما، فإننا نشعر بالهلع إزاء التطرف العنيف اليوم وآثاره الشائنة على النساء والفتيات. ويتعين أن نراعي برنامج المرأة والسلام والأمن عند صياغة استجابات لهذه الأوضاع الرهيبة. ويجب علينا دعم دور النساء كأمهات وزوجات وأخوات في مواجهة التطرف العنيف، وعلينا تقوية مشاركة المرأة في المجتمع المدني ومشاركتها السياسية وقيادتها. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا استخدام الفرص التي سيتيحها العام القادم. وهولندا تدعم إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونحن نؤيد إدماج هذه القضايا على نطاق الإطار.

ستنظم مملكة هولندا في شباط/فبراير مؤتمرا دوليا لمعالجة جدول أعمال القرار ١٣٢٥ وعملية استعراض عمليات السلام. وستقدم نتائج المؤتمر إسهامات في الاستعراض الرفيع المستوى الذي ستجريه الأمم المتحدة لعمليات السلام، وسيكون تقريره جاهزا بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥. وستتمثل القضايا الرئيسية، في رأينا، في مشاركة المرأة وقيادتها في حالات الصراع والأوضاع الانتقالية.

وفي الختام، يجب علينا معا الحفاظ على أولوية برنامج المرأة والسلام والأمن. ويجب علينا معا، ترجمة أقوالنا إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع من خلال تمكين المرأة ومن خلال تعزيز المساواة بين الجنسين والاستثمار في التدريب وعن طريق العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني والتعلم من بعضنا بعضا وعن طريق رؤية النساء كقائدات وليس كضحايا فحسب. ولدى مملكة هولندا طموح لأن تكون شريكا في مجالات السلام والعدالة والتنمية، والمرأة عنصر مهم في جميع هذه المجالات الثلاثة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت. كما نتوجه بالشكر إلى جميع المتكلمين اليوم والذين نأخذ ملاحظاتهم على محمل الجد تماما.

إن البوسنة والهرسك تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، سأقتبس من بيان الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر والذي أدلى به أمام اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث قال:

”لم يحدث من قبل في تاريخ الأمم المتحدة أن كان لدينا هذا العدد الكبير من اللاجئين والمشردين وطالبي اللجوء. ولم يحدث مطلقا من قبل أن طُلب من الأمم المتحدة تقديم مساعدات غذائية للطوارئ وأشكال أخرى من الدعم المنقذ للحياة لهذا العدد من الناس“.

وفي سياق هذه الكلمات المثيرة للقلق، نريد أن نعبر عن قلقنا العميق إزاء الخسائر الفادحة المسجلة في صفوف المدنيين وتشريد أعداد كبيرة من السكان والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتدهور الأوضاع الإنسانية في عدة مناطق من العالم. وإننا نشعر بالأسى جراء تقرير الاتجاهات العالمية الذي يُظهر أن ٥١,٢ مليون شخص قد هُجروا قسريا في عام ٢٠١٣ وحده. وفي نفس العام، أصبح ٢,٥ مليون شخص من بلد واحد، هو سوريا، لاجئين وأصبح ٦,٥ مليون شخص مشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، تظهر جميع الإحصاءات أن النساء والأطفال، الذين يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين والمشردين داخليا، يشكلون هم الفئة الأكثر ضعفا

من السكان. وقد عانينا من نفس الحالة في التسعينات من القرن الماضي خلال الحرب في البوسنة والهرسك.

وإننا ندعو بقوة، آخذين ذلك بعين الاعتبار، المجتمع الدولي بأسره والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة إلى تنفيذ استجابة أكثر شمولا للأزمة الراهنة من أجل حماية المدنيين وحقوق الإنسان. وننوه بالإنجازات التي تحققت على المستوى المعياري من خلال اتخاذ القرارين ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، ونرحب بوجه خاص بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مجالات المرأة والسلام والأمن فيما يخص أوضاع اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية من النساء والفتيات.

ونحن نقدر عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وجميع أنشطتها الرامية إلى تسليط الضوء على ضرورة توفير حماية أكثر استدامة للنساء والفتيات في هذا الصدد.

وثمة عنصر حاسم في حماية المرأة يتمثل في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجميع القوانين الدولية لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتها ودورها وكل مبادراتها.

وبلدي يلتزم بأحكام الإعلان المتعلق بمنع العنف الجنسي في النزاعات الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الثمانية في لندن في عام ٢٠١٣. ونرى أن ملاحقة جرائم العنف الجنسي، فضلاً عن الملكية الوطنية والمسؤولية عن التصدي للأسباب الجذرية للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح تعتبر أساسية لمنع مثل تلك الأفعال. فالعنف الجنسي في النزاعات لا يمكن قبوله كظاهرة ثقافية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع يؤثر على النساء والفتيات، فضلاً عن الرجال والفتيان، سنرى أنه يمثل أقسى مظاهر التمييز ضد البشر. ويتعين على الضحايا في كثير من الأحيان مكافحة عوامل خارجية – كوصمة العار الاجتماعي، حيث يلقى باللوم على الضحايا ويعاقبن – بينما يكون الجناة طلقاء يعيشون حياة طبيعية. لذلك، ندعو إلى أهمية وصول الضحايا إلى العدالة في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وبلدي لديه سجل حافل بالعمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكنا أول بلد في وسط أوروبا الشرقية يقوم بوضع خطة عمل وطنية وتنفيذها بصورة شاملة. وعلى سبيل المثال، تقتضي خطتنا تطبيق نهج عدم التسامح مطلقاً إزاء أي شكل من أشكال السلوك الجنسي غير المشروع من جانب موظفي حفظ السلام. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية التغييرات الملموسة التي أدخلت مؤخراً في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي تتضمن تدريب حفظة السلام على الرصد لمنع العنف بحق النساء اللاجئات والنازحات داخلياً.

وإدماج منظور جنساني في سياسات حفظ السلام، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ونشر مستشارين لحماية النساء في البعثات أمر أساسي لأداء أكثر فعالية في الميدان. والبوسنة والهرسك بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة. وقد اعتمدت السلطات في البوسنة والهرسك سياسة تكفل أن يكون ثلث المرشحين لبعثات حفظ السلام من النساء. وعليه، فمن بين أفراد الشرطة من بلدي المنتشرين في جنوب السودان وليبريا وقبرص، هناك ٢١ في المائة من الإناث. والإناث حفظة السلام يتمتعن بميزة عملياتية من خلال تمكين المرأة والفتاة والمجتمع المحلي برمته. والتعليم ينبغي أن يكون أحد أولوياتنا، لأن الفتيات اللاجئات والنازحات غالباً ما يُضحَّى بتعليمهن. ونحن نريد تسليط الضوء على هذه القضية باعتبارها أساسية لضمان السلامة والتمكين.

أخيراً، نود الإشارة إلى أن الوقت قد حان لترجمة التزاماتنا ووعودنا إلى أفعال حقيقية على أرض الواقع بغية منع العنف

وحماية الأفراد ومعاقبة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. وبلدي على استعداد للإسهام في تلك الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أيرلندا.

السيد دونوغو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تحييكم أيرلندا، سيدتي، على تنظيم مناقشة اليوم وعلى تركيزها بشكل خاص على اللاجئين والنازحين من النساء والفتيات. ونحن نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم شبكة الأمن البشري.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2014/21، الذي يعترف بازدياد المخاطر التي تواجه اللاجئين والنازحين من النساء والفتيات.

وهذا النقاش ما كان يمكن أن يأتي في وقت أفضل. فاليوم، كما لاحظ العديد من المتكلمين، أدى انتشار الأزمات والنزاعات التي طال أمدها إلى الوضع الحالي حيث لدينا أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبلغ عدد المتضررين أكثر من ٥١ مليون شخص. وإذا كان لهذا الرقم أن يمثل تعداد بلد ما، فإنه يزيد على عدد سكان الأرجنتين وربما يقترب من عدد سكان جمهورية كوريا. وثمة حقيقة بسيطة هي أن غالبية هذه الموجة الهائلة من البشر الذين أرغموا على تغيير أماكن إقامتهم تتألف من النساء والفتيات. وحقيقة أيضاً إنهن يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز والانتهاكات.

في سوريا، شهدنا لعام كامل أكبر عملية نزوح للاجئين منذ الإبادة الجماعية في رواندا قبل ٢٠ عاما، حيث أقدم ثلث سكان البلد على هذه الخطوة رغماً عن إرادتهم. وفي جنوب السودان، حيث يعيش أكثر من مليون نازح في ظروف قاسية، شهدت السيدة بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ”أحوالاً معيشية لا يمكن تصورها، ومخاوف كبيرة يومية بشأن الحماية، وانتشار أعمال العنف الجنسي“ (S/PV.7282، الصفحة ٥) في ذلك البلد.

إن التهديدات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات جراء النزاعات تتجسد في أشكال بعضها قديم جداً والبعض الآخر جديد ويبعث على القلق. ولكن، يسرني أن مناقشة اليوم تأخذ في الاعتبار القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بالكامل وتتحرك بعيداً عن النظرة الضيقة للنساء كضحايا لظروفهن، مع الإقرار بأنهن غالباً رائدات في مجتمعاتهن ينبغي تمكينهن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. والتشديد في البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 على ضرورة ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات خلال جميع مراحل دورات النزوح، جدير بالترحيب.

ومع ذلك، من الواضح تماماً أن هناك فجوة كبيرة في التنفيذ، حسبما يشير إليه التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/693)، وثمة حاجة لربط برنامج المرأة والسلام والأمن بأطر السياسات الأخرى. ومعيار التغيير يكمن في مستوى التنفيذ؛ والتحدي الماثل أمامنا هو ترجمة الالتزامات السياسية إلى تحسينات إيجابية حقيقية في حياة النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع المسلح.

وإلى جانب مواجهة العنف الجنسي في النزاعات، لا بد من تحسين الحماية للنساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية. فحماية النساء والفتيات أحد المعايير الرئيسية في قرارات أيرلندا بشأن التمويل الإنساني، بما في ذلك برامج دعم الأشخاص المشردين. وخطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي يجري تحديثها حالياً، تولي الأولوية أيضاً لتمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من النساء في أيرلندا ووصولهن إلى الخدمات.

وفي نيسان/أبريل، وبمناسبة المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7160)، دعمت أيرلندا مناقشة ضمت السيدة بانغورا وممثلة للمجتمع المدني في

ميانمار ولاجئة سابقة، هي السيدة ناو كنياو باو. وفراراً من الاضطهاد، انضمت أسرة السيدة كنياو باو إلى ٠٠٠ ١١٠ من أبناء شعب كارين يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين القائمة بطول الحدود بين تايلند وميانمار. وتماشياً مع القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، يجب أن نكثف الجهود لدعم ريادة الآلاف مثلها. وعلينا بالاستماع إلى فرادى النساء ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والاستثمار فيها وبناء قدراتها لضمان إيجاد حلول دائمة.

وفي إطار برنامج المرأة والسلام والأمن، فإن عدم وجود قاعدة أدلة واضحة ما زال يشكل تحدياً. وتحسين الوصول إلى البيانات هو الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها حقاً تقييم التقدم المحرز وتحديد العوائق التي تحول دون التنفيذ. وأيرلندا تؤيد زيادة استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر في تصميم البرامج وتنفيذها. وتبين لنا الأدلة أن المؤشرات الجنسانية تسهم في تحسين التخطيط والفهم لكيفية تمويل برنامج المرأة والسلام والأمن. وأيرلندا ترحب بتقرير الأمين العام الأخير (S/2014/693)، الذي يقترح على المجلس طلب بيانات وتحليل بشأن حالة النساء والفتيات على أساس أكثر تواتراً. ونرحب أيضاً بدعوة هذا المجلس في البيان الرئاسي اليوم إلى مزيد من المنهجية في جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر.

إن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول اتفاق دولي ملزم قانونا تعتمده الجمعية العامة لتنظيم عمليات نقل الأسلحة والذخائر التقليدية على الصعيد الدولي. وقد صادق عليها ٨ في المائة من أعضاء المجلس، وهي أيضا أول معاهدة تُقر بالعلاقة بين تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي والعنف القائمة على أساس جنساني. وكونها كذلك في كلتا الحالتين يدل على تقدم كبير فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والسلم والأمن. وباعتبار أيرلندا من بين أشد المؤيدين للمعاهدة، فإنها تتطلع إلى البدء بنفاذها في غضون بضعة أسابيع. لكن ينبغي لنا أن نكفل خلال تنفيذها إيلاء كامل الاهتمام للمعايير الجنسانية وما يتصل بها من التزامات.

وإذ نتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل، يجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة بصورة كاملة لتقييم الجوانب التي أحدثنا فيها أثرا كبيرا خلال الأعوام ال ١٥ الماضية، وسد الثغرات من حيث المعرفة، والقيام بدراسة حاسمة للتحديات المستمرة والناشئة، واستخلاص الدروس وأفضل الممارسات في جميع المناطق. وفي الشهر الماضي، كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشارك في استضافة إطلاق استضافة الدراسة العالمية لاستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسنظل ندعم الدراسة خلال الأشهر المقبلة.

وختاما، ينبغي أن نتجاوز نطاق مجرد الإمكانات والفرص لكي نحقق تغييرا حقيقيا في حياة النساء والفتيات. ونحن بحاجة إلى تطبيق متسق ومنهجي على نحو أكبر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المسألة. وينبغي أن نتحلى بالطموح في تحفيز الملكية المحلية وفي معالجة الأسباب الجذرية لتأثر النساء والفتيات بالنزاعات تضررا غير متكافئ تماما. وينبغي لنا أن نكفل تمكين النساء تمكينا كاملا وفعالا باعتبارهن صاحبات المصلحة الرئيسيات في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بغية تدارس سبل النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز على النساء المشردات.

كما أشكر الأمين العام على تقريره الثاقب (S/2014/693)، الذي يوافينا بمعلومات مستكملة عما أحرز من تقدم وعن التحديات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات في وقت سابق اليوم.

لا تزال النزاعات، بما لها من تداعيات أمنية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، تعرض البلدان المتضررة كافة، والنساء بصورة خاصة، إلى كامل مجموعة انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المؤسف أن الإيذاء والعنف القائم على أساس جنساني والتمييز أصبحت أنماطا معروفة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ومما يثير بالغ القلق، كما سلط التقرير الضوء على ذلك، أن هذه الاتجاهات تشكل حملات متعمدة ضد حقوق النساء. وبحكم تجاربنا المأساوية المتعلقة بالعدوان الذي تعرضت له أذربيجان في مطلع التسعينات من القرن الماضي، فإن أعمال العنف وما تتسبب فيه من صدمة للضحايا، من الصعب التعافي منها جسديا ونفسيا، ولها عواقب طويلة الأمد على المجتمعات، وتؤثر أيضا على آفاق إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة.

وفي حالات التشريد الواسع النطاق، فإن كفالة الأمن البدني للنساء ورفاههن وحماية حقوقهن ينبغي ألا تعتبر ترفا، بل يجب أن تشكل عنصرا أساسيا في برنامج الحماية. وتعزيز الدعم في الوقت المناسب للجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة الجنسانية وتيسير التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء يمكن أن يكون خطوة عملية هامة صوب التخفيف من ضعف النساء المشردات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفتيات المشردات لفترة طويلة. وعلى نفس المنوال، ينبغي بذل المزيد من الجهد بغية تعزيز قدرات الحكومات وتعزيز جهود المجتمعات المضيفة من أجل كفالة استدامة إعادة إدماج وإعادة تأهيل الأشخاص المشردين، لا سيما النساء والفتيات.

إن النزاعات التي لم تُحَل في الكثير من أرجاء العالم – بما تنطوي عليه من استمرار حوادث العنف ضد النساء والفتيات، وتدفقات المشردين بأعداد كبيرة وما يرتبط بذلك من أزمة إنسانية – تتطلب تجديد الاهتمام بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وإبداء الريادة بغية الوفاء بالالتزامات الواردة في القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب بما بذلته منظومة الأمم المتحدة من جهود لتعميم الأولويات والالتزامات بموجب جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في إطار أدوات عملية للسياسات العامة. ومما لاشك فيه أن هذه الأدوات قد أسهمت في تعزيز الضمانات المعيارية والمؤسسية وأطر المساءلة دعما للتنفيذ. ولا ريب في ضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب الدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والأطراف الفاعلة في مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وينبغي أن يكون المنع هو هدفنا، وإننا نتشاطر الرأي القائل بأنه من الأهمية بمكان استكشاف جوانب المنع الأوسع نطاقا الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء معايير التعيين المتصلة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي ضمن نظام الجزاءات القائم باعتبارها خطوة هامة صوب تفعيل أدوات المنع والإنفاذ. كما يمكن لتعزيز آليات مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنفاذها أن يشكل وسيلة فعالة من وسائل المنع. وفي غضون ذلك، ينبغي أن نظل مركزين على تعزيز قدرات بعثات حفظ السلام لتحديد الأخطار المبكرة والتصدي لها بصورة فعالة، بما في ذلك من خلال التدريب المنتظم للمستشارين المعنيين بالمسائل الجنسانية وتعزيز دور المستشارين في حماية المرأة ببعثات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، على الرغم من تقديرنا لما تحقق من مكاسب في تعزيز الإرادة السياسية والإطار القانوني الدولي لإحقاق العدالة في جرائم العنف الجنسي المتعلقة بالنزاع،

فإننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة كامل نطاق الانتهاكات والجرائم التي تتعرض لها النساء، بما في ذلك الآثار الجنسانية لعمليات الاختفاء القسري، والاحتلال الأجنبي، والتشريد الجماعي القسري، وفرض القيود على المعونة الإنسانية، والاتجار المتصل بالنزاع وتدمير المرافق الأساسية المدنية. ومن الحاسم على نحو مماثل، مكافحة وتعزيز الإفلات من العقاب على هذه الجرائم عن طريق القضاء على الصعيدين الدولي والوطني.

ومن الأهمية بمكان كفالة احترام سيادة القانون، وضمان تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع للعدالة والمساءلة على نحو شامل وبسبل تعزز الحقوق المتساوية للنساء وحقهن في المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات. وبرامج جبر الضرر، التي تشكل أولوية رئيسية في مجال إحقاق العدالة للنساء، تستحق المزيد من الاهتمام والدعم باعتبارها أداة لتحقيق العدالة وتعافي الضحايا ومكاسب السلام الطويلة الأمد في المجتمعات المحلية. وتكتسي إعادة بناء قطاعي العدالة والأمن أهمية حاسمة، ليس لحماية النساء ومكافحة الإفلات من العقاب فحسب، بل لتمكينهن أيضا من المشاركة في جميع جوانب التعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، اللذين يشكلان ركنين رئيسيين في جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وما زالت أذربيجان ملتزمة بالتنفيذ، ويسرها أنها أسهمت في أعمال المجلس خلال فترة رئاستها له في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بما في ذلك اعتماد القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣). ونتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى للتنفيذ والتعاون مع الدول المهتمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والكيانات المعنية الأخرى، خلال عملية التحضير للدراسة العالمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل سوريا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع الهام الذي يأتي في حينه.

تشهد قاعة هذا المجلس على عدد المرات التي حاول فيها وفد بلادي جاهدا لفت عناية الدول الأعضاء والأمم المتحدة، ممثلة بأمينها العام ومسؤوليها وممثليها الخاصين ووكالاتها الإنسانية، للفظائع والانتهاكات والفتاوى اللاأخلاقية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة منذ أكثر من ثلاث سنوات ضد النساء السوريات.

وتشهد هذه القاعة كم مرة حذرنا فيها من مغبة انتشار الإرهاب التكفيري الجاهلي وضرورة محاربة مرتكبيه. كما تشهد هذه القاعة على مئات الرسائل والتقارير والبيانات والصور والفيديوهات ووثائق الطب الشرعي التي زود بها وفد بلادي المعنيين الأمميين والدوليين على مدى ثلاث سنوات، والتي تضمنت توثيقا لمسؤولية الجماعات الإرهابية المسلحة، على اختلاف مسمياتها، ورعاة هذه الجماعات ومشغليها من دول عربية وإقليمية ودولية، عن ارتكاب عمليات اغتصاب واعتداء جنسي وخطف واتجار وقتل للنساء والفتيات في بلادي. كما تشهد هذه القاعة على عدد المرات التي طلبنا فيها من حكومات الدول التي تدعم الجماعات المسلحة الإرهابية بالمال والسلاح والإعلام لوقف هذا الدعم، ووقف سياساتها العدائية والتدخلية تجاه بلدي، وإظهار احترامها لشروط العضوية في هذه المنظمة الدولية، وأولها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

للأسف، كان هناك رفض وإنكار مخزيين لكل الجهود التي حاول وفدنا بذلها. وكان ما يسمى بالمجتمع الدولي وبعض كبار موظفي الأمم المتحدة ودول غربية عدة اشتهرت فقط بكثرة تصريحاتها الداعمة لحقوق المرأة، ووسائل إعلام غربية وعربية، كلهم كانوا منشغلين فقط بتوجيه الاتهامات العمياء للحكومة السورية. وجل اهتمامهم كان انتقاد الحكومة السورية وتلفيق الأكاذيب ضدها وشيطنتها بهدف التخلص من الدور العربي والإقليمي السوري وتقويض السيادة وتدمير

الدولة السورية وصولاً إلى تعميم حالة الفوضى الشاملة، كما حدث في ليبيا، على سبيل المثال.

واليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على شن الحرب الإرهابية المتعددة الجنسيات ضد بلدي، تعرضت خلالها نساء سوريا لأبشع أشكال الإرهاب والتطرف، أثبتت الحقائق التي لا تدحض والوقائع المؤلمة وجاهة وصواب ما دأبنا على نقله إلى عناية المجلس. واليوم، اعترف الأمين العام وممثلوه بحقيقة الإرهاب الذي يضرب سوريا في تقاريرهم وبياناتهم، ومنها التقرير المعروض علينا اليوم (S/2014/693). إلا أن هذا الاعتراف جاء متأخراً جداً. نعم، لقد تأخر معظم الدول الأعضاء في التجاوب مع الحكومة السورية في حربها على الإرهاب.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو ثمن هذا التأخر؟ للأسف، كان ثمنه حياة مئات الآلاف من السوريين، نساء وأطفالاً وشيوخاً، ومعاناة الملايين من أبشع أشكال التطرف والإرهاب وتدمير للبنى التحتية. وما يدعو للاستهجان اليوم هو أننا حتى هذه اللحظة لم نسمع كلمة اعتذار من المكابرين على استمرار أخطائهم وجرائمهم عن هذا الإنكار الطويل الأمد.

لقد أعرب عدد من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء في بياناتهم عن حجم المعاناة التي تتعرض لها النساء السوريات في سوريا وفي المخيمات على أراضي الدول المجاورة. كما تباهت بعض الدول بأنها صرفت ملايين الدولارات لمساعدة النساء السوريات في محنتهن، وهذا أمر صحيح. إلا أن تلك الدول نفسها تتجاهل بكل وقاحة أن سياسات حكوماتها تجاه بلدي كانت السبب الأساسي لوصول معاناة المرأة السورية إلى هذه الدرجة من التدهور، وذلك بفعل انخراط تلك الحكومات المباشر في تمويل الإرهاب وتسهيل عبوره وضمان تمويله. إن حكومات تلك الدول، ومنذ بداية الأزمة في بلدي، سلحت الجماعات الإرهابية المسلحة باعتراف علني من حكوماتها، ودعمتها إعلامياً ومالياً، وجندتها على أراضيها وأنشأت المعسكرات لتدريب الإرهابيين في تركيا والأردن والسعودية قبل إرسالهم إلى سوريا ليقترفوا جرائمهم ولكن بعد تعديل تسميتهم من ''إرهابيين'' إلى ''معارضة معتدلة''.

ولا ننسى، بالطبع، ما حدث في الفتيات لتنفيذ فتوى ما يسمى بجهاد النكاح، حيث تعتبر فرنسا وتونس وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لهؤلاء الفتيات الساذجات البريئات اللواتي غرر بهن، ومن ثم سهلت لهذه الجماعات السفر إلى سوريا عن طريق الحدود مع تركيا والأردن ولبنان، لتقتل وتغتصب وتعنف جنسياً ونفسياً وتفرض الزواج القسري والاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية، وتصبح المرأة ضحية الأفكار الأيديولوجية التكفيرية والنظرة المتخلفة والمشوهة للنساء اللائي يتم سوقهن كالعبيد ليبعن في أسواق النخاسة كسبايا وملك الإيمان للإرهابيين الذين يسمون أنفسهم زوراً بالجهاديين.

ختاماً، اليوم، وبعد أن طرق الإرهاب باب الدول التي لطالما أنكرت وجوده في سوريا، فاستغل نساء هذه الدول وفتياتها وأصبح فكراً منتشراً بأيديولوجيته المتطرفة والمجرمة، نتساءل أما آن الأوان لكي تعيد الدول المنخرطة بهذه الحرب الإرهابية حساباتها الإجرامية وتتوقف عن دعم الإرهاب في بلدي؟ ألم يحن الأوان لكبار مسؤولي الأمم المتحدة لإعادة النظر في تجاهلهم لما قدمته الحكومة السورية لهم من قرائن حول أنشطة المسلحين الإرهابيين الأجانب في سوريا؟ أليس حرياً بالجميع اليوم تطبيق قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بعيداً عن أي قراءة استنسابية أو مزاجية؟

إننا نكرر دعوتنا لكل جهد دولي مخلص وصادق يكون من شأنه الالتفات بأهمية قصوى إلى ضرورة وضع حد لجرائم

المجموعات الإرهابية والسعي لإيجاد آلية لمحاسبة حكومات الدول التي يكون لها ولاية قانونية على من يصدرها أو يساهم بنشرها باعتبار أن هذه الأفكار بما تحمله من نظرة دونية للمرأة وإلغاء لكرامتها، ستصيب بآثارها وانتهاكاتها حقوق المرأة في العالم أجمع، إذ أن انعكاساتها السلبية لن تقف عند سوريا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المكرسة لموضوع النساء اللاجئات وضحايا النزوح القسري. يود وفدي أيضا أن يحيي الأرجنتين لاهتمامها بمسألة حقوق المرأة في مجلس الأمن كأحد أولويات ذلك البلد.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة عشرة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا القرار يعترف بإسهام المرأة في السلم والأمن، على الصعيدين الدولي والوطني، ويعزز مشاركتها في كل جوانب حل النزاع وكذلك في حفظ السلام وبناء السلام. كما أنه يحث جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة على اعتماد مجموعة واسعة من التدابير للنهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز احترام حقوقها الأساسية وحمايتها.

ومنذ عام ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات أخرى لتعزيز البنيان المعياري لحماية حقوق المرأة قبل وأثناء وبعد النزاعات. وكانت تلك القرارات بمثابة نقطة تحول في التزام المجتمع الدولي بتعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وتوجيه رسالة واضحة ضد الاستخدام المتوطن والممنهج للعنف الجنسي كأسلوب للحرب.

وبعد أربعة عشر عاماً من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبالرغم من القرارات الستة الأخرى للمجلس، لا بد لنا أن نخلص إلى أن التقدم في تنفيذها على نحو فعال كان محدوداً. والتقرير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه يشير إلى أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين داخلياً على مستوى العالم قد بلغ مستوى قياسياً لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – إذ بلغ تحديداً ٥١,٢ مليون من اللاجئين والمشردين داخلياً وطالبي اللجوء.

في عام ٢٠١٣، كان هناك ٣٢ ٠٠٠ من المشردين كل يوم، ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تكشف التقارير أن النساء والفتيات ما يزلن يفتقرن بشكل متزايد إلى الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية، بل يفتقرن حتى إلى الوثائق الرسمية. وتجد هؤلاء النساء والفتيات أنفسهن مرة أخرى – أثناء هروبهن من العنف والقتال – عُرضة للاستغلال الجنسي والاغتصاب والبغاء والزواج القسري أو الحمل أو التعقيم القسري. والأسوأ من ذلك أنه يجري بيعهن بالمزاد العلني في أسواق الرق – في هذا القرن الحادي والعشرين – وذلك أمر يجب شجبه.

ويدين المغرب بشدة هذه الأساليب والممارسات الهمجية الوحشية واللاإنسانية، وخصوصا تلك التي تكون لها عواقب خطيرة على إرساء السلام والمصالحة الدائمين. وتشكّل أعمال العنف هذه، أو التهديد بارتكابها أو الحض عليها، انتهاكا خطيرا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، علاوة على أنها تشكّل انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف. بل يمكنني القول أيضا أنها جريمة ضد الإنسانية، ما دامت النساء يشكّلن نصف البشرية.

ولا ريب أن مساعدة هؤلاء النساء والفتيات تمثّل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي، نظرا لأن الكثير منهن يقمن في مناطق النزاع التي يصعب فيها إيصال المعونة، بالإضافة إلى أنهن لا يتمتعن بالحماية الدولية التي تُمنح للاجئين والأشخاص

المشردين داخليا. وتنصُّ أحكام القانون الدولي ذات الصلة على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها، وأن من اختصاص الدول أن تمنع أعمال العنف الجنساني وتتصدى لها بفعالية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأطراف في النزاعات المسلحة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لكفالة حماية المدنيين والوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ولا ريب أن الجماعات المسلحة من غير الدول تمثل تحديا كبيرا، نظرا لمسؤوليتها عن معظم النزاعات المسلحة الأخيرة، ومشاركتها في الأعمال الوحشية والمجازر المرتكبة بحق المدنيين، واعتمادها على موارد المعونة الإنسانية أو الاستيلاء عليها لأغراض الحرب.

وترى المملكة المغربية أن حماية اللاجئين بطريقة أفضل إنما تقوم على أساس الاحترام التام لحقوقهم الأساسية، بغض النظر عن وضعهم. ويمثل ذلك جانبا أساسيا ونبيلا من حقوق الإنسان، وينبغي أن يكون الأساس الذي ترتكز عليه الحماية الدولية. وتشمل تلك الحقوق الأساسية – على سبيل الأولوية – العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بسلامة وكرامة، علاوة على إعادة التوطين أو الإدماج.

وبالمثل، يكتسي تسجيل اللاجئين أهمية خاصة نظرا لأنه يسمح بضمان حماية حقوقهم الأساسية والتمتع بها. ويمكن أن يكون لبرامج تسجيل اللاجئين وتحديد هويتهم أثر إيجابي أيضا على تمكين اللاجئات.

وفي الختام، أود أن أشدد على العناصر التالية. أولا، إن من شأن إبداء الإرادة السياسية القوية والالتزام الكامل من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يتيحا المشاركة النشطة من جانب المرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف الوقاية والحماية وإدارة حالات النزاع. ثانيا، يشكّل إضفاء الطابع العسكري على مخيمات اللاجئين انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، نظرا لأنه يجعل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين صعبا للغاية، ويعرقل عمل الجهات العاملة في المجال الإنساني. ثالثا، ينبغي توعية اللاجئات والمشردات داخليا بحقوقهن القانونية والأمنية والمادية الأساسية التي توفرها لهن بلدانهن الأصلية. رابعا، أود أن أشدد على أهمية ضمان مشاركة جميع اللاجئات والمشردات داخليا على نطاق واسع في هيئات صنع القرار في مجتمعات اللاجئين أو المشردين داخليا. خامسا، هناك حاجة إلى زيادة التمويل اللازم لكفالة الاستجابات الشاملة المتعددة القطاعات، من قبيل توفير الخدمات الطبية والقانونية اللازمة لتمكين المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وأهنئكم على توليكم قيادة المجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين السابقين على بياناتهم، والأمين العام على تقريره الأخير (S/2014/693) عن المرأة والسلام والأمن. وأتطلع إلى دراسته العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستعراض الرفيع المستوى المقبل للقرار.

وقد أتت هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما. فالحروب والنزاعات تؤثر اليوم سلبا على المزيد من الأرواح في جميع أنحاء العالم – ولكن خاصة في أفغانستان وفي المنطقة على نطاق أوسع – من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. وقد اضطرت الملايين من الأسر إلى الفرار من ديارها، في حين تحول الملايين من النساء والأطفال إلى فئات ضعيفة وتعين عليها تحمّل وطأة العبء الظروف المأساوية التي تعيش فيها.

وعانى الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، كثيرا من جراء ما يقرب من ٤٠ عاما من الحرب والنزاع. وقد حطم العنف في بلدي حياتهم وأدى إلى عرقلة تعليمهم،

وتهديد سبل عيشهم، وتدمير مجتمعاتهم المحلية، بل أخرجهم من ديارهم إلى بلدان أخرى، أو إلى مدن وأحياء فقيرة غير مألوفة بالنسبة لهم.

ولا تزال حالة لاجئي أفغانستان هي الأكبر والأطول أمدا بالمقارنة مع أي حالة مماثلة في العالم. وازداد عدد الأشخاص المشردين داخليا هذا العام بسبب تصعيد حالة انعدام الأمن في بعض أنحاء البلد. ولا تزال المرأة تعاني على نحو غير متناسب في حالات التشرد. وكثيرا ما تفتقر إلى إمكانية الحصول على أبسط الخدمات والموارد الأساسية، علاوة على كونها أشد عرضة للتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي العام الماضي، كانت هناك زيادة في الأنشطة العنيفة التي تقوم بها حركة طالبان وجماعات الإرهابيين والجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، بالإضافة إلى حدوث أكبر زيادة في الوفيات بين المدنيين على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، بما في ذلك العديد من النساء والفتيات. وما تزال حركة طالبان وغيرها من العناصر المناوئة للحكومة تواصل شن الهجمات المحددة الأهداف وحملات التخويف ضد المرأة من جميع أطياف المجتمع، من فتيات المدارس إلى القيادات النسائية، بمن في ذلك ضابطات الشرطة، والمدافعات عن حقوق الإنسان والموظفات في وسائط الإعلام والسياسيات. وأعاق انعدام الأمن أيضا قدرة الحكومة على مقاضاة منتهكي حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وبالتالي، فقد ازداد تعرّض المرأة للعنف الجنسي والجنساني وسوء المعاملة المترلية والتحرش والزواج القسري، وغيرها من الجرائم الأخرى.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد وصلت أفغانستان إلى نقطة تحول هامة، تتيح لها فرصة هائلة لإحراز التقدم في تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن. ففي الشهر الماضي، تم تنصيب الرئيس الجديد، الأمر الذي يمثّل أول انتقال رئاسي ديمقراطي من رئيس منتخب إلى الآخر في تاريخ البلد. وشاركت الملايين من النساء في الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات هذا العام بدور هام، بصفتهن ناخبات، إلى جانب مشاركة المئات منهن، بصفتهن مرشحات وناشطات، على الرغم من مواجهتهن للتهديدات والتخويف. وتحدد مشاركة المرأة على هذا النحو المسار الذي تتخذه أفغانستان لكي تكون بلدا تشارك فيه المرأة وتسهم على قدم المساواة في بناء مستقبل البلد.

والرئيس غني أحمدزاي وحكومة الوحدة الوطنية ملتزمان بمشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة على جميع مستويات الحكم وصنع القرار. وقد أوضح الرئيس ذلك في خطابه الافتتاحي، الذي تعهّد فيه بتعزيز النهوض بالمرأة في أفغانستان، وأثنى على زوجته رولا غني، على الدور النشط الذي اضطلعت به بوصفها شخصية عامة مكرسة لتعزيز حقوق المرأة. وهذه هي البادرة الأولى من نوعها بالنسبة لديمقراطيتنا الفتية.

وقبل بضعة أيام فحسب، وقّعت أفغانستان على خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تهدف إلى إحراز التقدم في المجالات الأربعة الرئيسية: المشاركة والحماية ومنع نشوب النزاعات والإغاثة والإنعاش.

ونعرب عن تقديرنا للدعم المقدم إلينا من حكومة فنلندا فيما يتعلق بوضع الخطة. وما زلنا ملتزمين بتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن من خلال المؤسسات الرئيسية، وخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة في أفغانستان. ونكرس جهودنا أيضا لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الأمني، ونهدف إلى زيادة عدد أفراد الشرطة النساء من العدد الحالي البالغ ٢٣٠ ٢ إلى ٠٠٠ ١٠ فرد بحلول عام ٢٠١٧ .

وإذ تتأهب أفغانستان للانتقال الكامل للمسؤولية الأمنية من القوات الدولية إلى القوات الأفغانية في نهاية عام ٢٠١٤، فإن رئيس البلد وقيادته الجديدة ملتزمان بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح. وعلى مدى العامين المقبلين، ستعقد أفغانستان

انتخابات محلية وبرلمانية، إلى جانب إصلاح القوانين الانتخابية، وعقد مجلس اللويا جيرغا، بهدف النظر في التعديلات التي أدخلت على الدستور، فضلا عن عملية إعادة تنشيط جهود الاتصال والمصالحة مع المعارضة المسلحة.

وعبر جميع مراحل تلك العملية، فإن الدور النشط الذي تضطلع به سائر قطاعات الشعب الأفغاني، وخاصة المرأة الأفغانية، سيكون أمرا أساسيا. والحكومة الأفغانية على اعتقاد راسخ بأن مشاركتها ستكون أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٢ الماضية وتعزيزها، فضلا عن تحقيق الاستقرار والديمقراطية والسلام والرخاء في البلد.

وفي ذلك الصدد، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود أفغانستان الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة ووضعها لا يزال بالغ الأهمية.

لقد عانت المرأة الأفغانية كثيرا نتيجة لحكم حركة طالبان والتطرف وتوالي عقود عديدة من الحرب. ولن يسعنا تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في أفغانستان إلا حين تتحرر المرأة من العنف والفاقة والخوف. ولهذه الأسباب، فإننا نرحب بالفرص التي أتاحتها لنا الذكرى السنوية العشرين المقبلة لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة، والذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتماد أهداف التنمية المستدامة، لكي نحرز مزيدا من التقدم في مسألة المرأة والسلام والأمن، وبرنامج عمل المرأة في أفغانستان، والمرأة في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد سنجاري (العراق): شكرا سيدتي الرئيسة، في البداية، يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر والثناء لكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، وعلى ما بذلتموه من جهد في أداء هذه المهمة بنجاح. كما نرحب بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن صباح هذا اليوم (S/PRST/2014/21). ونتقدم بالشكر والتثمين للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، على دعمه ورعايته لأنشطة الأمم المتحدة الداعمة لحقوق المرأة. وبهذه المناسبة يجدد وفد بلادي تأكيده على اتجاه الإرادة السياسية لحكومة جمهورية العراق للاستمرار قدما في دعم المرأة وحقوقها، والذي كان قد بدأ منذ عام ٢٠٠٣، وبالاتجاه الصحيح للنهوض بدور المرأة في المجتمع. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن استعرض فيما يلي أهم إنجازات حكومة بلادي بصدد المضي قدما في مساندة قضايا المرأة وحل مشاكلها.

أولا: أقر مجلس الوزراء العراقي استراتيجيتين وطنيتين بشأن وضع المرأة العراقية: الأولى خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، والثانية للنهوض بالمرأة بشكل عام. وقد قامت اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة التابعة لوزارة الدولة لشؤون المرأة بتشكيل فريق عمل مشترك من جميع الوزارات لتولي مهام تطبيق الاستراتيجيتين. ثانيا: أطلقت الحكومة العراقية خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والأمن والسلام للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٨ في شهر شباط/فبراير المنصرم. وأصبح العراق بذلك الدولة السباقة والأولى في الشرق الأوسط في هذا المجال. وتنص الخطة على إشراك المرأة في صنع القرار وحل النزاعات وتوفير الحماية والرعاية لها. وتشمل كذلك دراسة التشريعات والقوانين العراقية وتحديد المواد التي تعيق رفع التمييز بين الجنسين، وتنتهك حقوق المرأة في الدستور العراقي وفي التشريعات النافذة، وكيفية إلغاءها أو تعديلها بحيث تكون أكثر انسجاما مع المعايير والآليات الدولية لحقوق المرأة.

وفي هذا الصدد فقد تم استحداث شعبة النوع الاجتماعي (الجندر) في كافة الوزارات العراقية، استنادا إلى الأمر الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق، وذلك تطبيقا

لمبادئ حقوق الإنسان وتحقيقا لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في العمل بين الجنسين في المؤسسات الحكومية، والاهتمام بشؤون المرأة. ومن مهام الشعبة إعداد إحصائيات عن عدد النساء في وزارات الدولة ونسبتهم إلى عدد الرجال، ومن ثم العمل على إعادة توزيعهن بشكل عادل بين دوائر وأقسام الوزارات. ثالثا: الزم الدستور العراقي بشكل عام في المادة التاسعة والأربعين، رابعا منه، بأن تُمَثَل المرأة بنسبة لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، وبذلك تشغل المرأة اليوم ٨١ مقعدا من أصل ٣٢٥ مقعدا في مجلس النواب.

لقد سعت حكومة بلادي ولا تزال مستمرة في مسيرتها في سبيل الارتقاء بمكانة المرأة في العراق على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق، حكومة وشعبا، بسبب موجة الهجمات الإرهابية الوحشية التي طالت نسيج الشعب العراقي بشكل عام. وقد كانت المرأة العراقية هدفا مباشرا لهذه الهجمات في العديد من الحالات، حيث تعرضت بعد أحداث العاشر من حزيران الماضي لانتهاكات بشعة من قبل عصابات داعش الإرهابية في عدة أجزاء من الأراضي العراقية، التي سيطر عليها هذا الكيان الإجرامي. وقد تمثلت أعمالهم الوحشية بالقتل والاختطاف والاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية وغير ذلك من الممارسات التي سببت معاناة نفسية كبيرة لدى الضحايا وأسرهم. وإضافة إلى ما تقدم، فإن مصير النساء المخطوفات من قبل هذا الكيان الإجرامي لا يزال مجهولا، الأمر الذي يعني إضافة عبء نفسي كبير على عوائلهم وهاجس قلق شديد يشغل العراقيين كافة. وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد تسببت الهجمات الإرهابية لكيان داعش وما تضمنته من ترويع وإجرام بتشريد موجة كبيرة من المدنيين من مناطق سكناهم الأصلية إلى المناطق البعيدة عن تطاول الإرهابيين وإجرامهم، الأمر الذي تضمّن معاناة جديدة للأسر العراقية والمرأة العراقية بشكل خاص، ولا سيما مع بداية فصل الشتاء في العراق. بالإضافة إلى المعاناة المتعلقة بالحاجة الماسة إلى الخدمات الطبية واللقاحات ،وبشكل خاص بالنسبة للنساء الحوامل والمرضعات.

وبهذا الخصوص، فقد عملت الحكومة العراقية وبحسب الإمكانيات المتوفرة لديها جاهدة، وبمساندة المجتمع الدولي، وبجهود العديد من المنظمات غير الحكومية، العراقية منها والأجنبية، على التقليل من معاناة أولئك النساء من خلال تقديم المساعدة العاجلة للمشردين وحمايتهم من جهة، والعمل على تحرير المناطق التي وقعت تحت نفوذ تلك الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، والسعي بمساعدة الخيّرين في العالم لمعرفة مصير النساء المخطوفات وتحريرهن من قبضة الإرهابيين.

لكن، ولكل ما تقدم، نهيب بالمجتمع الدولي مجددا، بوصفه دولا ومنظمات بأن يستمر في مساعدة الحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب، وصولا إلى تحرير المناطق التي سيطر عليها هذا الكيان الإجرامي ومساءلة أفراده ومن قدّم الدعم والإسناد لهم. كما ندعو الأسرة الدولية إلى العمل على مساعدة ضحايا الإرهاب وإعادة تأهيلهم نفسيا، وخاصة من النساء، لاستعادة دورهن المهم في المجتمع العراقي والإسهام في بنائه وتقدمه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وفريقكم على اختيار هذه المسألة الهامة المتعلقة بالمشردات من النساء والفتيات موضوعا لمناقشة اليوم. كما أود أن أشيد بجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين أسهموا بقدر كبير في مناقشتنا اليوم.

وتعرب بولندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

ما برحنا نشعر بقلق عميق إزاء انتشار النزاعات، مما أدى إلى ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين قسرا إلى مستويات لم تسجل منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المثير للقلق أنه وفقا لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ٨٦ في المائة من اللاجئين ينتمون للعالم النامي. ونتفق تماما مع تقرير الأمين العام (S/2014/693) في أن المواجهة الفعالة للتهديدات التي تؤثر على النساء والفتيات في حالات النزاع يجب أن تشمل حشد الاهتمام والموارد بشأن المنع والتخفيف وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية من أجل السلام. وتساعد الاستفادة من الممارسات الجيدة التي حققت نتائج – غالبا بالتعاون مع المجتمع المدني – على التصدي للمخاطر والعقبات.

كما نؤكد من جديد أهمية الجهود المتضافرة في الاضطلاع ببناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بما يتسق مع إعلان لجنة بناء السلام بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن التمكين الاقتصادي للنساء يهيئ الظروف لقيادتهن السياسية والاجتماعية، ولمكافحة عدم المساواة والتمييز.

وقد كانت بولندا خلال العامين الماضيين شريكا نشطا في تنفيذ برامج ومشاريع دعم الاحتياجات الاقتصادية للنساء والفتيات في نيجيريا والسودان وزامبيا وكينيا، وكذلك في فلسطين وأفغانستان وطاجيكستان وجورجيا وبوليفيا وكوبا. وما فتئنا منذ عام ٢٠١٢ نقدم المساعدة إلى الشعب السوري عن طريق نقل الموارد من خلال المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يتولى رعاية اللاجئين السوريين في لبنان، ومن خلال تنفيذ مشاريع المنظمات غير الحكومية من أجل اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان.

وقد عملنا في بولندا على تحسين إجراءات اللجوء. وتطبق السلطات الوطنية البولندية توصيات المفوضية بشأن تعليق عمليات الإعادة فيما يتعلق بالأجانب القادمين من البلدان المتضررة من النزاعات. ويتم تقديم خدمات صحية محددة في إطار عملية منح الحماية إلى طالبات اللجوء. وإذا أكد الفحص الطبي أو النفسي أن المرأة قد تعرضت للعنف، يتم سماع دعواها في وجود طبيب نفساني أو طبيب.

ولقد رحبنا بالدراسة العالمية التي أطلقت مؤخرا لاستعراض التقدم المحرز والتحديات المتبقية منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبحلول منتصف عام ٢٠١٥ نأمل أن نتلقى التوجيه ليس بشأن كيفية ترجمة الممارسات الجيدة إلى ممارسات موحدة فحسب، ولكن أيضا بشأن كيفية الاستفادة من أوجه التآزر بين الالتزامات والأولويات التي حددتها الأمم المتحدة في إطار البرامج التي تعالج مسائل المرأة والسلام والأمن. وستكون المشورة من هذا القبيل مفيدة للغاية في سياق التحديات الأمنية العالمية الحالية، بما في ذلك تصاعد تهديدات الإرهابيين والمتطرفين.

وفي الختام، فإننا إذ نضع في اعتبارنا الحالة المأساوية للناجيات من المناطق المتضررة من النزاع، والطلب المتزايد على المساعدة الإنسانية، ندعو مجلس الأمن إلى استخدام ولايته لتحقيق المساءلة عن أي حالة موثقة من حالات سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وبالنيابة عن الخمس عشرة دولة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود الإعراب عن التقدير لكم، سيدتي الرئيسة، على موافاتنا بالمذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2014/731، المرفق) للاسترشاد بها في مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة

الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدموند موليه، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من النزاعات مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في حجم اللاجئين والمشردين. وقد كان لزيادة العنف، والتشريد الجماعي، والكوارث الإنسانية أثر غير متناسب على النساء والأطفال. وثمة إدراك متزايد بأن ما يظهر حديثا من تهديدات غير تقليدية للسلام والأمن فيما يتعلق بانتشار المليشيات والجماعات المسلحة والجهاديين والإرهابيين المرتبطين بالتطرف العنيف، تؤثر على النساء والفتيات أكثر من نظرائهن من الذكور.

وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع اللاجئين والمشردين داخليا من النساء والأطفال. ويزيد التشريد وانعدام الجنسية من تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وزيادة التمييز والمشاق التي تتحملها كل من النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تشكل اللاجئات والمشردات داخليا إحدى أكثر الفئات ضعفا في النزاعات المسلحة، فضلا عن حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويتسبب التشرد في أن تصبح المرأة عرضة لتفاقم خطر الفقر، والاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، والزواج المبكر والزواج القسري وزواج الأطفال، وانعدام الوصول إلى الموارد الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية. أما أغلبية اللاجئين في العالم فترجع أصولهم إلى أفريقيا، مع وجود عمليات تشريد جديدة ناتجة عن زيادة حدة النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي والصومال.

وقد أرسى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ الأساس لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة التي تدعو إلى توفير حماية خاصة للمرأة وضمان مشاركتها الكاملة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وعمليات بناء السلام. وخلال الأربعة عشر عاما التي انقضت منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم اتخاذ خطوات هامة للتصدي لمحنة النساء والفتيات وتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية والوطنية من أجل حمايتهن. أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، تكملها الصكوك الإقليمية، فقد حققت الكثير على صعيد التصدي للتحديات سواء قبل عملية التشريد وخلالها. ويجسد سرد اليوم بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها التزامنا الجماعي بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع ومعالجة عواقبه الوخيمة وبعيدة المدى.

وبينما نواصل تكثيف مشاركتنا في هذا الصدد، ترى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز وسوء المعاملة القائمين على أساس نوع الجنس، بما في ذلك في حالات النزاع حيث تتفاقم غالبا.

وفي حين تتسم المساعدة والتعاون الدوليين بالأهمية، فلا ينبغي أن يحلا محل الدور المحوري الذي تؤديه الدولة في حماية النساء والفتيات. كما نرى أن التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الكاملة أمران أساسيان لأي استجابة في مجال المنع والحماية.

ويسعى بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية – الذي تم التوقيع عليه في آب/أغسطس ٢٠٠٨ – إلى المواءمة بين مختلف الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الجماعة في الصكوك الإقليمية والعالمية والقارية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتنص المواد من ٢٠ إلى ٢٥ من البروتوكول على تنفيذ مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك سن القوانين الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف والاتجار القائم على نوع

الجنس، واستعراضها وإصلاحها وإنفاذها. وتنص المادة ٢٨ على تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في مناصب صنع القرار الرئيسية في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام، فضلا عن إدماج المنظور الجنساني في تسوية النزاعات في المنطقة، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. أما الحقوق الدستورية والقانونية، والحق في التعليم، والصحة، والحصول على الموارد المنتجة، والتمكين الاقتصادي فهي بعض المجالات الأخرى التي يشملها البروتوكول. كما أنه يعزز تمكين المرأة من خلال وضع التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها.

وتؤيد الجماعة تأييدا تاما البرامج التي وضعت على الصعيد القاري من قبيل برنامج الخمس سنوات للشؤون الجنسانية والسلام والأمن الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي في الثاني من حزيران/يونيه في أديس أبابا، إثيوبيا، والمصمم للعمل كإطار لوضع استراتيجيات وآليات فعالة من أجل زيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلام والأمن. كما يرمي إلى تعزيز حماية المرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. أما ما قام به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٣٠ كانون الثاني/يناير، من تعيين السيدة بينيتا ديوب مبعوثة خاصة له للمرأة والسلام والأمن فيشهد على التزام أفريقيا بالتصدي بحزم للقضايا التي تؤثر على النساء والأطفال في حالات النزاع.

وفي حين تم إحراز تقدم كبير منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن ثمة ثغرات لا تزال تشوب جهودنا الرامية إلى تحقيق تغيير مستدام وإرساء السلام والأمن بوجه عام. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن عملية السلام التي لا تشمل النساء تكون عملية معيبة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية يرتكز على تحقيق الديمقراطية والاستقرار والسلام الدائم.

ومن غير المقبول أنه على الرغم من وجود أطر قانونية ومعيارية، لا تزال معاناة المشردات من النساء والفتيات مستمرة. وتشعر الجماعة بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة، والاستغلال الجنسي، واختطاف النساء في مناطق النزاع. وهناك ثغرات أخرى، على سبيل المثال، في استبعاد اللاجئات والمشردات داخليا من عمليات صنع القرار على جميع المستويات، والقيود المفروضة على وصولهن إلى الخدمات الأساسية. فالأسر المعيشية التي ترأسها نساء أو فتيات، والأمهات الشابات، والفتيات ذوات الإعاقة هن الأكثر عرضة لمواجهة عقبات رئيسية تحول دون حصولهن على الخدمات ودون مشاركتهن في حياة المجتمع وصنع القرار.

وتحث الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجتمع الدولي بأسره على التوحد للتصدي بفعالية للمشاكل التي تواجه المشردات داخليا واللاجئات، باتباع نهج شامل يجمع بين استراتيجيات واستجابات وحلول استباقية. ويتطلب تطبيق ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتشريد القسري وتعزيز البنى التحتية الوطنية من أجل تحقيق السلام والمصالحة. وينبغي أن نبذل المزيد من الجهد لردع الجرائم الجديدة من خلال محاسبة مرتكبيها. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى دور المرأة كشخصية قيادية وإلى مشاركتها في صنع القرار، الذي يجب أن يكون ذا مغزى إذا أردنا تحقيق الفرص التي تؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي. وينبغي ألا ينظر إلى النساء باعتبارهن مجرد ضحايا وناجيات فحسب، بل أيضا بوصفهن موردا كبيرا لمجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، وعلى أنهن قادرات على المساهمة بشكل كبير في تحقيق السلم والأمن. ونعلم أن مشاركة المرأة أمر ضروري في عملية بناء السلام المستدام، ولذلك من المهم التأكد من أن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن يطبق على النحو الواجب في كافة الأعمال المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على الدعم القوي المستمر الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد مينيلاو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم جمهورية قبرص بشأن موضوع اليوم الهام، ونعرب عن تهنئتنا الحارة لكم، سيدتي الرئيسة، على الأخذ بزمام هذه المبادرة. كما تود قبرص تأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لدى قبرص خبرة مباشرة بالموضوع قيد المناقشة من خلال الدور الذي تضطلع به المرأة في سياق قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومن خلال دور المرأة في النضال من أجل تحرير بلدنا وإعادة توحيده. وينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أنه ينبغي أن تشارك المرأة في صنع السلام وحفظه. ويمثل اعتماد قرار كهذا على أعلى مستوى دليلا اعتراف المجلس بواقع عدم المساواة بين الجنسين في هذا الصدد. ويأتي ذلك من فهم التأثير غير المتناسب للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات، وأهمية تعزيز مساهماتهن في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام وبنائه. ولكن للأسف، فبعد ١٤ عاما من اعتماد القرار لا نزال نشهد فجوة بين تطلعات الالتزامات العالمية والإقليمية، وواقع عمليات السلام. ولا تزال حكومتي ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال عملية السلام في قبرص، حيث هناك – باعتراف الجميع – مجال واسع لإحراز تقدم.

ويرحب وفد بلدي بتركيز مناقشة اليوم على لنساء والفتيات المشردات كقائدات وناجيات. ونشجب تزايد الاستهداف المقصود للنساء والمدنيين في النزاعات الحالية، وتوظيف العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس بشكل مقصود بوصفه استراتيجية حرب. يهدف العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والقانون الدولي الإنساني إلى حماية المرأة أثناء النزاع المسلح، ومع ذلك فإن النساء والأطفال يشكلون اليوم ثلاثة أرباع اللاجئين والسكان المشردين داخليا. ويعد دور المرأة في مجال القيادة دورا أساسيا للتمكن من الوقوف على احتياجات حمايتها والاستجابة لها.

وتود قبرص أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومن الضروري أن تقوم عمليات حفظ السلام بالعمل على تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي بعثات حفظ السلام، بما في ذلك في المناصب الإدارية العليا. ويساعد وجود المرأة في عمليات حفظ السلام على تمكين النساء في المجتمع المضيف من أن يصبحن بمثابة قدوة لغيرهن؛ وتمكينهن من تدريب الطالبات في أكاديميات الشرطة والجيش؛ ومنح النساء والأطفال مزيدا من الشعور بالأمن؛ وتحسين سبل الوصول إلى المرأة المحلية ودعمها؛ وتركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات خلال عملية تسريحهن وإعادة إدماجهن في الحياة المدنية.

ويسرنا أن نلاحظ قيادة خمس نساء لعمليات السلام في الوقت الراهن بمن فيهن ليسا بوتنهايم من الولايات المتحدة التي تضطلع بدور قيادي في بلدي. ويسرنا أيضا أن نلاحظ تعيين اللواء كريستين لوند قائدا لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهي أول امرأة على الإطلاق تعمل قائدا لقوة للأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص هي الأولى في العالم التي تحظى بقيادة نسائية مزدوجة. وكما ذكرت اللواء لوند، فمن الضروري أن يتم تمثيل المرأة التي تشكل نسبة ٥٠ في المائة من السكان في قوات حفظ السلام من أجل مواجهة التحدي.

وقد كون بلدي خبرة مباشرة بشأن الآثار غير المتناسبة على المرأة التي تشكلها النزاعات بسبب بقائه تحت الاحتلال

الأجنبي على مدى الأربعين سنة الماضية. حيث يتألف ثلث السكان من المشردين داخليا، المحرومين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وخلال كل تلك الأعوام، حمل نضال البلد من أجل إعادة التوحيد بصمة الحركة النسائية، حيث وفرت النساء المأوى والإغاثة للضحايا في أعقاب الحرب، وكافحت من أجل معرفة مصير الأشخاص المفقودين، وشاركت في الجهود القانونية والسياسية الدولية من أجل استعادة حقوق المشردين، وعملت على رفع مستوى الوعي الدولي، وعززت رسالة السلام والمصالحة والتعايش السلمي.

يجعلنا تاريخنا الحديث نشعر بالتأثر حيال التجارب المماثلة في أنحاء العالم. ولهذا السبب، كانت المرأة القبرصية نشطة بشكل خاص على مر السنين في المنظمات الإنسانية الدولية مثل الصليب الأحمر، وقدمت إسهامات هامة في حملات التضامن والمعونة الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أذكر كلمات هيستر بانيراس من جنوب أفريقيا، مفوضة شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأول امرأة تشغل أعلى منصب للشرطة في بعثة بناء سلام بهذا الحجم:

”الانفتاح على النهج البديلة أمر بالغ الأهمية، إلا أن الأهم هو إظهار أن الأمر لا يتعين أن يكون على هذا النحو. يمكن الخروج منها.“

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالنساء والفتيات المشردات. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمدعوين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الموضوعية.

وترحب أوكرانيا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21 في وقت سابق اليوم.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. غير أننا نود أن نتشاطر بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

يوافق عام ٢٠١٤ مرور ١٤ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أرسى الأساس لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن ودعا إلى توفير حماية خاصة للمرأة وإلى مشاركتها الكاملة والمتكافئة في كل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وتظل أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ القرار، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر بيجين وعن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

وتعكف حكومة أوكرانيا، بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على وضع خطة عمل وطنية وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتعزيز المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة بوصفها عنصرا فاعلا في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات بناء السلام. وستنص الخطة على عدد من الخطوات العملية الرامية إلى تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها النساء والفتيات، وفي مقدمتها تلك الناجمة عن العدوان الأجنبي على بلدنا.

وعلى الرغم من بعض الانتكاسات التي تمس المرأة في أوكرانيا، بما في ذلك تخفيضات الميزانية الناجمة عن أكثر من ستة أشهر من العدوان الأجنبي، تبذل أوكرانيا، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين، الجهد لمعالجة الاختلالات القائمة على أساس نوع الجنس واستعراض سياساتها الجنسانية بهدف

تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة والسياسية وتمكينها.

المجتمع الأوكراني موحد الصف. إن بلدنا ملتزم التزاما كاملا بتعزيز الزخم المتولد من اختيارنا الأوروبي وبكفالة حصول أولئك النساء والفتيات المشردات داخليا في الوقت الراهن على الخدمات الحاسمة الأهمية، وفي نهاية المطاف، جعل النساء في أوكرانيا عضوات نشطات على قدم المساواة في المجتمع قادرات على القيادة والتنسيق في تعزيز حقوقهن.

تخلص بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في تقريرها الأخير إلى أن النساء في منطقة دونيتسك يشكلن ١٥ في المائة من القتلى و ١٥ في المائة من المصابين نتيجة النزاع. وترغم النساء اللائي بقين في المنطقة على القيام بأعمال التنظيف والطهي وغسل الملابس لأعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية التي تدعمها روسيا. وتلقت مجموعات المتطوعين الذين يقومون بالمساعدة في إجلاء السكان تقارير مباشرة عن حالات اغتصاب أو احتجاز النساء عند نقاط التفتيش. كما وقعت حوادث اختطاف للنساء من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية، ولا يزال مكانهن مجهولا.

ونشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء التقارير التي تفيد باختطاف الأشخاص في أراضي أوكرانيا ونقلهم لاحقا بصورة غير قانونية إلى الاتحاد الروسي للاستجواب. ولا تزال المجندة الأوكرانية ناديا سافتشينكو، التي اعتقلت في منطقة لوهانسك في تموز/يوليه بدون أي سند قانوني، في مرفق احتجاز في الاتحاد الروسي، حيث تتعرض لممارسات غير إنسانية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والالتزامات بموجب المعاهدات الثنائية. ونطالب بالإفراج الفوري عن السيدة سافتشينكو وسنبذل كل ما في وسعنا للتأكد من تقديم المتورطين في اختطافها واحتجازها غير القانوني إلى العدالة.

ذكر الوفد الروسي هذا الصباح أنه يوجد حاليا ٨٣٠ ٠٠٠ لاجئ أوكراني في الأراضي الروسية. لا يمكن الوثوق بهذا العدد، إذ لم يجر التحقق منه بشكل مستقل ويذكره مصدر واحد، الاتحاد الروسي ذاته. غير أن الوفد الروسي أخفق أساسا في الإشارة إلى أن حالة الأشخاص المشردين داخليا في أوكرانيا هي من صنع روسيا نفسها. إنها نتيجة مباشرة لعدوانها على أوكرانيا، الذي بدأ بغزو واحتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، واستمر بإثارة النزاع الذي تؤججه الآن في شرق بلدي.

ولم يذكر الوفد الروسي أيضا أنه، وفقا للأمين العام، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية وغيرهما من المصادر الرسمية، فإن الحالة الإنسانية في هذه المرحلة تديرها الحكومة الأوكرانية على النحو الملائم، بالتنسيق مع شركائنا الدوليين. وفي هذا السياق تحديدا قدمنا كل ما يمكن من المساعدة إلى أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، أثناء زيارته إلى أوكرانيا.

ووفقا لآخر الإحصاءات الرسمية، يبلغ عدد المشردين داخليا في أوكرانيا ٤٨٩ ٢٧٥ شخصا. وثلثا المشردين داخليا من البالغين هم نساء. تدرك الحكومة تماما احتياجاتهم الخاصة، نظرا لأن معظم الأسر المشردة داخليا تضم مسنين ونساء غير مصحوبات لديهن أطفال. لقد اعتمد قانون وطني بشأن الأشخاص المشردين داخليا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. ويهدف القانون إلى ضمان حقوق وحريات الأشخاص المشردين داخليا، بمن فيهم النساء، ومعالجة المسائل الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق تيسير المساعدات الإنسانية. وتضطلع الحكومة باتخاذ التدابير لتعزيز قدرة مجتمعاتنا المحلية على استيعاب الأشخاص المشردين داخليا. ستكون مسألة النساء المشردات داخليا محور اهتمام خاص في سياق وضع

خطة العمل الوطنية وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتمادها وتنفيذها.

لقد أغفل الوفد الروسي أيضا الإشارة إلى ما يسميه القوافل الإنسانية المرسلة إلى أوكرانيا في انتهاك واضح للقانون الدولي والوطني، على نحو غامض وبشكل أحادي ودون مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ناهيك عن موافقة الحكومة الأوكرانية. وإن مضت موسكو قدما في إرسال رابع قافلة من هذه القوافل كما أعلنت اليوم، فإنه سيكون انتهاكا آخرا لميثاق الأمم المتحدة.

لقد شددنا مرارا وتكرارا على أن السبيل الوحيد الذي يمكن لروسيا أن تساهم به في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية التي أوجدتها في شرق أوكرانيا هو وقف شن الحرب المختلطة ضد بلدي، ووقف رعاية وتسليح الإرهابيين، وسحب قواتها وأفراد المرتزقة التابعين لها بالكامل وإنشاء آلية فعالة لمراقبة الحدود يمكن التحقق منها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بو قادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الحاسمة الأهمية، التي تتيح لأعضاء الأمم المتحدة عموما فرصة للإسهام في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وأعرب أيضا عن الامتنان للمذكرة المفاهيمية التي عممتموها (S/2014/731، المرفق)، التي نعتقد أنها ستوجه مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. كما أود أن أشكر الأمين العام على التزامه الشخصي والثابت تجاه هذه المسألة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المتبصرة.

نؤكد ونصر على أن جميع أشكال العنف ضد المرأة غير مقبولة ولا ينبغي التسامح معها بأي حال من الأحوال. للأسف، تبين الإحصاءات أن هذه الظاهرة لا تزال متفشية في جميع البلدان. ولذلك، من الضروري تكثيف الجهود المبذولة على جميع المستويات، ولا سيما في مجال المنع والتوعية. ونحض جميع الدول الأعضاء على تعزيز ما تقدمه من دعم إلى النساء ضحايا العنف وكفالة وصولهن إلى النظام القضائي وفقا لمعايير حقوق الإنسان وبغض النظر عن مركزهن.

ما برح عدد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين يتزايد في جميع أنحاء العالم إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وتتزايد معه المخاطر التي تواجهها النساء والفتيات المشردات. ونظرا لضعفها، ما برحت المرأة في العديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم تواجه مشقة لا تطاق، إذ تصبح هدفا لجميع أشكال العنف.

ونحن نؤكد على حالة الضعف التي تعتور بصفة خاصة النساء والأطفال من اللاجئين والمشردين، بما في ذلك التعرض للتمييز، والإيذاء الجنسي والبدني، والعنف، والاستغلال. وفي هذا الصدد، ننوّه بأهمية منع حدوث المشاكل الجنسية والمشاكل القائمة على نوع الجنس، ومواجهتها، والتصدي لها.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمدت الأمم المتحدة توجيهات محددة في مجال السياسات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. وبغية زيادة الاسهام في تحقيق هذا الغرض، هناك حاجة إلى النظر في قيام الأمم المتحدة بتسريع نشر مستشارين معنيين بحماية المرأة، ومستشارين معنيين بالمسائل الجنسانية في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية على حد سواء، وكذلك في العمليات الإنسانية.

وعلى الصعيد الإقليمي، جعل الاتحاد الأفريقي من حماية حقوق المرأة في جميع أنحاء القارة أولوية له. فهو ملتزم بتعزيز المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق ذلك، تمشيا مع السياسة

الجنسانية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة إلى للاجئين والمشردين داخليا ضمن ولايتها القضائية، فضلا عن التصدي للأسباب الجذرية لمشكلة التشرد، بالتعاون المناسب مع المجتمع الدولي.

ومنذ التصديق على الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦، بذلت الجزائر جهودا كبيرة لجعل حماية حقوق المرأة وتعزيزها في صلب السياسات الوطنية، وأهدافها وبرامجها الاستراتيجية. وقد شهدت حالة المرأة في الجزائر منحى إيجابيا للغاية من خلال تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني.

وبينما نكرر دعم الجزائر لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نؤكد أن الإرادة السياسية القوية من قبل الدول الأعضاء والتزامها الكامل بالتدابير ذات الصلة المنصوص عليها في القرار، الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة عشرة لاتخاذه، سوف يضمنان المشاركة الفعالة للمرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية منع حالات نشوب الصراعات، وتوفير الحماية خلالها، وإدارتها.

وإنني أشعر بالسعادة والفخر، سيدتي الرئيسة، لأن أفعالكم تدل بشكل بليغ على تسيير أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر باتزان، بما في ذلك إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس. وبالنسبة إليّ، إن ”المرأة“، و ”السلام“ و ”الأمن“ ألفاظ مترادفة في عالمنا المضطرب.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن أسمى آيات التقدير على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية عالية لإندونيسيا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الاعلامية على معلوماتهم المفيدة التي قدّموها صباح هذا اليوم.

وفيما أتكلم أمام المجلس اليوم، لا تزال إندونيسيا تشجع على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن على أرض الواقع.

وتحيط إندونيسيا علما أكيدا بأحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693)، الذي يقدّم أفكارا قيّمة حول كيفية زيادة تحسين وجود الأمم المتحدة وأدائها في الصراعات المسلحة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، لفائدة النساء والفتيات، لا سيما الناجيات من أهوال الصراع، والمشردات جراء الصراع المسلح.

إن إندونيسيا تدعم مختلف المبادرات المكمّلة لقرارات مجلس الأمن التي تحمي النساء والفتيات وتعمل على تمكينهن في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك كونها واحدة من البلدان التي تناصر مبادرة منع العنف الجنسي في حالات التراع.

وقد ذكر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن النساء والفتيات يشكلن نصف عدد اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. فهن يواجهن بعض المخاطر ومواطن الضعف، لا سيما اشتداد خطر التمييز والعنف. لذلك، فإن موضوع المناقشة الجارية اليوم – حالة المشردات من النساء والفتيات – ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

وهناك أدلة وافرة على أن الصراع قد يشكل فرصة لتولي المرأة القيادة في المجتمعات المحلية حينما يكون الرجل إما في ساحة الوغى، أو مجنّدا في صفوف المحاربين. ومع ذلك،

عندما يبزغ السلام تدريجيا، تعود الحالة الجنسانية إلى وضعها السابق. لذلك، من الضروري كفالة أن يكون باستطاعة النساء والفتيات أن يواصلن التمتع على نحو كامل وفعال بالمشاركة والقيادة على جميع المستويات، بما في ذلك خلال حالات الطوارئ الإنسانية.

واسمحوا لنا بتبادل وجهة نظرنا معكم حول كيفية اضطلاع بعثات الأمم المتحدة بولاياتها في حالات الصراع المسلح، وعلى وجه التحديد بالنسبة إلى المشردين داخليا من النساء والفتيات في أوقات الحرب، وخلال فترة ما بعد الصراع. واسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاثة جوانب: المنع، والمساعدات المحددة والحماية، وتمكين المرأة.

أولا، في ما يتعلق بالمنع، من الأهمية بمكان التكامل في المنظور الجنساني من أجل أن تكون المساعدات الانسانية والانمائية أكثر فعالية وإنصافا في مواجهة التشرد والإنعاش المبكر. كما ينبغي أن نواصل تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في ما بين وحدات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، إن التوعية بشأن الجنسانية، والقانون الإنساني، وحقوق الإنسان ينبغي أن تشكل جزءا متماسكا للتدريب قبل الانتشار.

ثانيا، اعترافا بأن النساء والفتيات لديهن احتياجات مختلفة، ينبغي اتخاذ إجراءات محددة لتوفير المساعدة والحماية. وهي تشمل كفالة حصول النساء والفتيات بالتساوي على جميع أشكال المساعدة الإنسانية، وتوفير خدمات أساسية محددة مثل الصحة الإنجابية، والحماية من العنف القائم على نوع الجنس، وكفالة مشاركة المرأة في إدارة الملاذات وفي وضع برامج لتوفير المساعدات وتنفيذها.

ثالثا، بغية التأكيد على نحو فعال من أنه يمكن للنساء والفتيات أن يزدهرن كناجيات وقائدات خلال حالات الطوارئ، يتعين علينا أن نعمل على تمكينهن. وفي هذا الصدد، نحن نحتاج إلى ضمان حصولهن على الخدمات التعليمية، لا سيما للأطفال، وبشكل خاص للفتيات. ونحن نحتاج إلى المساعدة على تحسين معيشتهن بصورة فعالة. ونحن نحتاج أيضا إلى زيادة البرامج التعليمية الاستراتيجية التي يمكنها أن تدعم قدرات المرأة ومهاراتها، بغية أن تستفيد منها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وعلى الرغم من التحديات التي لا حصر لها، فإن التشرد يمكنه أن يؤدي إلى تمكين المرأة في سبيل اتخاذ أدوار جديدة، وإحداث تغيير إيجابي في الأسرة والمجتمع، شرط حصولها على الدعم المناسب والكافي. لذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة بناء قدرة المرأة وصلابتها لدعم تمكينها، وتعزيز حمايتها، وتوطيد مشاركتها المجدية في جميع القرارات التي تؤثر على حياتها.

وكلّني ثقة وأمل أن تولّد هذه المناقشة تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة، المزيد من الزخم الهام بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): شكرا جزيلا السيدة الرئيسة. يعرب وفد بلدي في مستهل هذا البيان عن تقديره لتخصيص هذه المداولات المفتوحة لبند المرأة والسلام والأمن، احتفاء بمرور أربعة عشر عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب وفدي بالسيدة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إضافة إلى السيدات والسادة الذين تكلموا في مستهل هذه الجلسة.

تولي حكومة بلدي اهتماما خاصا لقضايا المرأة، وتشهد على ذلك مجموعة من الجهود التي أثمرت عن اعتماد عدد من الاستراتيجيات والخطط وعن تنفيذها.

أنشأت الحكومة بجانب ذلك وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة وأقامت المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان تناغما مع

مبادئ باريس، مع إسناد رئاسة كل من الوحدة والمفوضية إلى سيدتين على التوالي. كما أولت الحكومة عناية خاصة بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة وبخاصة المرأة في مخيمات النزوح في ولايات دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة حقوق الإنسان التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري بالسودان.

تحدث التقرير المعروض أمام هذه الجلسة عن مشاركة المرأة في الانتخابات وفي صناعة القرار وعبر عن عدم رضائه حيال ضعف نسب المشاركة حول العالم، وفي هذا الإطار فإنه يشرفني بكل فخر التأكيد بأن حق التصويت وحق الترشح ظلا مكفولين للمرأة السودانية منذ خمسينيات القرن الماضي، وأن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان الحالي قد وصلت إلى ٢٨ ٪، تبوأت من خلالها منصب نائب الرئيس بجانب رئاسة عدد من اللجان الرئيسية بالبرلمان. وحول المشاركة في الحياة الرئيسية التي تعرض لها تقريركم الموقر، فإن المرأة في بلدي قد شاركت في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. وهي تشارك الآن في مناصب قيادية مهمة بالدولة: مستشارة للرئيس، ووزيرة على المستوى الاتحادي والولائي معا. ولم يقتصر ذلك على الوزارات ذات الصلة بقضايا المرأة، بل تجاوزه إلى الوزارات الأخرى.

تلافيا لمخاطر الاتجار في البشر التي تتعرض لها النساء والفتيات، كما ورد في تقريركم، وباعتبار أن السودان دولة ممر عبر صحاريه المترامية الأطراف لهذا النوع من الجرائم، فقد أجازت الحكومة القانون القومي للإتجار في البشر وبخاصة النساء والفتيات. واستضافت عاصمة بلدي الخرطوم في الثالث عشر من هذا الشهر، أي قبل نحو أسبوعين، مؤتمرا إقليميا لمكافحة الإتجار في البشر في القرن الأفريقي شهد حضورا أمميا ودوليا وإقليميا رفيعا وواسعا. كما وقعت حكومة بلدي اتفاقيات لتأمين الحدود مع عدد من الدول المجاورة.

وفي سبيل التمكين الاقتصادي، فقد نفذت الحكومة مشروع تنمية المرأة الريفية بمن في ذلك المرأة في معسكرات النزوح وأسست لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة، فأجازت مشروع محفظة المرأة ومشروع الصندوق الدوار للنساء في القطاع غير المنتظم ومشروع التمويل الأصغر للمرأة. وفيما يلي تأمين حقوق الملكية والميراث، فإن قوانين بلدي تكفل هذين الحقين للمرأة دون تمييز بل قد يتجاوز نصيب المرأة في الميراث، وفقا لقوانين بلدي في بعض الحالات، نصيب الرجل. وبالنسبة للخدمات الأساسية فإن الشواهد تؤكد تفوق أعداد الفتيات في المراحل الدراسية الجامعية على أعداد البنين. كما تتمتع المرأة بالحق في الرعاية الصحية الأمر الذي انخفضت معه كمثال فقط نسبة وفيات الأمومة والطفولة من خلال برامج مشتركة مع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تبذل حكومة بلدي جهودا مقدرة لأجل الوصول بالمساعدات والخدمات الأساسية إلى النازحين في الولايات المتأثرة: دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، لا يتسع المجال لذكرها جميعا من خلال هذه العجالة، ورغم أن هذه الجهود قد أثمرت كثيرا كما تشهد بذلك مؤشرات العمل الإنساني، فأنه لا بد من الإشارة إلى اصطدام هذه الجهود بتعنت الحركات المتمردة وعرقلتها لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها. وتبذل الحكومة كذلك جهودا كبيرة في سبيل العودة الطوعية للاجئيها من بعض دول الجوار الشقيق بجانب إعادة النازحين إلى قراهم الذين نزحوا منها وذلك من خلال إعمال مشروعات التنمية بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية وتحسنت كثيرا.

وبما أن هذه الجلسة قد هدفت إلى معالجة التحديات التي تعترض تطبيق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وفق ما جاء في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ووفق ما ورد في الرسالة

المعممة من سعادتكم، فإن وفد بلدي، وهو يتفق مع ما ورد في الرسالة في صفحتها رقم ٧، يدعو إلى تبني نهج شامل في التصدي لقضايا المرأة والسلام والأمن يأخذ في الاعتبار إنهاء النزاعات كأولوية قصوى ومن ثم المساعدة في جهود إعادة الإعمار وإعادة توطين النازحين ودعم الدول المعنية في جهودها الوطنية لمخاطبة كل الشواغل المتعلقة بهذا الملف المهم.

كما يدعو إلى رفع القيود التي تعطل الجهود الوطنية بما في ذلك الديون والجزاءات الأحادية المفروضة على بعض البلدان المتأثرة بالنزاع.

وأخيرا، فإنني أنقل إلى مجلسكم الموقر أن بلدي يشهد هذه الأيام حراكا واسعا تدشينا لمبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، ودعا فيها كل فئات الشعب السوداني للتحاور حول كل الشواغل التي تشكل أولويات ملحة لبلدي وصولا بها إلى الاستقرار السياسي الشامل الذي نرجو أن تعود ثمراته خيرا على إنسان السودان لا سيما نسائه وأطفاله.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تصادف هذه المناقشة الذكرى السنوية الرابعة عشرة على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتوفر فرصة هامة لمعالجة الثغرات المستمرة والمستجدة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

قرأت الأسبوع الماضي قصة عن عمشة، إمرأة من الإيزيديين من شمال العراق احتجزها داعش في آب/أغسطس. وراقبت عمشة في فزع فصل المقاتلين الجهاديين للرجال. وأمر زوجها بالانبطاح على الأرض. واحد تلو الآخر مر الجهاديون فوق الرجال وأطلقوا النار على رأسهم. وأخذت النساء إلى الموصل واحتجزن سجينات مع غيرهن من مئات النساء والفتيات. كل يوم، يدخل الرجال إلى الغرفة لاختيار فتاة. باعوا عمشة بـ ١٢ دولارا. وقام الرجل الذي اشتراها باغتصابها وضربها بشراسة. وتظهر قصص مثل قصة عمشة كل يوم. وشهاداتهن – الإكراه على تغيير الدين، والزواج بالإكراه، والاعتداء الجنسي، والتشريد، والاسترقاق – أمور نتوقع أن نقرأ عنها في عصور الظلام، لا في القرن الحادي والعشرين.

وداعش هي مجرد إحدى الجماعات الراديكالية المتطرفة التي تسعى إلى إخضاع المرأة. هناك حركة بوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في اليمن، والميليشيات التي تتبع نفس المنهج في ليبيا، وحركة الشباب في شرق أفريقيا، وحماس في غزة. وتسعى تلك الحركات إلى السيطرة على كل مجال من مجالات حياة المرأة – كيف ترتدي ملابسها، وأين تذهب وكيف تنفق أموالها، ومن تتزوج؟ كم عدد أطفالها. يقول لنا الكتاب المقدس أن لكل شئ زمانا، وأن لكل أمر تحت السماوات وقتا. ولذلك إنها لخيبة أمل كبيرة أنه بينما نرى تلك المظالم والفظائع الهائلة ترتكب ضد النساء في جميع أنحاء العالم، وفرصا كبيرة للنهوض بالمرأة، قرر بلد عربي كبير استخدام هذا المنتدى لتحقيق أهداف سياسية عقيمة بمهاجمة بلدي. المسألة أهم بكثير بالنسبة لنا جميعا، وينبغي ألا يكون هناك تسييس للقضية.

في جميع أنحاء العالم تظل المرأة مهمشة ويجري التقليل من شأنها. اليوم غالبية الفقراء في العالم من النساء. ولا يحصلن إلا على ثلاثة أرباع ما يحصل عليه الرجل ويحرمن في كثير من الأحيان من مناصب القيادة وصنع القرار. والمأساة هي أنه حينما تواجه النساء حواجز تحول دون تحقيق إمكاناتهن، تعاني المجتمعات بأسرها. وحقيقة الأمر أن التمكين الاقتصادي للمرأة يكمن في صميم التنمية المستدامة.

إننا نعلم أنَّ المرأة حين تجني دخلها بنفسها فإنها تستثمر ٩٠ في المائة منه في أسرتها ومجتمعها المحلي، ونعلم أنَّ التخلص من الثغرات الجنسانية في مشاركة القوى العاملة يمكن أن يؤدي إلى وثبات كبيرة في متوسط دخل الفرد. وبعبارة أكثر بساطة، حين نعزِّز مشاركة المرأة، فإننا نعزز إمكانات النمو لأمَّة بأسرها. ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة يقتضي سياسة تدخُّل جادَّة، تبدأ بإشراك النساء في عملية صنع القرار. فلدى النساء أفكار وأولويات وخبرات متميزة للتأثير على المشاكل السياسية الصعبة. وإيجاد الفرص للنساء والفتيات يمضي قدُماً بالأمن والرخاء للجميع.

ولْنأخذ روندا مثالاً. فنظامها القضائي يكفل الحقوق المتساوية على صعيد مُلكية الأرض والميراث، ودستورها يكرِّس المساواة بين الجنسين. وبفضل هذه الاستراتيجية، تتصدر رواندا العالم بالنسبة للنساء في البرلمان، حيث شغلن ٥٣ في المائة من المقاعد عام ٢٠١٣، وقد أحرز البلد تقدماً مثيراً للإعجاب نحو الحدِّ من الفقر وعدم المساواة.

إنَّ إسرائيل تدرك المكاسب الضخمة للاستثمار في كل عضو من المجتمع. ونحن نحتفي بالأساليب الحياتية المختلفة، ونقدِّر التنوُّع، ونعتقد أنه ينبغي لكل شخص أن يختار كيف يعيش/تعيش حياته أو حياتها. والتاريخ اليهودي غنيٌّ بالإناث القياديات من النبيات ديبوراه إلى مريم والملكة إستير. وفي الآونة الأخيرة، تركت نساء جريئات من حنَّة سِنِش إلى دوريت بينيش بصماتهنَّ على الشعب اليهودي والدولة اليهودية. وفي الحقيقة، فإنَّ إعلان استقلالنا وقَّعته امرأتان، هما غولدا مائير وراشيل كوهين – كاغان، وكانت لإسرائيل رئيسة وزراء قبل أن تمنح دول عديدة حق الانتخاب للنساء. ونحن في إسرائيل ندرك أنَّ مشاركة المرأة تغيِّر قواعد اللعبة. لذا، كان اثنان من كبار القضاة الثلاثة السابقين في محكمتنا العليا مرأتين، وفي البرلمان الإسرائيلي الحالي نساء أكثر من أي وقت مضى. وفي السنوات الأخيرة، رحَّبت إسرائيل بأول جنرال أنثى لديها، وانتخبت حاكماً أنثى لمصرفنا المركزي، وعُيِّنت ثلاث نساء لترؤس مصارفنا الرائدة. والنساء الإسرائيليات وكيلات تغيير ومحفِّزات تقدُّم وصانعات سلام.

ولو أُعطِيت الفرصة لجميع نساء العالم، لصدق عليهنّ هذا القول، ولكن لدينا عمل نفعله. يجب أن نثابر في جهودنا على المضيّ قدُماً بالمساواة بين الجنسين، حتى تستطيع جميع النساء أن يرتدين ما يحلو لهنّ، ويتعلمن كما يخترن، ويعملن حيثما أردن، ويتزوَّجن الشخص الذي يُحببنه، ويربِّين أسَرهنّ كما يرين مناسباً، ويتخذن الخيارات التي تحدد مسار حياتهن. ولنا التمسُّك بهذه الحريات. لذا، أحثّ الجميع – جميع النساء والرجال الذين يودون أن يروا كوكباً أكثر سلاماً – أن يراهنوا على النساء، ويستثمروا في النساء، ويضمنوا أن تُتاح لهنّ الفرص، ويدعموا حقوقهن في أن يكُنَّ جزءاً من عملية صنع القرار. وأعد بأنَّ ظننا لن يخيب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تودّ سويسرا أن تشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/693)، وتشاركه شواغله بشأن حالة السكان المشردين، ومعظمهم نساء وفتيات. ففي العراق، وسوريا، ولبنان والأردن، ليس لدى النساء والفتيات سوى حصول محدود على المساعدة والحماية اللتين يحتجن إليهما، ممَّا يجعلهن أكثر ضعفاً أمام الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي.

وفي هذا الصدد، تودُّ سويسرا أن تسجِّل ثلاث نقاط.

أولاً، من المهم إعداد سياسات سليمة محددة السياق لمنع استغلال اللاجئين والنساء والفتيات المشرَّدات والاعتداء عليهم. وسياسات الهجرة المقيِّدة التي تحدُّ الفرص أمام النساء

والفتيات الهاربات من مناطق النزاع تزيد ضعفهنَّ. ومن خلال الحوار والتعاون المعزَّزين، يجب أن نجد السبُل لتعديل تلك السياسات لضمان عدم إخضاع النساء والفتيات من المناطق المتضررة بالنزاع للاتجار بالبشر أو الاستغلال والاعتداء الجنسيين. والقوات الوطنية، قوات حفظ السلام، شرطة الحدود، ومسؤولو خدمات الهجرة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني – لديهم جميعاً دور في مكافحة تلك الجرائم ومنعها. وفي نهاية المطاف، يجب أن نضمن مقاضاة المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة.

ثانياً، تعتقد سويسرا أنه يجب القيام بالمزيد من العمل لمنع العنف الجنسي المرتكَب ضد الأشخاص المشردين. وعلينا الاستجابة بنهج منسَّق ومتكامل، والعمل جاهدين لمراعاة الجنسانية عبْر المنظومة. لذا، ستستضيف سويسرا في جنيف مؤتمر المانحين الثاني لعمل الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في حالات النزاع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

بالإضافة إلى ذلك، سويسرا ملتزمة بالمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب. ولتلك الغاية، تدعم سويسرا آلية للإدارة السريعة للقضاء، وبنية حكومية دولية يمكن تعبئتها سريعاً وتوفير الخبرة للمجتمع الدولي. والانتشار السريع للمتخصصين في العنف الجنسي والقائم على الجنسانية يساعد دعم التحقيقات الدولية أو الوطنية، ويُسهم في تطوير القدرات الوطنية.

ثالثاً، علينا القيام بالمزيد لضمان وصول اللاجئين والنساء المشرَّدات إلى صنع القرارات السياسية، بما يشمل العمليات السلمية. ويجب أن تؤخذ شواغلهم في الحسبان في جميع الترتيبات الانتقالية. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلاَّ أن نسلِّط الضوء على التوصيات التي قدَّمها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/HRC/23/44)، ونشجِّع جميع الدول الأعضاء على وضعها موضع التطبيق. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في مخيمات اللاجئين. هذه نتائج دراسة أجرتها مفوضية اللاجئين النسائية في مخيمات اللاجئين في الأردن. وهذه الدراسة المموَّلة من سويسرا تُحلل الروابط القائمة بين مشاركة النساء في صنع القرار وتمتعهنَّ بحقوق الإنسان. أخيراً، أود تذكير المجلس بأنَّ المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والوصول إلى الخدمات والقضاء، فضلاً عن حماية الحقوق هي سبُل الإضافة إلى تحرير المرأة وتجنُّب الممارسات الجنسية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعتقد أننا نقترب من نهاية المناقشة.

أودّ أن أرحب بسفير فيجي وأعطيه الكلمة.

السيد ثومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدتي الرئيسة، على الترحيب؛ ويشرِّفني أن أشاطركم فترة العمل الليلية في هذا المساء. أعتقد أنني المتكلم الأخير. وإنني أنضمّ إلى الآخرين في شكركم على عقد هذه المناقشة. إنَّ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الذي اتُّخِذ قبل ١٤ عاماً، إلى جانب قرارات لاحقة تؤكد أنَّ مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، وتخفيفها والتعافي منها حتمية لصون السلم والأمن الدوليين. فالقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) يسلِّط الضوء أيضا على محور مناقشاتنا اليوم، وهو بالتحديد أن النساء والفتيات في الجماعات المشردة يخضعن للعنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

إنَّ وفد فيجي يرحب باتخاذ القرار ٢١٢٢(٢٠١٣) من قِبَل المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وهذه الخطوة الهامة تستند إلى الزخم السابق بإدخال ضوابط أساسية للمساءلة، تهدف إلى تغيير نهج العمل المعتاد. وإننا نحثّ المجلس على مواصلة هذا النهج التقدمي، بحيث تبقى مسائل السلام والأمن المتعلقة بالمرأة في الطليعة.

والزيادة المطَّردة في العدد العالمي للأشخاص المشردين مسألة تثير القلق الشديد. فهناك حالياً أكثر من ٥٠ مليون شخص مشرد بشكل مأساوي، وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية. وتُظهِر السجلات أنَّ النساء والفتيات هنّ الفئات الأكثر ضعفاً في مثل هذه الحالات، حيث يصبحن غالباً ضحايا العنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي سياق التشريد المطوَّل والمتكرر، تكون الآليات الفعالة لمنع الاعتداءات والعنف غائبة أو محدودة غالبا. لذا، الوصول المضمون للنساء والفتيات المشرَّدات في حالة النزاع وما بعد انتهائه إلى الأنظمة القانونية والقضائية أساسي لضمان تلبية احتياجاتهنّ الحيوية. فعلينا مضاعفة جهودنا لتنفيذ التشريع الملائم، وتعزيز سيادة القانون وضمان حماية الضحايا والشهود ومسؤولي القضاء، بهدف حماية الضحايا المشردين، ولا سيما النساء والفتيات الأكثر ضعفاً.

إنَّ النساء والفتيات المشرَّدات الناجيات اللواتي كابدن العنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين يعانين غالباً التشهير، والرفض الاجتماعي والأعمال الانتقامية داخل مجتمعاتهن المحلية. لذا، فإنَّ توفير خدمات الدعم الأساسية، مثل الدعم النفسي، ودعم الصحة العقلية وتقديم خدمات الرعاية الصحية، أساسي لإعادة تأهيلهنّ الاجتماعي.

وبموازاة الجهود الحالية من قِبَل الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الجنسانية في إطار منظومتها، تسعى فيجي إلى تقديم مساهمتها لهذا الجهد العالمي. وهي ملتزمة بمواءمة السياسات، بغية تقديم أفضل حفظة سلام يراعون الجنسانية في المساهمة لإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع. ونحن ندرك أنَّ التنفيذ الوطني سيكون أساسياً في تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠).

يتطلب إشراك المرأة في السلام والأمن اتباع نهج متعدد الأبعاد، وتسترشد فيجي بخطة العمل الإقليمية حول المرأة والسلام والأمن، التي تدعم جهودنا الوطنية لضمان مشاركة المرأة بنشاط في جميع مراحل مجريات الحياة الوطنية، بما في ذلك منع نشوب الصراعات، وتسويتها وبناء السلام. وفي هذا الصدد، يشمل دستور فيجي لعام ٢٠١٣ مجموعة شاملة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التحرر من التمييز غير العادل القائم على الجنس أو النوع. وقد أطلقت فيجي عشية اليوم العالمي للمرأة هذا العام سياستها الجنسانية الوطنية التي أصبحت الوثيقة التوجيهية لتعميم المسائل الجنسانية على جميع القطاعات، وفي جميع مجالات الحياة الوطنية. إن فيجي ملتزمة بزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات.

وفي سياق جزر المحيط الهادئ أدت مشكلة تغير المناخ وما يرتبط بها من كوارث وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية، إلى تكاليف مالية وسياسية واجتماعية عالية بشكل غير متناسب لدولنا النامية الجزرية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن أول من يتحمل الآثار السلبية لتغير المناخ هي الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات. إن تغير المناخ لا يؤثر فحسب على أرضنا ومواردنا الغذائية، بل إن ارتفاع مستوى سطح البحر يؤدي أيضا إلى تشريد مجتمعاتنا المحلية الساحلية. إننا نحث مجلس الأمن على أن يتفق بأن تغير المناخ مسألة أمنية، وأنه يجب التحلي باليقظة لضمان حماية النساء والفتيات الضعيفات.

في الختام، فإننا نقر بإحراز البلدان تقدما فيما يخص تنفيذ القرار؛ ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن ثمة الكثير مما يتعين علينا القيام به، لضمان تحقيق الكرامة والسلام والأمن للنساء على الصعيد العالمي. إن وفد فيجي يدعو منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، في شراكة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، إلى دعم تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية، بحيث يمكن تحقيق المزيد من التقدم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اضطررنا إلى أخذ الكلمة مرة أخرى بسبب البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. ويحاول الزملاء مرة أخرى تغيير الأمور من اجل إلقاء اللوم على الاتحاد الروسي على العواقب الناجمة عن عدم رغبة سلطات كييف في حل مشاكلها بطريقة حضارية أو عدم قدرتها على ذلك، عبر إجراء حوار وطني.

إنه ليس نوعا من العدوان الروسي الخيالي الذي أدى إلى وقوع مئات الضحايا بين السكان المدنيين، بمن فيهم النساء، وإلى عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا، ولكن عملية عقابية واسعة النطاق أطلقتها السلطات في الجزء الشرقي من البلد، وتميزت بالاستخدام التعسفي والمفرط للقوة.

إن الوفد الأوكراني يفضل في بياناته اقتباس فقرات مختلفة من تقارير البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أحدث تقرير يتضمن إشارات إلى حالات الاختفاء القسري والقتل والتخريب والاعتقالات التعسفية والوحشية التي تقوم بها كل من قوات أمن كييف والكتائب التي تأتمر بأمرها، أي كتائب أيدار وآزوف ودنيبرو -١ وكييف -١ وكييف -٢، والعدد الرهيب من الضحايا في صفوف المدنيين الناجم عن القصف المدفعي العشوائي للمناطق المدنية المكتظة بالسكان، واستخدام المدفعية الثقيلة والذخائر المحظورة. والقائمة طويلة.

فيما يتعلق بناديا سافتشينكو، التي أشار إليها الزميل الأوكراني، أود أن أشير في هذا الصدد، إلى موضوع آخر كثيرا ما ناقشه المجلس، ومتعلق بحماية الصحفيين. وفي الواقع، فقد وجهت لسافتشينكو تهمة التحريض على قتل صحفيين روسيين. كما ندرك جميعا، فقد أشير خلال مختلف الاجتماعات، بما في ذلك جلسات مجلس الأمن، إلى أن عدم المساءلة عن هذه الجرائم أمر غير مقبول.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أود أن أشكر جميع الحاضرين على مشاركتهم في هذه المناقشة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أشير إلى أن هذه المسألة لا تحظى دائما بمشاركة أعداد كبيرة من الوفود. لكن فإنه لأمر رائع أن تشهد مناقشة هذا العام مشاركة أكبر عدد من الدول الأعضاء. وفي الواقع، فقد اجتمع ٧٢ متحدثا في مناقشة تتعلق بتعزيز احترام حقوق المرأة، وقد اتسمت المناقشة بالاحترام والتنوع.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥ .